



الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الرابعة والخمسون

الملحق رقم ١ (A/54/1)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والخمسون
الملحق رقم ١ (A/54/1)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة



الأمم المتحدة • نيويورك، ١٩٩٩

المحتويات	الفصل	الفقرات	الصفحة
	مقدمة		
		١-٦١	١
الأول	- تحقيق السلم والأمن	٦٢-١٢٦	١١
	مقدمة	٦٢-٦٧	١١
	الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام	٦٨-٨٨	١١
	حفظ السلام	٨٩-١٠٠	١٥
	بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع	١٠١-١٠٨	١٦
	المساعدة الانتخابية	١٠٩-١١١	١٧
	الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأمن	١١٢-١١٦	١٨
	نزع السلاح	١١٧-١٢٣	١٨
	الجزاءات	١٢٤-١٢٦	٢٠
الثاني	- التعاون من أجل التنمية	١٢٧-١٨٩	٢١
	لمحة عامة	١٢٧-١٤١	٢١
	القضاء على الفقر	١٤٢-١٥١	٢٣
	التنمية الاجتماعية	١٥٢-١٦٦	٢٥
	التنمية المستدامة	١٦٧-١٧١	٢٧
	أفريقيا	١٧٢-١٨٧	٢٨
	صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية	١٨٨-١٨٩	٣٠
الثالث	- الوفاء بالتزامات الإنسانية	١٩٠-٢١٩	٣١
	تنسيق الأعمال الإنسانية	١٩٢-١٩٩	٣١
	إيصال الخدمات الإنسانية	٢٠٠-٢١٠	٣٢
	تقديم المساعدة إلى اللاجئين	٢١١-٢١٩	٣٤
الرابع	- المشاركة في العولمة	٢٢٠-٢٥٥	٣٧
	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية	٢٢١-٢٣٨	٣٧
	العولمة والبيئة	٢٣٩-٢٤٦	٤٠

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
	المجتمع غير المدني	٢٤٧-٢٥١ ٤١
	الآثار المترتبة على العولمة في مجال الأمن	٢٥٢-٢٥٥ ٤٢
الخامس -	النظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان	٢٥٦-٢٧٦ ٤٣
	مقدمة	٢٥٦-٢٦٠ ٤٣
	المحكمة الجنائية الدولية	٢٦١-٢٦٢ ٤٣
	المحكمتان الدوليتان	٢٦٣-٢٧٤ ٤٤
	الطريق إلى الأمام	٢٧٥-٢٧٦ ٤٥
السادس -	إدارة التغيير	٢٧٧-٣٤٤ ٤٧
	إيجاد ثقافة اتصال	٢٧٧-٢٨٥ ٤٧
	التنظيم والإدارة	٢٨٦-٢٩٩ ٤٨
	الشؤون القانونية	٣٠٠-٣١٥ ٥٠
	خدمات المشاريع	٣١٦-٣٢٤ ٥٢
	المساءلة والرقابة	٣٢٥-٣٤٤ ٥٣

مقدمة

مواجهة التحدي الإنساني

١ - في مواجهة ويلات الحرب والكوارث الطبيعية، تقول الأمم المتحدة منذ أمد بعيد إن الوقاية خير من العلاج؛ وإن علينا أن نتوجه إلى معالجة الأسباب الجذرية دون الاقتصار على معالجة الأعراض. ولكن طموحاتنا لم يواكبها عمل فعّال. وأدى ذلك إلى أن بات المجتمع الدولي يواجه اليوم تحديات إنسانية لم يسبق لها مثيل.

٢ - ولقد كانت سنة ١٩٩٨ أسوأ سنة في التاريخ بالنسبة للكوارث الطبيعية المتصلة بالطقس حيث أدت الفيضانات والعواصف إلى مقتل عشرات الآلاف من البشر في طول العالم وعرضه وإلى تشريد الملايين. وعندما يدرج في هذه الأرقام ضحايا الزلازل، يمكن القول إن نحو ٥٠ ٠٠٠ من الأرواح أزهقت في العام الماضي بسبب الكوارث الطبيعية. وفي الوقت نفسه نجد أن ما بدا وكأنه اتجاه تدريجي باعث على الأمل نحو عالم تقل فيه الحروب عددا وفتكا، يمكن أن يكون قد توقف. فالصراعات المسلحة اندلعت أو عادت إلى التفجر في أنغولا وغينيا - بيساو وكشمير وكوسوفو ثم بين إريتريا وإثيوبيا. وهناك حروب أخرى طال الأمد على احتدامها وخاصة تلك التي تشهدها جمهورية الكونغو الديمقراطية، دون أن تلقى اهتماما كبيرا من جانب وسائل الإعلام العالمية. وفضلا عن ذلك، تفاقم أثر الحروب على المدنيين لأن الحروب الداخلية التي أصبحت الآن أكبر أنواع الصراعات المسلحة تكرر، تلحق خسائر بالمدنيين أكثر مما تفعله الحروب بين الدول، ولأن المقاتلين يجنحون باستمرار إلى استهداف المدنيين كهدف استراتيجي. هذا التجاهل الصارخ للأعراف الإنسانية ولاتفاقيات جنيف المتعلقة بقواعد الحرب، التي احتفلنا مؤخرا بالذكرى السنوية الخمسين لإعلانها- يستفحل بدوره فيشمل المعاملة التي يلقاها العاملون في المجال الإنساني الذين يحال في الغالب الأعم بينهم وبين الوصول إلى حيث الضحايا في مناطق الصراع، أو يتعرضون هم أنفسهم للهجوم.

٣ - وفي مواجهة تجدد الصراعات المسلحة، إضافة إلى التكاليف البشرية والمالية المتصاعدة بسرعة نتيجة الكوارث الطبيعية، تصبح مهمتنا مزدوجة. فعلى أن نأخذ في الاعتبار أن نعزز قدراتنا على تقديم الإغاثة للضحايا.

ويتناول الفصل الثالث من هذا التقرير، بالإضافة إلى تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، بالتفصيل الأساليب التي يمكن بها النهوض باستراتيجيات الاستجابة الإنسانية. ومن ناحية أخرى، يتعين علينا أن نضع استراتيجيات أنجع للحيلولة دون نشوء حالات الطوارئ في المقام الأول. وعليه، فإن قضية تحسين استراتيجيات الوقاية وجعلها أكثر فعالية من حيث التكاليف هي موضوعي المحوري في هذه المقدمة.

نطاق التحدي

٤ - شهد العالم من الكوارث الطبيعية الفادحة في التسعينات ثلاثة أضعاف ما سبق أن شهده في الستينات بينما انخفضت أموال معونات الطوارئ بنسبة ٤٠ في المائة في السنوات الخمس الماضية وحدها طبقا لما أفاد به الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

٥ - ففي منطقة البحر الكاريبي، أدى الإعصاران جورج وميتش إلى مقتل أكثر من ١٣ ٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٨، حيث كان ميتش أفدح عاصفة مهلكة تجتاح المحيط الأطلسي في مدى مائتي سنة. على أن الهند شهدت إعصارا آسيويا في حزيران/يونيه، وإن كان قد لقي تغطية إعلامية أقل بكثير، تسبب في أضرار تقارن بما أدى إليه ميتش بالإضافة إلى مقتل ما يقدر بنحو ١٠ ٠٠٠ نسمة.

٦ - ثم إن فيضانات كبيرة اجتاحت الهند ونيبال وبنغلاديش وكثيرا من أنحاء شرقي آسيا حيث أدت إلى مقتل الآلاف. وبقي ثلثا بنغلاديش مغمورين بالمياه على مدى أشهر مما أدى إلى تشريد الملايين. كما لقي ٣ ٠٠٠ نسمة حتفهم في كارثة فيضان نهر يانغتسي في الصين فيما تشرد الملايين وقدرت التكاليف المالية بمبلغ يدعو إلى العجب الشديد وهو ٣٠ بليون دولار. كذلك اجتاحت النيران عشرات من آلاف الكيلومترات المربعة في غابات البرازيل وإندونيسيا وسيبيريا وأدت إلى عواقب مدمرة بالنسبة لصحة البشر والاقتصادات المحلية. وفي أفغانستان أدت الزلازل إلى مقتل أكثر من ٩ ٠٠٠ نسمة؛ وفي آب/أغسطس ١٩٩٩ تعرضت تركيا لواحد من أشد الزلازل تدميرا في التاريخ الحديث.

٧ - ومن ناحية الصراعات العنيفة، تجلى أكثر التطورات مدعاة للقلق في عام ١٩٩٨ في زيادة ملموسة في عدد الحروب التي نشبت. ويدعو هذا إلى القلق بشكل خاص لأن وقوع الحروب على مستوى العالم، فضلا عن قسوتها، كان في تضال منذ عام ١٩٩٢ بنسبة الثلث أو أكثر طبقا لما توصل إليه بعض الباحثين.

٨ - ثم تفاقم التحدي الإنساني في ضوء حقيقة أن المجتمع الدولي لا يستجيب بطريقة متسقة لحالات الطوارئ الإنسانية. وتلك مشكلة يمثل الاهتمام الإعلامي جانباً منها. فالأزمة التي وقعت في كوسوفو، مثلاً، لقيت تغطية إعلامية وصلت إلى حد التشعيع بينما هناك حرب أطول أمداً وأشد خطراً اشتعلت بين إريتريا وإثيوبيا، وهناك استئناف الحرب الأهلية الوحشية في أنغولا، ولكنهما لقيتا من الاهتمام الإعلامي النزر اليسير. وثمة حروب أخرى اندلعت ولكنها لم تكد تلقى اهتماماً من قريب أو بعيد. وهذا جانب من أسباب تحريف التقارير عن الاستجابات للدعوات الموجهة لتقديم المساعدات الإنسانية والأمنية. على أن مثل هذه المساعدات لا ينبغي تخصيصها على أساس التغطية الإعلامية أو على أساس المنطق السياسي أو الجغرافي لأن معيارها الوحيد ينبغي أن يكون احتياجات البشر.

٩ - ويساورني الانزعاج بصورة خاصة إزاء ضعف استجابة المجتمع الدولي لاحتياجات ضحايا الحرب والكوارث الطبيعية في أفريقيا. فحيث الاحتياجات أشد إلحاحاً، وإذا لم تكن نحن ملتزمين بأعمق مبادئنا الأساسية في التعددية والأخلاقيات الإنسانية، فسوف يتهمونا بالتضارب في أحسن الأحوال وبالنفاق في أسوأها.

فهم الأسباب: الخطوة الأولى للوفاة الناجحة

١٠ - يتطلب وضع استراتيجيات وقائية ناجحة أن نبدأ بفهم واضح للأسباب الكامنة. وفيما يتعلق بالكوارث فإن الإجابات مباشرة نسبياً؛ أما الحرب فمسألة أكثر تعقيداً.

١١ - ولسوف تظل المجتمعات الإنسانية تواجه مخاطر طبيعية - فيضانات أو حالات جفاف أو عواصف أو زلازل. بيد أن كوارث اليوم هي من صنع الإنسان في بعض الأحيان. ويؤدي الفعل، أو اللافعل، إلى تفاقم وطأتها

كلها تقريباً. بل إن تعبير كارثة "طبيعية" يصبح باطراد تسمية خاطئة تجاوزها الزمن. وفي الحقيقة يؤدي السلوك البشري إلى تحويل المخاطر الطبيعية إلى ما ينبغي في واقع الأمر أن يطلق عليه وصف الكوارث غير الطبيعية.

١٢ - وهناك ضغوط الفقر والسكان التي تزيد من تكاليف المخاطر الطبيعية بمعنى أن المزيد والمزيد من البشر يجبرون على أن يعيشوا في مهب الأخطار كأن يقيموا في سهول الفيضانات، أو في المناطق المعرضة للزلازل، أو على سفوح الجبال غير المستقرة. وليس صدف أن أكثر من ٩٠ في المائة من جميع ضحايا الكوارث في طول العالم وعرضه يعيشون في بلدان نامية.

١٣ - ومن شأن ممارسات التنمية غير المستدامة أن تسهم بدورها في التفاقم المتزايد باستمرار لأثر المخاطر الطبيعية. فالعمليات الكثيفة من اجتثاث الأشجار تؤدي إلى خفض قدرة التربة على امتصاص مياه الأمطار الغزيرة مما يزيد احتمالات انجراف التربة والفيضانات. كذلك فإن تدمير الأهوار يقلل قدرة الأرض على أن تتشرب السيج المائي الغزير مما يفضي بدوره إلى تفاقم أخطار الفيضان. وفي عام ١٩٩٨ اضطر ما يقدر بنحو ٢٥ مليون نسمة إلى النزوح من أراضيهم للإقامة في مدن مكتظة بالسكان، وهي عرضة في غالب الأحيان للكوارث نتيجة لهذه الأشكال وغيرها من الممارسات البيئية الخاطئة.

١٤ - وفيما كان كوكب الأرض يشهد دائماً دورات طبيعية من السخونة والبرودة، فإن أشد السنوات الـ ١٤ حرارة منذ بدأ قياس درجات الحرارة في ستينات القرن التاسع عشر، جاءت في العقد الماضيين فيما كانت سنة ١٩٩٨ أشد السنوات سخونة في التاريخ. وبرغم أن الأمر ما زال موضع جدال في بعض الدوائر، فإن القرائن ما برحت تتراكم باطراد لتشهد بأن موجة الحرارة الحالية، وما يرتبط بها من تغيرات مناخية حادة، ناتجة عن انبعاثات الكربون المتزايدة التي تولد جانب كبير منها عن النشاط البشري.

١٥ - وأسباب الحرب أصعب أساساً في تفسيرها من أسباب الحوادث الطبيعية. فالسلوك الاجتماعي لا يخضع للقوانين الفيزيائية على نحو ما تخضع لها الأعاصير الاستوائية أو الزلازل؛ فالبشر هم الذين

الإنسانية. وكثيرا ما ينتشر هذا كله عن طريق وسائل التبغيز الإعلامية. والانتشار الواسع النطاق لما يوصف أحيانا بالسياسة القائمة على الهوية، مقترنا بحقيقة أن أقل من ٢٠ في المائة من جميع الدول تتمتع بالتجانس العرقي، إنما يعني أن العناصر الديماجوجية السياسية تجد، بلا صعوبة، أهدافا تسوقها المقادير وتعبئ التأييد لقضايا شوفينية. وفي ظاهرة "التطهير العرقي" التي انبثقت في عقد التسعينات من هذا القرن بينة ساطعة على فداحة المغارم البشرية التي يمكن أن يسببها هذا الاستغلال الخبيث للسياسة القائمة على الهوية.

٢٠ - وثمة حالات أخرى تكون فيها الصراعات المسلحة أقل صلة بالعداوات العرقية أو القومية أو غيرها من العداوات منها بالصراع على السيطرة على الموارد الاقتصادية وإن عددا من الحروب الداخلية المشتعلة اليوم يستمد أسبابه من محاولات السيطرة على الماس، أو تجارة المخدرات أو الحصول على امتيازات الأخشاب وغير ذلك من السلع المرتفعة القيمة. وفي بعض البلدان تكون قدرة الدولة على انتزاع الموارد من المجتمع وتوزيع المغام على الأنصار أو الحلفاء السياسيين هي الجائزة التي يشتعل القتال من أجل نيلها. وفي بلدان أخرى تكون جماعات المتمردين ومن يساندونها هم الذين يسيطرون على معظم الموارد وما يتولد عنها من مغام وعائدات.

استراتيجيات الوقاية

٢١ - المعالجة الأكثر جدية لموضوع الوقاية، تفيد في المقام الأول في ضمان التقليل من عدد الحروب التي يتعين مواجهتها وما تؤدي إليه من كوارث. وثمة حافز مالي واضح يدفع إلى ذلك. ففي عقد الستينات تسببت الكوارث الطبيعية في أضرار بلغت تكاليفها ٥٢ بليون دولار. وفي عقد التسعينات وصلت هذه التكاليف حتى الآن إلى ٤٧٩ بليون دولار. والمغارم الناجمة عن الصراعات المسلحة تدعو كذلك إلى مزيد من التأمل. وقد قدرت لجنة كارنيجي المعنية باتقاء الصراعات المهلكة أن الكلفة التي تحمّلها المجتمع الدولي عن الحروب السبع الكبيرة التي اندلعت في التسعينات، وباستثناء كوسوفو، بلغت ١٩٩ بليون دولار. ويضاف إليها التكاليف التي تحمّلها البلدان المتحاربة فعلا. ويقول باحثو كارنيجي أن معظم هذه التكاليف كان يمكن توقيها لو أولي مزيد من الاهتمام للوقاية.

يصنعون تاريخهم، وكثيرا ما يفعلون ذلك بالعنف وأحيانا بصورة تستعصي على التفسير. وعلى ذلك فالسببية معقدة ومتعددة الأبعاد، وهي تختلف ما بين حرب وأخرى اختلافا أساسيا في كثير من الأحيان.

١٦ - بيد أن باستطاعتنا أن نحدد بعض الظروف التي تزيد من احتمالات وقوع الحرب. ففي السنوات الأخيرة، بدا الأمر وكأن البلدان الفقيرة أكثر عرضة للوقوع في دوامة الصراعات المسلحة من البلدان الغنية. لكن الفقر بحد ذاته لا يبدو أنه العامل الحاسم في هذا الصدد فكثير من البلدان الفقيرة ما زال يعيش معظم الوقت في سلام.

١٧ - وثمة دراسة أنجزتها مؤخرا جامعة الأمم المتحدة توضح أن البلدان التي اجتاحتها غائلة الحرب تعاني في العادة أيضا من عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية في البلد. ويبدو أن هذا، لا الفقر، هو العامل الحاسم. وعدم المساواة يمكن أن يقوم على أساس من النزعة العرقية أو الديانة أو الهوية القومية أو الطبقة الاقتصادية، ولكنه يجنح إلى أن ينعكس على شكل عدم تكافؤ من حيث سبل الوصول إلى السلطة السياسية، مما يسد المسالك المفضية إلى التغيير السلمي في غالب الأحيان.

١٨ - كذلك فإن التدهور الاقتصادي يرتبط ارتباطا قويا باندلاع الصراعات العنيفة، لأسباب ليس أقلها أن السياسة في أوقات الانكماش الاقتصادي تكون أساسا أكثر نزوعا إلى الصراع مما هي عليه في أوقات النمو الاقتصادي. وفي بعض الحالات، يمكن لأثر الإصلاحات الجذرية الاقتصادية الموجهة نحو السوق، وأثر برامج التكيف الهيكلي التي فرضت دون أن تصاحبها سياسات تعويض اجتماعية، أن يقوضا أسس الاستقرار السياسي. وبصورة أعم، فإن الحكومات الضعيفة - وبالطبع ما يسمى بالدول المتصدعة - لا تملك سوى القليل من القدرة على وقف اندلاع العنف ومنع انتشاره بينما يمكن لحكومات أفضل تنظيما وأكثر شرعية أن تحول دون اندلاعه أو تعمل على تحجيمه.

١٩ - والتحول من كون البلد "عرضة لوقوع حرب" إلى الحرب ذاتها يمكن أن ينطلق شرارته بفعل تعبئة مقصودة لمشاعر المعاناة أو باستغلال أساطير عرقية أو دينية أو قومية، ونشر أيدولوجيات تنزع عن الآخر صفة

٢٢ - ومن شأن استراتيجيات الوقاية الأكثر فعالية ألا تقتصر فقط على توفير عشرات البلايين من الدولارات، ولكنها ستنقذ مئات الآلاف من أرواح البشر كذلك. فالأموال المنفقة حالياً على عمليات التدخل وعلى الإغاثة كان يمكن تخصيصها بدلاً من ذلك لتعزيز تنمية منصفة ومستدامة، مما يؤدي إلى تقليل مخاطر الحرب والكارثة أكثر مما هو عليه الأمر الآن.

٢٣ - بيد أن بناء ثقافة الوقاية ليس بالأمر السهل. فبينما يتعين تكبد تكاليف الوقاية في الوقت الحاضر، فإن منافعتها تكمن في المستقبل البعيد. وفضلاً عن ذلك، فهذه المنافع ليست مادية ملموسة؛ لأنها عبارة عن الحروب والكوارث التي لا تحدث. ومن ثم ليس لنا أن نعجب حين نرى أن السياسات الوقائية تنال تأييداً يكون بلاغياً في كثير من الأحيان وليس مادياً أو ملموساً.

٢٤ - وليس هذا هو كل شيء. فالتاريخ يضيئنا بأن إعطاء سبب واحد تفسيراً للحرب أو للكوارث الطبيعية إنما هو تفسير موغل في البساطة في كل الحالات. وهذا يعني أنه ليس بالإمكان التماس حلول بسيطة أو حلول جامعة مانعة. وللتصدي للأسباب المعقدة، علينا أن نلتمس حلولاً معقدة ومتعددة الجوانب. ومحور الأمر هنا هو أن تنفيذ استراتيجيات الوقاية سواء من الحروب أو من الكوارث، إنما يتطلب التعاون مع مجموعة واسعة من الوكالات والإدارات المختلفة.

٢٥ - ومن أسف أن البيروقراطيات الدولية والوطنية ما زال يتعين عليها أن تزيل الحواجز المؤسسية التي تحول دون بناء التعاون الشامل لمختلف القطاعات، وهو أمر تقتضيه دواعي الوقاية الناجحة. فالدوائر المسؤولة عن سياسات الأمن، مثلاً، سواء في الحكومات أو في الوكالات الدولية، لا تكاد تعرف شيئاً عن سياسات التنمية أو أسلوب الحكم، بينما أن تلك المسؤولة عن التنمية وأساليب الحكم قلما تفكر في هذين الأمرين من الناحية الأمنية. ومن أجل تخطي الحواجز التي تتمثل في هذا التقسيم التنظيمي يتطلب الأمر قيادات مخلصه والتزاماً قوياً بإيجاد شبكات سياسية "أفقية" متعددة الاختصاصات تضم شركاءنا في المجتمع المدني الدولي.

اتقاء الكوارث

٢٦ - يهدف اتقاء الكوارث إلى التقليل من حالة انكشاف المجتمعات وتعرضها لآثار الكوارث وكذلك إلى

معالجة أسبابها التي تكون من صنع البشر. ويتسم الإنذار المبكر بأهمية خاصة للاتقاء في الأجل القصير. فالإنذار المسبق بوقوع المجاعات ييسر عمليات الإغاثة؛ والإنذار المسبق بحدوث العواصف والفيضانات يتيح للناس النزوح من طريق الخطر في الوقت المناسب. والتحسينات المدخلة على تكنولوجيات الرصد الواسع باستخدام الأقمار الاصطناعية تؤدي إلى ثورة في جمع بيانات الإنذار المبكر المتصلة باتقاء الكوارث.

٢٧ - وتضطلع وكالات الأمم المتحدة بدور متزايد الأهمية في مجال الإنذار المبكر. فعلى سبيل المثال تهئ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) إنذاراً حيويًا بوقوع مجاعات وشيكة، بينما تقدم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية دعماً في مجال التنبؤ بوقوع الأعاصير الاستوائية وفي مجال رصد الجفاف. وتكفل شبكة الإنترنت تسهيل النشر الآني لبيانات الإنذار وغيرها من البيانات المستمدة من الأقمار الاصطناعية.

٢٨ - كما تبذل جهود أكبر في مجال التخطيط لحالات الطوارئ وغير ذلك من تدابير التأهب بالنسبة للبلدان المعرضة للكوارث، بينما تم تحديد تحسينات كبرى في منهجيات تقييم المخاطر وتقدير الخسائر من خلال العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وأدت هذه الابتكارات وغيرها إلى أن أصبحت الحكومات على بينة متزايدة من الأخطار والمغارم التي يفرضها سوء استخدام الأراضي والممارسات البيئية غير السليمة.

٢٩ - وثمة توافق متزايد في الآراء أيضاً حول ما ينبغي عمله. إذ لا بد من وضع حدود أكثر صرامة لإقامة المباني السكنية والتجارية في مناطق الخطر ومنها، مثلاً، السهول المعرضة لاجتياح الفيضانات والسفوح المعرضة للانزلاقات أو مناطق التصدعات في قشرة الأرض. وينبغي كذلك أن تكفل قوانين البناء إقامة مبان أكثر صلابة وإنشاء مرافق أساسية يمكن أن تواصل تقديم الخدمات اللازمة عند حلول الكارثة. ويقتضى الأمر كذلك ممارسات بيئية أكثر سلامة، وخاصة فيما يتعلق باجتثاث غابات السفوح الجبلية وحماية الأراضي الرطبة. ولأن الفقر، لا الاختيار، هو الذي يدفع الناس إلى العيش في المناطق المعرضة للكوارث، فإن الفعالية الحقيقية لاستراتيجيات اتقاء الكوارث تتطلب إدماج هذه الاستراتيجيات في سياسات التنمية الشاملة.

البناء في المستقبل، فإن هذه المساعدات تتميز بكونها فعالة للغاية من حيث التكاليف.

٣٤ - التعليم شيء أساسي، وليس في المدارس فقط. فكثير من الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية تمكنت منذ زمن طويل من تنفيذ استراتيجيات وطنية ملائمة وناجحة في مجال خفض المخاطر والتخفيف من وطأتها. وينبغي التشجيع على التماس الطرق الكفيلة بتبادل المعرفة على أن يقترن ذلك بخبرات المجتمع العلمي وكذلك بالخبرة العملية للمنظمات غير الحكومية.

٣٥ - لهذه الأسباب جميعا، من الضروري مواصلة الأعمال الرائدة التي تم الاضطلاع بها خلال العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٩، وضع المنتدى الذي نظمه البرنامج بشأن العقد المذكور استراتيجية للألفية الجديدة تحمل عنوان "عالم أكثر أمنا في القرن الحادي والعشرين: الحد من المخاطر والكوارث" وهذا يحوز تأييدي كاملا.

منع اندلاع الحروب

٣٦ - يمثل منع نشوب الصراعات المسلحة بالنسبة للأمم المتحدة هدفا لا يعلو عليه هدف والتزاما لا يفوقه التزام وطموحا لا يسمو عليه طموح. وتشكل الدبلوماسية الوقائية والانتشار الوقائي ونزع السلاح الوقائي الاستراتيجيات الرئيسية في الأجلين القصير والمتوسط لمنع تطور المنازعات غير العنيفة إلى حروب ومنع الحروب السابقة من الاندلاع من جديد. ويمثل "بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع" نهجا عاما للسياسات يتضمن كل هذه المبادرات فضلا عن مبادرات أخرى. وتتناول استراتيجيات منع نشوب الصراعات في الأجل الأطول المسببات الجذرية للصراعات المسلحة.

٣٧ - والدبلوماسية الوقائية، سواء اتخذت شكل الوساطة أو التوفيق أو المفاوضات، تتسم عادة بكونها تتبع نهجا غير قسري وتتوخى الهدوء والسرية. وكثيرا ما تظل إنجازاتها الهادئة بعيدة عن الأضواء، ومن ضروب المفارقة أنها حين تنجح لا يحدث شيء. ففي بعض الحالات، تقتضي الحاجة إلى التزام السرية ألا تُروى قصص النجاح قط. وكما لاحظ ذات مرة الأمين العام الأسبق أوثانت، بقوله إن "عملية المساعي الحميدة الممتازة هي التي لا يُسمع عنها شيء حتى تكلل بالنجاح.

٣٠ - وتوضح تجربة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية أن من ألزم مقتضيات نجاح استراتيجيات الالتقاء في الأجل الطويل قيام تعاون واسع النطاق شامل لقطاعات وتخصصات شتى. كما تبين حملة تقليل الانبعاثات الكربونية والتساخن العالمي البطيء ما يمكن احرازه بفضل هذا التعاون. أما العمل المتضافر الذي يسترشد بتوافق آراء الخبراء، الذي تم التوصل إليه في اجتماع فريق الأمم المتحدة الدولي المعني بتغير المناخ، وفي دوائر المجتمع العلمي والحكومات الوطنية والمحلية بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية، فقد أحرز نجاحا مرموقا في تنبيه المجتمع الدولي للتهديدات التي ينطوي عليها التساخن العالمي.

٣١ - وفي هذا المجال أيضا، لدينا أدلة كافية على فوائد الوقاية. وبقدر ما كانت فيضانات السنة الماضية قاسية في الصين، كانت الخسائر في الأرواح سترتفع أكثر لولا ما بذلته الصين من جهود لالتقاء الكوارث على نطاق واسع على مدى سنوات، فالفيضانات التي حدثت على نفس النطاق في عامي ١٩٣١ و ١٩٥٤ راح ضحيتها أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ نسمة و ٣٣ ٠٠٠ نسمة على التوالي مقابل ٣٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٨. كذلك فقد راح ضحية الإعصار ميتش ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ نسمة في قرية واحدة في هندوراس دون أن تتكبد قرية قريبة منها ومعرضة للإعصار بنفس الدرجة أي خسارة مماثلة في الأرواح، لأنها كان فيها برنامج نموذجي للحد من الكوارث قيد التشغيل منذ فترة ما.

٣٢ - ولا ينبغي لنا أن نستهيئ بالتحديات التي تصادفنا. ففي بعض المجالات ما زلنا نفتقر إلى إجماع علمي واسع النطاق حول القضايا الأساسية. كما أن كثيرا من الأسئلة ما زالت بغير جواب. بيد أن المشكلة كثيرا ما تكمن، لا في تحقيق توافق الآراء فيما بين العلماء، بقدر ما تكمن في إقناع الحكومات بمقاومة الضغوط من جانب أصحاب المصالح الخاصة الذين يعارضون التغيير.

٣٣ - وما برحت الموارد موضعا لقلق مستمر. فبعض الحكومات، ولا سيما في أفقر البلدان النامية، ما زال يعوزها ببساطة الأموال اللازمة لتنفيذ برامج كبيرة في مجال تخفيف حدة الخطر واثقاء الكوارث. ومن ثم فالمساعدات الدولية هي من الضرورة بمكان في هذا الصدد. ولأن برامج التأهب والوقاية يمكن أن تقلل جذريا من الاحتياجات للمعونات الإنسانية ومن تكاليف إعادة

بل حتى لا يسمع عنها شيء على الإطلاق". ولذلك من غير المستغرب ألا يدرك الجمهور بوجه عام قيمة الدبلوماسية الوقائية في كثير من الأحيان.

٢٨ - وفي بعض المواقع المضطربة، قد يؤدي مجرد وجود ممثل خاص للأمين العام يتمتع بالمهارة والمصادقية إلى الحيلولة دون تصاعد التوترات، بينما تستدعي أماكن أخرى مبادرة أقوى إلى التدخل. ففي شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، حالت تدخلات مبعوثي الخاص إلى أفغانستان دون تصاعد التوترات بين إيران وأفغانستان لتصبح حرباً. ولم تلق هذه البعثة الحيوية أي دعابة تذكر؛ ومع ذلك تمت بأقل قدر من التكلفة ونجحت في أن تتفادى وضعا كان يمكن أن يؤدي إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح.

٣٩ - ولا تقتصر الدبلوماسية الوقائية على المسؤولين الرسميين. فقد قام بعض الأفراد ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية بدور متزايد ونشط في منع نشوب الصراعات وفي إدارتها وإيجاد حلول لها؛ وتهدف الدبلوماسية المسماة بـ "دبلوماسية المواطنين" الطريق، في بعض الأحيان، لإبرام اتفاقات رسمية في وقت لاحق. فعلى سبيل المثال، ساعدت زيارة رئيس الولايات المتحدة الأسبق جيمي كارتر إلى بيونغ يانغ في حزيران/يونيه ١٩٩٤ في حل الأزمة التي أثارها برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية. وكانت بداية لعملية أفضت بصفة مباشرة إلى اتفاق أبرم في تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام بين ذلك البلد والولايات المتحدة الأمريكية. وفي عملية السلام في الشرق الأوسط، اضطلع معهد أبحاث نرويجي صغير بالدور التمهيدي الحاسم في تمهيد السبيل لاتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣.

٤٠ - وللتصدي للأوضاع المتقلبة التي قد تفضي إلى وقوع مواجهات عنيفة، تعمل الحكومات بصورة متزايدة بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني على تخفيف حدة التوترات والتماس حلول مبتكرة لمشكلات عميقة الجذور في كثير من الأحيان. ففي فيجي، على سبيل المثال، أدى التعاون بين المنظمات غير الحكومية ومسؤولي الحكومة، بمساعدة الدبلوماسية الهادئة من جانب دول المنطقة، إلى وضع دستور جديد وإلى منع ما كان كثير من المراقبين يعتقدون أنه احتمال حقيقي لاندلاع صراع عنيف.

٤١ - والإنذار المبكر أيضاً عنصر أساسي من عناصر الاستراتيجية الوقائية. وقد طورنا باطراد قدراتنا على القيام به، مع العمل في كثير من الأحيان، بالاشتراك مع منظمات إقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية. بيد أن إخفاق المجتمع الدولي في التدخل الفعال في رواندا وفي غيرها لا يعزى إلى غياب الإنذار. ففي حالة رواندا، كانت الحلقة المفقودة هي الإرادة السياسية لاستخدام القوة رداً على الإبادة الجماعية. وكانت العوامل الرئيسية هنا هي إحجام الدول الأعضاء عن تعريض قواتها للخطر في صراع لا يهدد المصالح الحيوية المحسوسة، فضلاً عن الانشغال بالتكاليف والشكوك في فرص نجاح التدخل، في أعقاب ما حدث في الصومال.

٤٢ - ويأتي الانتشار الوقائي ونزع السلاح الوقائي كعنصرين يكملان الدبلوماسية الوقائية. فالانتشار الوقائي، شأنه شأن حفظ السلام، يرمي إلى تحديد "خط أزرق رفيع" يساعد على احتواء الصراعات من خلال بناء الثقة في مناطق التوتر أو بين الجماعات الشديدة التنافر. وحتى الآن تمثل بعثة الأمم المتحدة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة النموذج الوحيد للانتشار الوقائي على وجه التحديد. وقد جرى النظر في هذا النمط من عمليات الانتشار هذه في صراعات أخرى وهي لا تزال غير مستخدمة بالقدر الكافي، وإن كانت خياراً وقائياً ذا قيمة محتملة كبيرة.

٤٣ - ويستهدف نزع السلاح الوقائي تخفيض عدد الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المناطق المعرضة للصراعات. ففي السلفادور وموزامبيق وغيرهما استتبع الأمر تسريح القوات المقاتلة وتجميع وتدمير أسلحتها كجزء من تنفيذ اتفاق سلام شامل، باعتبار أن تدمير أسلحة الأوسلح حول دون أن تستخدم في حروب الغد.

٤٤ - وتوجّه جهود نزع السلاح الوقائي على نحو متزايد صوب الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، وهي الأسلحة الوحيدة التي تستخدم في أغلب الصراعات المسلحة الحالية. ولا تشير هذه الأسلحة الحروب غير أنها قد تزيد ما تسببه من هلاك وتطيل أمدّها إلى حد كبير. وأنا أؤيد بحزم مختلف المبادرات التي تجري متابعتها في الوقت الراهن داخل الأمم المتحدة وعلى المستوى الإقليمي وبواسطة ائتلافات المنظمات غير الحكومية، الرامية إلى الحد من هذه التجارة الفتاكة.

٤٥ - وقد أصبح ما يُعرف باسم بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع ابتكاراً رئيسياً حديث العهد نسبياً في إطار الاستراتيجية الوقائية. فخلال التسعينيات، أعدت الأمم المتحدة نهجاً أشمل لتنفيذ اتفاقات السلام الشامل التي تفاوضت بشأنها. فمن ناميبيا إلى غواتيمالا، شاركت في بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية و فرق المواطنين المحليين للمساعدة على توفير الإغاثة في حالات الطوارئ، وتسريح المقاتلين، وإزالة الألغام، وإجراء الانتخابات، وتشكيل قوات الشرطة، والشروع في جهود التنمية الطويلة الأجل. وتفترض هذه الاستراتيجية الشاملة أن أمن البشر وسلامة الحكم وعدالة التنمية واحترام حقوق الإنسان عناصر مترابطة يعزز بعضها بعضاً.

٤٦ - وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع أمر مهم لأسباب ليس أقلها أن عدد اتفاقات السلام المراد تنفيذها اليوم يفوق كثيراً ما كان في الماضي. لقد بلغ عدد الاتفاقات التي تم التوقيع عليها في التسعينيات ثلاثة أمثال ما وقع في العقود الثلاثة السابقة. وإذا كانت بعض الاتفاقات قد فشلت، وسط تركيز من الدعاية في معظم الحالات، إلا أن معظمها ظل صامداً.

٤٧ - وترمي استراتيجيات الوقاية في الأجل الطويل، وهي تتصدى للأسباب الجذرية للصراعات، إلى منع نشوب الصراعات المدمرة في المقام الأول. وهي تتبع نفس النهج الشامل في الوقاية الذي يتسم به بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ويتجلى نهجها بين ثانيا الدراسة التي أجرتها جامعة الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة؛ وخلصت إلى أن الحكومة التي يشترك فيها الجميع هي أفضل ضمان لتفادي الصراعات العنيفة الداخلية. ويستدعي المشاركة العامة أن تشارك جميع فئات المجتمع الأساسية في مؤسساته الرئيسية؛ وهي الحكومة والإدارة والشرطة والمؤسسة العسكرية.

٤٨ - وتتسق هذه الاستنتاجات مع ما يعرف باسم "نظرية السلام الديمقراطي" التي تقول إن الديمقراطيات قلما يحارب بعضها بعضاً، وإن مستويات العنف الداخلي فيها منخفضة مقارنة بالأنظمة غير الديمقراطية. ولا تزال الفرضية السابقة ماثرة مناقشة

٤٩ - وتشمل الوقاية في الأجل الطويل استراتيجيات باتت من الكثرة بحيث يتعذر النظر فيها تفصيلاً في هذه المقدمة. وسأكتفي هنا بتسليط الضوء على ثلاث منها جديرة بالنظر وإن لم تحظ إلا بقدر ضئيل نسبياً من اهتمام المجتمع الدولي.

٥٠ - أولاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل مزيداً من الجهد لتشجيع السياسات التي تعزز الأمن المرتكز على البشر في الدول المعرضة للصراعات. وتشكل التنمية العادلة والمستدامة شرطاً لازماً لاستتباب الأمن؛ وإن كان الحد الأدنى من المعايير الأمنية "شرطاً مسبقاً" للتنمية. والسعي لتحقيق أحدهما بمعزل عن الآخر لا معنى له. فالتمتع بالأمن من العنف المنظم هاجس ينال من الناس الأولوية في كل مكان، وينبغي أن يحظى ضمان المساءلة الديمقراطية والشفافية في قطاع الأمن بقدر أكبر من الدعم والتشجيع من جانب الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية. وفضلاً عن ذلك، فيما أن الأغلبية الساحقة من الصراعات المسلحة الحالية تنشب داخل الدول وليس فيما بينها، فمن المستصوب من الناحية الأمنية أن يتم، في كثير من الحالات، تحويل بعض الموارد المخصصة لبرامج الدفاع الخارجي الباهظة التكلفة إلى المبادرات ذات التكلفة المنخفضة نسبياً والرامية إلى تعزيز أمن البشر، ومن ثمّ الأمن القومي.

٥١ - ثانياً، ينبغي أن يبذل جهد أكبر لضمان أن لا تؤدي سياسات التنمية إلى تفاقم مخاطر الصراع، وذلك بتعميق عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية على سبيل المثال. وفي هذا السياق ينبغي زيادة تمحيص فكرة "تقييم تأثيرات الصراع". ويرمي هذه التقييم، من خلال التشاور مع سلسلة واسعة من أصحاب المصالح، إلى ضمان ألا تؤدي سياسات التنمية أو سياسات الحكم إلى تقويض الأمن على أضعف تقدير، وأن تؤدي إلى تعزيزه في أفضل الحالات. والنموذج الذي يحتذى في هذا الصدد هو عملية تقييم الأثر البيئي الراسخة التي تصاحب المشروعات الإنمائية ومشروعات التعدين الرئيسية في كثير من البلدان.

٥٢ - ثالثاً، يشير الواقع المتغير للاقتصاد العالمي تحديات جديدة كما يتيح فرصاً جديدة. فخلال العقد الماضي، ظلت المساعدة الإنمائية تتناقص، بينما زادت تدفقات رأس المال الخاص إلى العالم النامي زيادة كبيرة، مما أضعف النفوذ النسبي للدول المانحة والمؤسسات الدولية في البلدان النامية، في حين زاد من وجود الشركات الدولية في ذات الوقت. وثمة رباط قائم بين القطاع الخاص والأمن بطرق شتى، لأسباب أشدها وضوحاً أن ازدهار السوق وأمن البشر أمران متلازمان؛ غير أن بوسع الشركات العالمية أن تفعل أكثر من مجرد تعزيز مزايا السوق، فمن شأن دعمها الفعال لسياسات أفضل في إدارة الحكم أن يساعد في تهيئة البيئات التي تزدهر فيها الأسواق ويتوطد فيها أمن البشر معاً.

٥٣ - ويكمن الخيط المشترك الذي تنتظم فيه جميع سياسات اتقاء الصراعات على وجه التقريب في الحاجة إلى الاستمرار فيما نشير إليه في الأمم المتحدة بأنه بالحكم الرشيد. ومن وجهة النظر العملية، ينطوي الحكم الرشيد على تعزيز سيادة القانون والتسامح مع الأقليات ومجموعات المعارضة، وشفافية الممارسات السياسية، واستقلال القضاء، ونزاهة قوات الشرطة، وخضوع المؤسسة العسكرية لرقابة مدنية صارمة، وحرية الصحافة، وحيوية مؤسسات المجتمع المدني، وإجراء انتخابات ذات معنى. كما يعني الحكم الرشيد أولاً وقبل كل شيء، احترام حقوق الإنسان.

٥٤ - ولا يجوز أن نخدع أنفسنا فنظن أن منع الصراعات هو البلمس الشافي أو أن سياسات الوقاية التي تتوافر لها أفضل الموارد ستضمن السلام. ففلسفة المنع تستند إلى افتراض حسن النية وإلى الاعتقاد بأن الحكومات ستسعى إلى تغليب رفاه السكان ككل على المصالح الفتوية الضيقة. ونحن نعلم للأسف أن الحال هو على خلاف ذلك في كثير من الأحيان. فحقيقة الأمر أن كثيراً من متطلبات الحكم الرشيد ذات الأهمية البالغة في منع الصراعات تتعارض تعارضاً شديداً مع استراتيجيات البقاء لعدد من أشد الحكومات عرضة للصراعات.

٥٥ - وبينما يمكن أن يفيد تقديم الحوافز من أجل التغيير التدريجي في بعض الأحيان، فإن المجتمع الدولي لا يفعل ذلك غالباً أو أنه لا يحسن القيام به بصفة خاصة. ومن شأن احتمالات توثيق الشراكة مع الاتحاد

الأوروبي أن تكون وسيلة فعالة لتعزيز التسامح وإجراء الإصلاحات المؤسسية في عدد من بلدان شرق ووسط أوروبا؛ غير أن نظراءه قلة قليلة على الصعيد العالمي إن هم وجدوا أصلاً.

٥٦ - بيد أن أفضل استراتيجيات منع الصراعات يمكن أن تفشل، وهذا يعني أننا لن نتمكن أبداً من الإفلات بصورة تامة من ويلات الحروب. ويستتبع ذلك، بالنسبة للمستقبل المنظور، أنه يجب على المجتمع الدولي أن يظل على أهبة الاستعداد لأن يشارك سياسياً، وعسكرياً، عند الاقتضاء في احتواء الصراعات التي أفلتت زمامها وفي إدارتها وحلها في نهاية المطاف. ويستلزم ذلك وجود نظام أمن جماعي يعمل على نحو أفضل مما هو عليه الأمر في الوقت الراهن. ويستدعي، قبل كل شيء، استعداداً أكبر للتدخل لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

٥٧ - ومن شأن إظهار الاستعداد الملموس لاتخاذ إجراءات في مثل هذه الظروف أن يخدم بدوره هدف إنهاء الصراعات من خلال تعزيز الردع، فأشد الزعماء بطشاً يراقبون الأمور ليروا ما يمكنهم ارتكابه دون التعرض لعواقب وخيمة وليعرفوا إلى أي مدى يمكنهم تمزيق الضمير الإنساني قبل أن يتسببوا في ردود فعل خارجية غاضبة. وكلما نجح المجتمع الدولي في تغيير حساباتهم المدمرة، ازداد عدد الأرواح التي يمكن إنقاذها.

٥٨ - ولا ريب في أن الأمن الجماعي في إطار النظام الدولي هو مسؤولية مجلس الأمن، وستظل الاستجابة للآزمات ولحالات الطوارئ دائماً محورياً أساسياً لأنشطة المجلس. وتذكرنا المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة بأن من مقاصد الأمم المتحدة "اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها". ولكن رد الفعل، لا الوقاية، كان هو النهج السائد في مجلس الأمن في معالجة الصراعات عبر السنين الماضية. غير أن المجلس قد أظهر في الآونة الأخيرة اهتماماً متزايداً بمعالجة وسائل منع الصراعات. ويتضح ذلك من الحوار المستفيض الذي أجراه المجلس بشأن بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع ومن استجابته لتقرير المتعلق بأسباب الصراعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، الذي يؤيد سلسلة من تدابير منع الصراعات.

فكما يقول المثل القديم: من الصعب إيجاد المال اللازم للعلاج ولكن من السهل إيجاده لشراء الكفن.

٦١ - والانتقال من ثقافة ردود الفعل إلى ثقافة الوقاية لن يكون سهلا للأسباب التي سقتها، غير أن صعوبة مهمتنا لا تجعلها أقل ضرورة في أي حال. فالحروب والكوارث الطبيعية تظل هي الأخطار الرئيسية التي تهدد أمن الأفراد والمجتمعات الإنسانية في العالم بأسره. وواجبنا المقدس نحو الأجيال المقبلة أن نقلل هذه الأخطار. نحن نعرف ما ينبغي أن نفعله. وما نحتاج إليه الآن هو البصيرة والإرادة السياسية لأن نفعله.

٥٩ - وإني أرحب بهذه التطورات ترحيبا حارا. وأعتزم، خلال العام المقبل، مواصلة الحوار مع أعضاء المجلس بشأن منع نشوب الصراعات، الذي بدأ بالمعتكف الأول لمجلس الأمن الذي عقده في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

* * *

٦٠ - ما من أحد يجادل اليوم في أن منع الأزمات هو أفضل وأقل تكلفة من التصدي لها بعد وقوعها. ومع ذلك تظل ثقافتنا السياسية والتنظيمية وممارساتنا موجهة نحو رد الفعل أكثر بكثير من التوجه نحو هدف الوقاية.

الفصل الأول

تحقيق السلم والأمن

مقدمة

٦٢ - لقد شهدنا خلال عقد التسعينات تغييرات كبرى في أنماط الصراع العالمي وفي استجابات المجتمع الدولي إزاءها. فالיום ينشب ما يناهز ٩٠ في المائة من الصراعات المسلحة داخل الدول، لا فيما بينها. وفي ظل اندلاع حروب قليلة نسبيا بين الدول، فإن المبررات التقليدية للتدخل تتضاءل أهميتها باطراد، بينما يتزايد التذرع بالمبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان لتبرير استعمال القوة في الحروب الداخلية، ليس دوماً بإذن من مجلس الأمن. واستُخدمت الجزاءات على نحو أكثر تواتراً في التسعينات عن ذي قبل، ولكن بنتائج ملتبسة في أحسن الظروف.

٦٣ - ومن أكثر التطورات تشجيعاً في العقد الأخير ما طرأ من زيادة في عدد الصراعات التي سويت عن طريق التفاوض. فقد شهد عقد التسعينات توقيع اتفاقات سلام يزيد عددها ثلاث مرات عما شهدته العقود الثلاثة السابقة عليه، مما يعكس حدوث انخفاض يربو على ٣٠ في المائة في عدد الصراعات المسلحة الإجمالي وفي كثافتها في جميع أنحاء العالم بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٧. ولكن مع الزيادة الحادة في عدد الحروب التي شهدتها عام ١٩٩٨، يبدو من المشكوك فيه أن يستمر الاتجاه الإيجابي الذي ساد في السنوات الخمس السابقة عليه.

٦٤ - ولقد أدت اتفاقات السلام الشاملة إلى عمليات تنفيذ معقدة اشتركت فيها وكالات مختلفة كثيرة. فبينما تستمر بعض عمليات حفظ السلام التقليدية، شارك حفظة السلام طيلة هذا العقد في العمليات الأوسع لبناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع، التي ترتبط بتنفيذ اتفاقات السلام. ويشمل بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم، بالإضافة إلى المصالحة وإعادة بناء النظم القضائية، وتعزيز النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وتقديم المساعدة الانتخابية والمساعدات اللازمة لإعادة بناء ما مزقته الحرب من هياكل أساسية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، فضلا عن مهام حفظ السلام التقليدية بدرجة أكبر.

٦٥ - واستجابة للتغيرات التي تعترى مناخ المعايير الدولية، فإن عدد الصكوك القانونية، وخاصة ما يتصل منها بقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، زاد زيادة كبيرة. كما أن تعاظم القلق العام بشأن انتهاكات حقوق الإنسان هيأ قدراً كبيراً من قوة الدفع السياسية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية؛ بينما أفضى القلق بشأن التكاليف الإنسانية الناجمة عن الألغام الأرضية إلى قيام حملة ناجحة لحظرها.

٦٦ - لكن العقد الماضي كان كذلك فترة من التوتر والمصاعب أمام الأمم المتحدة في سعيها للاضطلاع بولايتها فيما يتعلق بالأمن الجماعي. وفي وقت سابق من هذا العام، لم يتمكن مجلس الأمن من التدخل في أزمة كوسوفو لنشوء خلافات عميقة بين أعضاء المجلس حول ما إذا كان مثل هذا التدخل أمراً مشروعاً. وكانت الاختلافات داخل المجلس انعكاساً لعدم وجود توافق آراء على مستوى المجتمع الدولي بالمعنى الأوسع. فالمدافعون عن التفسيرات التقليدية للقانون الدولي أكدوا على حرمة سيادة الدول، في حين أكد آخرون على أن التصرف بحزم في مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يشكل ضرورة أخلاقية. ولسوف تظل هذه القضية الخلافية، بما يرتبط بها من أوجه الحق والباطل الأخلاقية، موضع جدل لسنوات قادمة. لكن الواضح هو أن إجراءات الإنفاذ التي تتخذ بغير إذن من مجلس الأمن إنما تهدد في الأساس جوهر نظام الأمن الدولي القائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة. فالميثاق وحده هو الذي يوفر أساساً قانونياً مقبولاً من الجميع لاستعمال القوة.

٦٧ - بيد أن الخلافات بشأن السيادة ليست العقبات الوحيدة التي تحول دون اتخاذ المجلس إجراءات إزاء حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. ففي مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في رواندا وفي أماكن أخرى، كان التقاعس عن التدخل هو نتيجة لممانعة الدول الأعضاء في سداد تكاليف التدخل البشرية وغيرها من التكاليف، ونتيجة أيضاً للشكوك في أن استعمال القوة سيحقق نجاحاً، أكثر مما كان ذلك التقاعس نتيجة للشواغل المتعلقة بالسيادة.

الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام

٦٨ - يوجد الآن اتفاق عام على أن الإنذار المبكر شرط لازم لفعالية الدبلوماسية الوقائية. لكنه للأسف ليس بالشرط الكافي، على نحو ما أوضحت بجلاء المأساة التي

بحيث تفضي إلى مواجهات مسلحة بين دول أفريقية ذات سيادة.

٧٣ - هذا الخطر ربما تصوره على أفضل وجه الأعمال القتالية الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أصبح ضالعا فيها عدد كبير من البلدان الأفريقية. وما برح مبعوثي الخاص، مصطفى نيازي، الذي أوفدته إلى المنطقة في الربيع، يعمل لدعم الحل الدبلوماسي الذي طرحه الرئيس فرديريك شيلوبا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتحظى جهود الرئيس شيلوبا بتأييد منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

٧٤ - ولقد تحسنت آفاق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي ١٠ تموز/يوليه، وقّع جميع المتحاربين، باستثناء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، اتفاقا لوقف إطلاق النار في لوساكا. ورحب مجلس الأمن بالاتفاق وأذن بنشر الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للأمم المتحدة في المنطقة لتسهيل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وبعد جهود متضافرة قامت بها جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وغيرها من الدول، يبدو أن الخلاف بين فصلي كيسنغاني وغوما في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية حول مَن يوقع اتفاق وقف إطلاق النار قد وجد طريقه إلى الحل. وما أن يتم توقيع الاتفاق، حتى ترسل الأمم المتحدة فريق استقصاء تقني متعدد التخصصات إلى المنطقة لتقييم حالة الأمن والهيكل الأساسية في المجالات التي تم تحديدها مؤقتا من أجل عمليات نشر الأفراد في المستقبل.

٧٥ - من ناحية أخرى أبدت عملية السلام في بوروندي شيئا من التقدم، حيث بلغت مفاوضات أروشا، التي تجرى تحت قيادة الرئيس السابق جوليوس نيريري، مرحلة حاسمة.

٧٦ - وفي سيراليون، التي وقع شعبها ضحية لواحد من أكثر الصراعات وحشية في التاريخ الحديث، عملت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون جاهدة للمساعدة على تيسير التوصل إلى حل عن طريق التفاوض. وفي تعاون وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها ودول أعضاء

وقعت في كوسوفو. ففيما كانت خيوط الأزمة تتكشف، خاطبت مجلس الأمن مرتين أملا في إمكانية التوصل إلى توافق آراء من أجل اتخاذ إجراءات وقائية فعالة. ومن أسف أن الجهود الدبلوماسية فشلت، ومن ثم ساد منطق مدمر، هو منطق التطورات الحاصلة على أرض الواقع.

٦٩ - والسؤال المطروح هو: ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من هذا وغيره من أمثلة الفشل مؤخرا في اتقاء الصراعات؟ أولا، أنه إذا ما قوبل بالفرض، كون مجلس الأمن تعلو مسؤوليته فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين على مسؤولية أي جهة أخرى، فإن ركائز القانون الدولي كما هي مجسدة في الميثاق تصبح هي ذاتها موضع شك. ولا يوجد أساس قانوني آخر مقبول عالميا لضبط أعمال العنف العشوائية. ثانيا، ان اتقاء الصراعات وحفظ السلم وصنع السلام ينبغي ألا تصبح مجالا للتنافس بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. فنحن نعمل معا على أفضل وجه عندما يحترم كل منا اختصاصات وحساسيات الآخر. ثالثا، أن الاتقاء لا ينجح إلا بتوافر التزام سياسي قوي من جانب الدول الأعضاء، مع تقديم الموارد الكافية.

٧٠ - والعمل على التئام جراح مجتمع مزقته الحرب ليس بالمهمة السهلة. وهي مهمة تمثل تحديا صعبا بوجه خاص في كوسوفو، لأنه يضرب بجذوره في النسيج السياسي المعقد والخلافي في البلقان. ونحن ندرك وجود احتمال حقيقي لحدوث خلل آخر في التوازن العرقي الهش في عدد من البلدان المحيطة بها.

٧١ - وبينما كانت الأزمة في كوسوفو في مقدمة اهتمامات الإعلام العالمي خلال السنة الماضية، لقيت أزمات غيرها، تساويها بل وتفوقها خطورة، في أجزاء أخرى من العالم تجاهلا إلى حد كبير. وإذا ما اقتصر هذا الإهمال على وسائل الإعلام لما ترتبت عليه نتائج جسيمة. لكن هذه اللامبالاة من جانب الإعلام إنما تعكس موقف شريحة كبيرة من المجتمع الدولي، على نحو ما تجلى في انخفاض الدعم للنداءات الإنسانية الموجهة لصالح أفريقيا.

٧٢ - وما برحت التطورات الأمنية في أفريقيا مثارا لأبلغ القلق. وفي غرب ووسط أفريقيا بالذات، من الأمور المقلقة بصورة خاصة خطر انتشار الصراعات الداخلية،

الحميدة. وفي أعقاب عدد من المشاورات الداخلية والخارجية، اتخذنا المزيد من الخطوات لدعم وتفعيل مبادرة هيئة "إيفاد" للسلم في السودان. وما زال دعم هذه العملية، وهو أمر لم يستمر للأسف، يمثل واحداً من أهدافنا الأساسية في إطار السعي لمساعدة الطرفين على التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة.

٨٠ - ومنذ سنوات كثيرة والأمم المتحدة تقوم بدور في مسألة الصحراء الغربية، حيث أدت المشاورات التي جرت مؤخراً مع حكومة المغرب وجبهة البوليساريو إلى إيجاد مخرج في النهاية من الطريق المسدود الذي دام مدة طويلة فيما يتعلق بإجراء استفتاء لتقرير المصير. وقد حُدّد موعد جديد للاستفتاء، هو ٣١ تموز/ يوليه عام ٢٠٠٠.

٨١ - وليست أفريقيا بطبيعة الحال هي المنطقة الوحيدة التي تمثل شاغلاً أمنياً بالنسبة للأمم المتحدة. فالعلاقات مع العراق اتخذت اتجاهها إلى الأسوأ خلال السنة، برغم فترة قصيرة من الامتثال لمذكرة التفاهم التي وقعها نائب رئيس الوزراء طارق عزيز ووقعتها في شباط/ فبراير ١٩٩٨. وإزاء الإمعان في عدم الامتثال من جانب العراق، كان متوقفاً استعمال القوة من جانب اثنتين من الدول الأعضاء وانقسام مجلس الأمن الذي أعقب ذلك. على أن مطالبنا الأساسية ما زالت بغير تغيير وهي: أن على العراق أن يمتثل كاملاً لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن المجتمع الدولي لا بد أن يطمئن إلى أنه لم يعد لدى العراق القدرة على تطوير أو استعمال أسلحة الدمار الشامل، وأنه لا بد من تحديد مصائر الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الذين ما زالوا مفقودين، ولا بد أيضاً من إعادة المحفوظات الكويتية التي لا يمكن تعويضها. وفي الوقت نفسه ما زال شعب العراق يعاني من آثار الجزاءات، وإن كان برنامج النفط مقابل الغذاء قد ساعد منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ على التخفيف من بعض المعاناة من خلال السماح بتوصيل السلع الإنسانية إلى البلد.

٨٢ - وما زالت الحالة في الشرق الأوسط بوجه عام مدعاة للقلق. ولقد أعرب المجتمع الدولي عن تأييده القوي للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط يستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى مبدأ الأرض مقابل السلام. ثم جاء استئناف عملية السلام

مهمة أخرى، دعمت البعثة بصورة فعالة عملية المفاوضات بين الحكومة والجبهة الثورية المتحدة، مما أدى إلى توقيع اتفاق السلام في لومي يوم ٧ تموز/ يوليه ١٩٩٩. وفي أعقاب توقيع اتفاق السلام، أذن مجلس الأمن بتوسيع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون. وفي ضوء إدراك العلاقة الوثيقة بين تعزيز حقوق الإنسان والسلام المستدام، ما زالت البعثة المذكورة تتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على رصد انتهاكات حقوق الإنسان في سيراليون والإبلاغ عنها من أجل اجتثاث المزيد من الانتهاكات.

٧٧ - وكان اندلاع الحرب بين إريتريا وإثيوبيا في أيار/ مايو ١٩٩٨ سبباً آخر لقلق عميق. وقد بادرت على الفور بالاتصال بقيادة الطرفين لحثهم على التذرع بضبط النفس مع عرض المساعدة لتسوية الصراع سلمياً. وأبقيت على اتصالاتي بالجانبيين. كما طلبت إلى السفير محمد سحنون تقديم المساعدة لجهود الوساطة التي تقوم بها منظمة الوحدة الأفريقية، بوصفه مبعوثي الخاص. وشارك السفير سحنون في اجتماعات شتى رتبته منظمة الوحدة الأفريقية وزار عاصمتي إريتريا وإثيوبيا للضغط من أجل القبول بخطة السلام، وهي اتفاق منظمة الوحدة الأفريقية الإطاري.

٧٨ - وقد نجم عن الصراع بين إريتريا وإثيوبيا أيضاً أثر إقليمي فاجع، وخاصة فيما يتعلق بالصراع في الصومال. وما زال مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال يساعد في الجهود الإقليمية من أجل صنع السلام في الصومال، التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيفاد). غير أن عدم وجود توافق آراء بشأن أسلوب تقاسم السلطة فيما بين الفصائل المختلفة أعاق تسوية ذلك الصراع. ويتمثل التحدي الرئيسي في العام المقبل في دعم جهود صنع السلام الدولية وفي تحديد المبادرات التي يمكن مساندتها من جانب جميع الأطراف الفاعلة المعنية.

٧٩ - بالإضافة إلى ذلك، فما زالت أتابع عن كثب حالة الطوارئ الإنسانية المستمرة والمعقدة في السودان، حيث تبرز التطورات مرة أخرى الحاجة إلى التصدي للأسباب الجذرية للصراع من أجل التعجيل بالتماس حل سياسي. وفي عام ١٩٩٨ زرت المنطقة وأعادت طرح ما سبق أن عرضته على الطرفين والوسطاء، وهو أن أبذل مساعي

مؤخراً، فضلاً عن الدلائل على وجود التزام حقيقي بالتوصل إلى تسوية من جانب الأطراف الرئيسية، لتشكل أسباباً للتفاوض الحذر.

٨٣ - إلا أنه في بعض الصراعات يكون العداء شديداً، ويكون انعدام الثقة متفشياً، بحيث يتعذر بدرجة غير عادية تحقيق تقدم. وهو ما لا يزال حاصلًا في أفغانستان، حيث زار المنطقة الأخضر الإبراهيمي، مبعوثي الخاص لأفغانستان، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ثم في أواخر شباط/فبراير من هذا العام لإجراء محادثات مع سلطات البلدان المجاورة وكذلك مع طالبان والجبهة المتحدة. وفي تموز/يوليه من هذا العام عقدت مجموعة "٦+٢" اجتماعاً في طشقند زار بعده مبعوثي الخاص المنطقة مرة أخرى. ونجحت بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان في عقد جولتي محادثات بين الأطراف الأفغانية في عشق أباد في شباط/فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٩. وعمل الطرفان على التوصل من ناحية المبدأ إلى اتفاق بشأن تقاسم المؤسسات الحكومية. ولكن للأسف أعلنت قيادة طالبان في منتصف الربيع أنها لن تستأنف المفاوضات التي بدأت تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي تموز/يوليه شنت طالبان هجوماً على الجبهة المتحدة ولكنها فشلت في تحقيق ميزة حاسمة. وفي آب/أغسطس استمر القتال الشرس ونجمت عنه نتائج بشرية وخيمة. وبرغم هذه النكسات، فإنني أعتزم مواصلة جهودي لإقناع الطرفين باستئناف المشاورات وإشراك الدول الأعضاء المهمة ومنظمة المؤتمر الإسلامي فيها حيثما قد يساعد ذلك، من أجل استكشاف آفاق اتفاق للسلام يتم التوصل إليه في نهاية المطاف.

٨٤ - وجاءت الموجة الأخيرة من القتال على طول خط المراقبة في كشمير وعبر هذا الخط، ولا سيما في منطقة كارغيل، بمثابة تذكيرة بهشاشة الحالة في تلك المنطقة. ويلزم استئناف العملية التي بدأت في لاهور، إذ أن ثمة أسباباً خطيرة تدعو للقلق، ليس أقلها الأخطار التي يمكن أن تنجم عن تصاعد التوتر غير مقصود في شبه قارة شهدت تجارب لأجهزة نووية.

٨٥ - وفي ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، وبعد جهود دبلوماسية مكثفة، عقدت كل من إندونيسيا والبرتغال والأمم المتحدة سلسلة من الاتفاقات التي تدعو الأمم المتحدة إلى إجراء استطلاع شعبي للوقوف على رأي أبناء تيمور الشرقية فيما إذا كانوا يريدون، أو لا يريدون،

القبول بمركز الاستقلال الذاتي الخاص الذي تعرضه إندونيسيا. ومن شأن رفض الاستقلال الذاتي أن يؤدي إلى فصل تيمور الشرقية عن إندونيسيا، وانتقالها تحت سلطة الأمم المتحدة إلى وضع الدولة المستقلة. وقد أنشأ مجلس الأمن في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وقامت الوحدة الانتخابية في البعثة المذكورة بإنشاء هيكل في جميع أنحاء المنطقة ما لبث أن أنجز عملية تسجيل ناجحة برغم الظروف الأمنية المعاكسة. كما نظمت البعثة وأدارت حملة توعية شاملة للناخبين وعملت مع السلطات المحلية ومع جماعات من تيمور الشرقية على تبني هدف المصالحة، وأوفدت مسؤولي شرطة مدنية واتصال عسكري لإنهاء المشورة إلى الشرطة المحلية ولإجراء اتصالات مع الدوائر العسكرية الإندونيسية بشأن قضايا الأمن. وبعد نجاح الاستطلاع الشعبي في ٣٠ آب/أغسطس، ستبقى الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لكي تساعد على وضع النتيجة موضع التنفيذ.

٨٦ - والحالة في ميانمار هي بدورها موضع قلق مستمر. وقد زار ميانمار ألفارو دي سوتو، مبعوثي الخاص، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ لإجراء مشاورات مع سلطات ميانمار ومع الجهات الفاعلة السياسية الأخرى، بمن فيهم داو اونج سان سو كي الأمين العام للعصبة الوطنية للديمقراطية. وبرغم جهودنا المتضاعفة، فإنني لا أستطيع للأسف أن أقدم تقريراً عن أي استجابة موضوعية حقيقية من جانب حكومة ميانمار لإزاء المناشدات التي وجهت إليها في قرارات متعاقبة صادرة عن الجمعية العامة.

٨٧ - وقام مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، الذي أنشئ في آب/أغسطس ١٩٩٨، بدور حاسم في تيسير التوصل إلى حل سلمي للأزمة في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة. وقد طلب كل من الحكومة الوطنية في بابوا غينيا الجديدة وأحزاب بوغانفيل إلى المكتب المذكور الإشراف على عملية نزاع الأسلحة، مما سيتيح بدء تنفيذ برنامج الإصلاح والتعمير في البلد في أقرب وقت ممكن. وقد أكدت الحكومة الجديدة في بابوا غينيا الجديدة أن استمرار عملية السلام يمثل واحداً من أهم أهدافها.

٨٨ - وقد لاح كذلك عدد من العلامات المشجعة بشأن تحسن العلاقات الأمنية في أمريكا اللاتينية على

مدار العام الماضي. فقد اتخذت حكومتا إكوادور وبيرو، أخيراً، الخطوات اللازمة لوضع نهاية للصراع الحدودي الذي طال أمده بينهما، بينما وافقت الأرجنتين وشيلي أيضاً على تسوية الصراع بشأن حدودهما.

حفظ السلام

٨٩ - كانت السنة الماضية سنة صاخبة في مجال عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة. فنحن نواجه تحديات جديدة ضخمة مع قيام عملية كبيرة وغير مسبقة من نواح شتى لحفظ السلام في كوسوفو، فضلاً عن الاستعدادات لبعثة جديدة معقدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوسيع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والاحتمال القوي لإنشاء عملية جديدة في إريتريا وإثيوبيا، إضافة إلى استمرار تطور الحالة في تيمور الشرقية، وموافقة حكومة أنغولا مؤخراً على استمرار وجود الأمم المتحدة في ذلك البلد.

٩٠ - من ناحية أخرى أدى إغلاق بعثتين رئيسيتين، هما بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وإنجاز عملية متابعة، هي عملية فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة في كرواتيا، إلى الوصول بعدد عمليات حفظ السلام حالياً إلى ١٦ عملية.

٩١ - وقد أدى تدهور مفاجئ في الحالة الأمنية إلى إجلاء بعثة الأمم المتحدة للرصد في سيراليون في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ومع ذلك فقد أتاحت استعادة الأمن في فريتاون عودة البعثة المذكورة في آذار/مارس للمساعدة على دعم عملية السلام، ثم توج ذلك بتوقيع اتفاق لومي في ٧ تموز/يوليه. على أن تنفيذ هذا الاتفاق سينطوي على توسيع وجود حفظ السلام، وهو أمر نبهته حالياً مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٩٢ - لكن حالة تقلب البيانات التي تعمل فيها الأمم المتحدة، مع ما تنطوي عليه من أخطار، تتضح بجلاء من واقع عدد الخسائر في الأرواح التي حدثت بين صفوف أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. فبين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ و ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٩ جاد ٣٤ من أفراد الأمم المتحدة بأرواحهم في عمليات حفظ السلام، وفي أعناقنا دين لهم من العرفان ليس في استطاعتنا أن نؤديه.

٩٣ - وربما كان أكثر الاتجاهات مدعاة للانعاج هو ذلك الاستهتار المتفاقم بالمعايير الدولية. فبالإضافة إلى الهجمات الوحشية على المدنيين كان حفظة السلام أهدافاً بدورهم، أو استخدموا كرهائن للتلاعب بالرأي العام الدولي. وفي هذا السياق فإنني أرحب بحرارة ببدء سريان الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، كما أشجع بقوة على تصديق المزيد من الدول الأعضاء عليها. واستجابة لهذه التطورات، تضطلع إدارة عمليات حفظ السلام باستعراض منهجي لمشكلة العنف الذي يتعرض له حفظة السلام. وإنني أطلع إلى إحاطة الدول الأعضاء علماً بنتائج هذا الاستعراض مع تقدم العمل بشأنه.

٩٤ - وبقدر ما كان العام حافلاً بالنسبة لحفظ السلام، فقد كان أيضاً محك اختبار لإدارة عمليات السلام. فطبقاً لرغبات الجمعية العامة، تم الإنهاء التدريجي لعمل الموظفين المقدمين بلا مقابل مع نهاية شباط/فبراير. وعليه، فقد تعرضت الإدارة ككل إلى تخفيض في حجمها بما يقرب من نسبة ٢٠ في المائة خلال العام الماضي. ومن أجل التواءم مع الحقائق الجديدة، مع العمل في الوقت ذاته على مواصلة الاضطلاع بالمهام الموكلة إلى الإدارة. فقد جرت في الإدارة عملية إعادة تشكيل كبيرة. وفي هذا السياق، تم إنشاء بعثات جديدة أو توسيع عدة بعثات أو إغلاق أو تصفية بعثات أخرى، فضلاً عن التخطيط المقرر لاحتمال إنشاء بعثات في المستقبل. ومن قبيل المفارقة، فإن مجالاً السوقيات والاتصالات، بكل ما يتسمان به من حيوية بالنسبة لنشر بعثات جديدة، وكذلك بالنسبة لتصفية البعثات القديمة، هما اللذان تعرضا لأقصى ضربة من خلال تخفيض عدد الموظفين.

٩٥ - هذه التجربة تشير من جديد إلى أن عنصر التأهب يقتضي قدرات تزيد على تلك التي تقتضيها الأنشطة الحالية. فالطلب على عمليات حفظ السلام وغيرها من العمليات الميدانية أمر يصعب التنبؤ به بحكم طبيعته ذاتها. كما أن مثل هذه العمليات كثيراً ما يتوجب إنشاؤها بعد وقت قصير من ظهور الحاجة إليها. على أن مصداقية وفاعلية أي عملية جديدة تتأثران بدورهما بمدى سرعة نشر أفرادها. فالتأخيرات في هذا المضمار تتيح فرصة للذين يعارضون عملية السلام، أو يعارضون شروط تسوية ما، كي يتسلموا زمام المبادرة قبل أن يصل أفراد الأمم المتحدة. وأنا على ثقة بأن الدول الأعضاء سوف تضع هذا الأمر في الاعتبار لدى البت في

احتياجات المنظمة من الموارد، بما في ذلك موظفيها في المقر.

٩٦ - وبالرغم من أن الأحداث التي شهدتها العام الماضي كانت تستعصى على التنبؤ، فإن ثمة أمورا ما زالت مستمرة، ومنها التشديد المستمر على عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، التي أصبحت الآن هي القاعدة بالنسبة للمنظمة. فعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد تنصدي في وقت واحد لعدد من التحديات: إذ تساعد في الحفاظ على وقف إطلاق النار ونزع الأسلحة من المقاتلين وتسريحهم كما تساعد الأطراف على بناء أو تعزيز المؤسسات والعمليات الحيوية المتعلقة بحقوق الإنسان وعلى احترامها، بحيث يتسنى لجميع الأطراف المعنية تحقيق مصالحها من خلال القنوات الشرعية بدلا من اللجوء إلى ميدان القتال؛ وتقدم المساعدات الإنسانية للتخفيف من المعاناة المباشرة؛ وترسي الأسس اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل من منطلق أنه لا يمكن لأي نظام يقوم بعد انتهاء حالة الصراع أن يستمر، إذا ما فشل في تحسين الأحوال التي يعيش فيها السكان المحرومون. وما برحت المنظمة تطور الطرائق الكفيلة بتنسيق هذه الأنشطة المتنوعة بصورة أكثر فعالية.

٩٧ - ولقد سبق وقدمت تقريرا عن السبل التي يوحّد بها من أوفدهم كممثلين خاصين قوى برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها دعما لاستراتيجيات متكاملة في مجالي الأمن والتنمية. أما الإضافات المبتكرة في هذا العام فقد شملت عملنا مع البنك الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث ضارح البنك الدولي مسؤوليات الأمم المتحدة في مجالات الأمن والانتخابات وإصلاح المؤسسات ببذل جهود من جانبه في المساعدة على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز سبل النمو في الأجل الطويل. ولقد أدت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى دورا داعما ومهما أتاح إجراء انتخابات تشريعية سلمية وناجحة في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ويتعين على البعثة المذكورة أن تكفل الدعم للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ومن أسف أن تمويل تلك البعثة يعاني من افتقار في الحماس بين صفوف المانحين يبعث على القلق. ولا شك في أن نقص الأموال سيعوق جهود البعثة الرامية إلى دعم هذه الانتخابات ومراقبتها.

٩٨ - كذلك في طاجيكستان استجاب المانحون استجابة هزيلة في البداية للنداءات الموجهة للحصول على أموال لدعم مشاريع تسريح المقاتلين، بوصفها جانبا مهما من جوانب ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. والتأخيرات الناجمة عن ذلك تشير مرة أخرى إلى سلبات تمويل العناصر الأساسية لولاية ما من خلال التبرعات، بدلا من تمويلها عن طريق الاشتراكات المقررة على نحو ما يجري عليه المنوال في حالة عمليات حفظ السلام. ورغم هذا، فثمة تقدم كبير أحرز في دعم مسيرة عملية السلام بما يجعلنا نشعر حاليا بتفاؤل حذر إزاء إمكانية أن تنجز البعثة الولاية المكلفة بها.

٩٩ - وحالة كوسوفو هي الأحداث في سلسلة الابتكارات في مجال حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع التي طبقناها في عقد التسعينات بالتعاون مع منظمات إقليمية ودون إقليمية. فنحن نتعاون في كوسوفو مع الاتحاد الأوروبي في برامج التعمير والإصلاح، ونتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بناء المؤسسات. وكلتا المؤسستين تعملان تحت سلطة ممثلي الخاص. كما نتعاون بصورة وثيقة مع القوات العسكرية الدولية المسؤولة عن الأمن في كوسوفو لضمان وحدة الجهود المدنية - العسكرية.

١٠٠ - وفي عام ١٩٩٩ تعاونت الأمانة العامة مع لجنة الصليب الأحمر الدولية على إنجاز وضع المبادئ والقواعد المتعلقة بمراعاة القانون الإنساني الدولي من جانب حفظة السلام. وهذه القواعد صدرت بوصفها نشرة الأمين العام. وإنني آمل في أن يساعد إصدار هذه النشرة على توضيح نطاق تطبيق القانون الإنساني بالنسبة لقوات وعمليات الأمم المتحدة، وأن يكفل مراعاة المعايير المطلوبة.

بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع

١٠١ - تسعى عملية بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع إلى الحيلولة دون تجدد اندلاع الصراع، وإلى تهيئة الظروف اللازمة لقيام سلام مستدام في المجتمعات التي تكون الحرب قد مزقتها. وتلك عملية متكاملة تشمل التعاون الواسع النطاق فيما بين الوكالات فيما يتعلق بطائفة واسعة من القضايا. كما تشمل أنشطة متنوعة من قبيل حفظ السلام التقليدي وتقديم المساعدة الانتخابية.

ولكن لم يصدق عليها الشعب في استفتاء قومي أجري في أيار/ مايو ١٩٩٩. ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩ فإن استمرار الالتزام ببرنامج السلام سيكون جوهريا لاستدامته.

١٠٦ - وفي السلفادور المجاورة يتحمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤولية عن مساعدة حكومة السلفادور فيما يتعلق بمسائل اتفاق السلام التي ما زالت بغير حلول. ويعمل البرنامج في تنسيق وثيق مع إدارة الشؤون السياسية، التي ما زالت تتحمل مسؤولية بذل المساعي الحميدة. ومن أكبر التحديات التي تواجه الحكومة التي تم تنصيبها مؤخرا توطيد المؤسسات التي تم إنشاؤها أو إصلاحها في إطار عملية السلام، وخاصة تلك المسؤولة عن معالجة أزمة الأمن العام في البلد وحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

١٠٧ - ويعد بناء المؤسسات، ولا سيما مؤسسات القطاع القضائي، فضلا عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان، بمثابة المهام الأساسية للبعثة المدنية الدولية للتحقق في هايتي. وكما حدث في سنوات سابقة، فإن الأمر ما زال يتطلب الكثير لدعم مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني. ومن شأن تخفيض مشاركة منظمة الدول الأمريكية في البعثة المذكورة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩، أن يؤثر بالضرورة على دورنا المستمر، وإن كنا نواصل الاضطلاع بالمهام الأساسية. وفي الوقت نفسه فقد تعهد كل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدعم إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية بنهاية عام ١٩٩٩، وهو شرط لا غنى عنه من أجل تقدم هايتي في المستقبل.

١٠٨ - وخلال السنة الماضية استجذبت تطورات إيجابية في كمبوديا. فمع تشكيل حكومة جديدة وإنهاء حركة الخمير الحمر، بات البلد في نهاية المطاف ينعم بالسلام وبالقدرة على تكريس اهتمامه للتعمير. وما زال ممثلي الشخصي في كمبوديا، وكذلك وكالات الأمم المتحدة في البلد، ملتزمين بمساعدة الحكومة في جهودها لبناء الدولة، بما في ذلك دعم مؤسساتها الديمقراطية وتقديم المساعدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

المساعدة الانتخابية

١٠٢ - وما زال التنسيق والتكامل اللزمان بين الوكالات، سواء في حالة الصراع أو في ظل الظروف الهشة التي تعقب الصراعات، يمثلان تحديا رئيسيا للأمم المتحدة وشركائها. ومن منطلق الوعي بنطاق هذا التحدي، قمت في عام ١٩٩٧ بتعيين إدارة الشؤون السياسية، بصفتها الطرف الداعي إلى اجتماعات اللجنة التنفيذية المعنية بالسلم والأمن، محورا للتنسيق لبناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع.

١٠٣ - وشهد العام الماضي عددا من التطورات في عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع. أما الأنشطة التي بذلت في الميدان فتشمل التخطيط المسبق لوجود الأمم المتحدة مستقبلا في جمهورية أفريقيا الوسطى عندما تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة فيها وكذلك إنشاء مكتب جديد مكرس لبناء السلام في غينيا - بيساو؛ واستمرار الأمم المتحدة الواسع في غواتيمالا؛ وتوطيد عمليات السلام الطويلة الأمد في السلفادور وكمبوديا ومواقع أخرى.

١٠٤ - وبعد عام من الصراع الانقسام المدمر في غينيا - بيساو، تحسنت آفاق العودة إلى الأحوال الطبيعية، وإن كان ذلك بصورة متدرجة. ويعمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام مع الحكومة والشعب على تنسيق إستجابة متكاملة لتحديات بناء السلام. وفي ليبيريا، أوشك مكتب دعم بناء السلام التابع للأمم المتحدة على إنهاء سنته الثانية من العمل. وبرغم الموارد المالية المحدودة قام المكتب المذكور بدعم عدد من المشاريع التي تتناول قضايا المصالحة الوطنية وإعادة بناء الاحترام لسيادة القانون وحقوق الإنسان.

١٠٥ - أما بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا فهي مكلفة من جانب الجمعية العامة بتنفيذ طائفة من أنشطة بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع، بالإضافة إلى التحقق من تنفيذ اتفاقات السلام، وبذل مساعيها الحميدة، والاضطلاع بأنشطة استشارية وإعلامية. ومنذ عام ١٩٩٧ انصب قدر كبير من التشديد على حقوق الإنسان، وخاصة حقوق السكان الأصليين؛ وعلى الاستثمار الاجتماعي؛ وتحقيق لا مركزية أنشطة الدولة؛ والتنمية الريفية؛ والإصلاحات الضريبية والقضائية؛ وإصلاح الأمن العام والدفاع الوطني. وفي عام ١٩٩٨، هيأت هذه المبادرات الأساس لمجموعة متكاملة من الإصلاحات الدستورية التي وافق عليها الكونغرس

الأخيرة قد انبثق عنها عدد من الدروس المهمة المستفادة.

١٠٩ - في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات اقتضى تنفيذ اتفاقات السلام الشاملة في كل من أنغولا والسلفادور وكمبوديا وموزامبيق ونيكاراغوا وجود بعثات انتخابية كبيرة تابعة للأمم المتحدة للمساعدة في تنظيم الانتخابات المقررة. وكانت الانتخابات، التي غالبا ما ينظر إليها على أنها خطوة أخيرة في عملية طويلة الأجل لصنع السلام، ترمز إلى إعادة السلطة الوطنية في ظل نظام حكم جديد متعدد الأحزاب. غير أن التجربة أثبتت أن العلاقة بين الانتخابات وعملية بناء السلام طويلة الأجل علاقة معقدة للغاية. ومع دخول عصر التحول إلى الديمقراطية مرحلة جديدة غيرت المنظمة استراتيجيتها للمساعدة الانتخابية لكي تشمل فهما أوسع لبناء السلام بعد انقضاء الصراع. فقد أصبح ينظر إلى الانتخابات، التي كانت في الماضي بمثابة استراتيجية للخروج من حالات الصراع في أغلب الأحيان، على أنها فرصة لبناء المؤسسات وبدء تنفيذ برامج للحكم الرشيد.

١١٠ - وتعتبر الانتخابات شرطا ضروريا ولكنه ليس كافيا لإقامة ديمقراطيات مستدامة. إذ يستدعي ذلك إنشاء و/أو تعزيز هياكل ديمقراطية، مثل اللجان والقوانين الانتخابية وهياكل إدارة الانتخابات، وتشجيع الشعوب بالمواطنة وما يصاحب ذلك من حقوق ومسؤوليات. وتوضح تجربة الأمم المتحدة الأخيرة في نيجيريا الكيفية التي يمكن أن تساهم بها الشراكة في المساعدة الانتخابية في بناء قاعدة لأنشطة طويلة الأجل تجري بعد انتهاء العملية الانتخابية.

١١١ - ومن شأن الخبرة الثرية المتراكمة لدى الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية أن تتيح للمنظمة توجيه برامجها لتلبية الاحتياجات الخاصة للدول الأعضاء بكفاءة عالية.

الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأمن

١١٢ - قامت المنظمات الإقليمية خلال التسعينات بدور نشيط على نحو متزايد في الشؤون الأمنية الإقليمية، لا فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء الثقة وحسب، وإنما أيضا فيما يتعلق بإقرار السلام. وتتميز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بالتعقيد، ورغم أنها علاقة مثمرة عادة إلا أنها قد تكون صعبة في بعض الأحيان. والحاصل أن التجربة

١١٣ - فأولا، يجب أن تحظى العمليات الأمنية الإقليمية بموافقة مجلس الأمن إذا أريد توفير الأساس القانوني للنظام الأمني الدولي. وتحتاج هذه العمليات من حين إلى آخر إلى دعم سياسي واسع لا يستطيع غير الأمم المتحدة تقديمه. كما أن التسويات السلمية تحتاج في أغلب الأحيان إلى مشاركة الأمم المتحدة في إطار سلطة مجلس الأمن.

١١٤ - ثانيا، إذا كانت السياسات الأمنية تصلح لمنطقة معينة فقد لا تصلح لمناطق أخرى. ولا تتوفر لمعظم المناطق منظمات لديها القدرة على تنفيذ عمليات كبيرة لحفظ السلام أو إقرار السلام. وبعض المنظمات الإقليمية، وأبرزها منظمة الوحدة الأفريقية، تود أن تنشئ قدرة لحفظ السلام. ومن المهم أن يساعدها المجتمع الدولي في ذلك. غير أن هذا مسعى طويل الأجل، ويمكن للأطراف أن تعتمد فيه على الأمم المتحدة للقيام بدور داعم فعال.

١١٥ - ثالثا، تتطلب حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة اليوم استجابات متعددة التخصصات ومعقدة على نحو مماثل، ولا يتوافر لغير الأمم المتحدة المؤهلات أو الخبرة لإتاحتها. وسواء كانت الاستجابة لأزمات أو لتنفيذ اتفاقات شاملة للسلام فإن للأمم المتحدة قدرة لا نظير لها على تنسيق العمل الذي يشمل طائفة واسعة من القطاعات والتخصصات.

١١٦ - وأنا أؤيد الخطوات الرامية إلى زيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية. ولكن نظرا لتوسع النشاط المتعدد الأطراف، فإن كلا من الأمانة العامة والدول الأعضاء تجد أن الموارد البشرية والمالية المخصصة للعمليات الجديدة لا تواكب الطلبات المتزايدة عليها، بل لا تكاد تكفي في بعض الأحيان. ومن الضروري التصدي لهذه الحالة بعزم وتصميم إذا أريد للأمم المتحدة أن تتجنب دورة عمل تتجاوز فيها التوقعات القدرة المتاحة لها، مما يؤدي إلى خيبة أمل لا مفر منها، ومن ثم إلى هبوط في الثقة فيما تتمتع به المنظمة من إمكانيات.

نزع السلاح

١١٧ - في السنة الماضية تعرضت اتفاقات نزع السلاح القائمة إلى تهديد بسبب عدد من التطورات التي يرجح ألا تؤدي فقط إلى تقويض الأمن العالمي، وإنما إلى التسبب في زيادة النفقات العسكرية في العالم. ولم

تستخدم آلية نزع السلاح المتاحة للأمم المتحدة استخداما كاملا أثناء السنة. كما لم يتم التوصل إلى توافق آراء لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، كان يمكنها أن تضع أهدافا عالمية للمستقبل القريب. ومع ذلك ظلت الأمم المتحدة ملتزمة بدعم المعايير القائمة وتيسير الإرادة السياسية اللازم توافرها بين الدول لإنشاء اتفاقات جديدة ترمي إلى تحقيق الأمن العالمي عند أدنى مستويات التسليح، التي تتناسب مع مقتضيات الدفاع الشرعي عن النفس والمتطلبات الأمنية.

١١٨ - وبشكل تطوير قذائف طويلة المدى وإجراء التجارب عليها من جانب كثير من البلدان، بالإضافة إلى تطوير القذائف الدفاعية، فضلا عن كون عدد كبير من القذائف جاهزا للإطلاق عند الإنذار، تهديدا خطيرا للسلام والأمن. ومن شأن وضع قواعد، بناء على تفاوض أطراف متعددة، لمكافحة انتشار تكنولوجيا القذائف التسيارية للأغراض العسكرية وكبح عملية تطوير القذائف، أن يحد بدرجة كبيرة من الخطر الذي تفرضه القذائف التسيارية، سواء كانت مزودة بأسلحة تقليدية أو كانت قادرة على نقل أسلحة الدمار الشامل. كما أنها سوف تؤدي بدرجة كبيرة إلى تحسين فرص التقدم بشأن نزع السلاح الثنائي والمتعدد الأطراف ومفاوضات الحد من الأسلحة، بما في ذلك منع سباق التسليح في الفضاء الخارجي.

١١٩ - والخفض المنتظم والتدريجي للأسلحة النووية، وصولا إلى تحقيق الهدف النهائي وهو إنهاؤها تماما، سيظل من المهام ذات الأولوية للمجتمع الدولي. بيد أنه لم يتحقق سوى القليل في هذا المجال في السنة الماضية. إذ لا تزال الخلافات المطولة فيما يتعلق بأسلوب معالجة مسائل نزع السلاح النووي تحول دون البدء في مفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية، وهو ما كان محتملا تحقيقه في خريف عام ١٩٩٨. وفي الوقت ذاته واصلنا دعمنا للمفاوضات الجارية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ويتخلق الآن نص للمعاهدة.

١٢٠ - وتتواصل الجهود لتشجيع إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن المقرر عقد مؤتمر للنظر في الموضوع في الخريف. ومن الضروري أن تقوم الدول

الجزاءات

١٢٤ - أصبح من المقبول بإطراد القول بأن تصميم وتنفيذ الجزاءات التي يأذن بها مجلس الأمن يلزم تحسينهما، كما يتعين خفض التكاليف الإنسانية التي يتحملها السكان المدنيون من جرائه إلى أقل حد ممكن. ويمكن تحقيق ذلك بتوخي مزيد من الانتقائية في الجزاءات على نحو ما قال به من يقترحون "جزاءات ذكية"، أو تضمين قرارات مجلس الأمن مباشرة استثناءات إنسانية ملائمة وموضوعة بعناية. وأنا أؤيد كلا النهجين.

١٢٥ - وقد استمر النقاش المحتدم داخل وخارج الأمم المتحدة على السواء بشأن مدى فعالية نظم الجزاءات القائمة، سواء كانت شاملة كتلك المفروضة على العراق،

الثلاث الحائزة لأسلحة نووية، التي لم تصدق بعد على المعاهدة، وكذلك الدول التي يُعتبر تصديقها ضروريا لدخول المعاهدة حيز النفاذ، بإيداع صكوكها على الفور. وإذا تم إحراز تقدم ملموس في هذا المجال وفي غيره من مجالات نزع السلاح النووي، أصبح عقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ أيسر سبيلا.

١٢٦ - ونزع السلاح، في شكل إبرام معاهدات أو عناصر تكاليفات بحفظ السلام أو تدابير لبناء الثقة، يدعم، ويدعمه التقدم المحرز في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أن تعزيز الوعي بخطر الألغام، وإحراز تقدم في إزالتها، وتوفير المساعدة التقنية والسيكولوجية والطبية لضحايا الألغام ومعظمهم من النساء والأطفال، كل ذلك يدعم عملية إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في البلدان الخارجة من حالات الصراع. وفي أيار/مايو، تقدمت الجهود المبذولة على نطاق العالم للقضاء على الألغام الأرضية خطوة كبيرة إلى الأمام بعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا التي تحظر الألغام المضادة للأفراد وتآذن بتدميرها. وستتخذ في كانون الأول/ديسمبر خطوة أخرى للحد من الدمار الذي تتسبب فيه الألغام الأرضية عندما تعقد الأطراف في البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية المعنية، التي تشكل حظرا جزئيا للألغام الأرضية، مؤتمرها السنوي الأول.

١٢٧ - ومن شأن تدابير نزع السلاح العملية الأخرى، مثل جمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أن تحد من إمكانيات اندلاع العنف وتفضي إلى تعزيز الاستقرار، وهو ما ييسر بالتالي عملية التنمية. كما سيؤدي خفض الميزانيات العسكرية، ولا سيما في البلدان الخارجة من حالات الصراع، إلى زيادة الموارد المتاحة للتنمية. ونحن نأمل أن تجري مناقشة هذا الموضوع بعمق من جانب الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعاد إنشاؤه والمعني بنزع السلاح والتنمية.

١٢٨ - ومع ذلك فمما يدعو إلى القلق العميق والمستمر إخفاق مؤتمر نزع السلاح، للسنة الثالثة على التوالي، في الاتفاق على برنامج عمل، وانعدام توافق الآراء حول عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح.

أو محددة الهدف كما في حالة الجماهيرية العربية الليبية. وتظل التساؤلات قائمة عن الطريقة المثلى لمعالجة المشاكل الناجمة عن تطبيقها.

١٢٦ - وقد واصلت حكومة سويسرا منذ عام ١٩٩٧ تقديم التسهيلات لإجراء حوار بين مطبقي الجزاءات والخبراء، وهو ما يعرف باسم "عملية انترلكن". وهذه العملية كان هدفها استكشاف أوجه فعالية الجزاءات المالية المستهدفة، التي يمكن أن تشمل تجميد الأصول المالية ووقف المعاملات المالية لكيانات مستهدفة أو أفراد مستهدفين. وبالرغم من أن فعاليتها ما زالت على محك الاختبار، وأن الكثير من القضايا يحتاج للحل، فقد ثبتت الجدوى الفنية لهذه الجزاءات، على النحو الوارد في تقرير مقدم إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

الفصل الثاني

التعاون من أجل التنمية

لمحة عامة

١٢٧ - في عالم يعيش في ترابط متزايد، لم يعد بالإمكان التصدي لتحديات التنمية إلا عن طريق العمل الدولي الجيد التخطيط والتنسيق والممول على نحو ملائم. وتتمتع الأمم المتحدة وشركاؤها بقدرات غير عادية في ميدان التنمية. ويتمثل التحدي المطروح في استخدام هذه القدرات بمزيد من الفعالية والتضافر. وفي إطار برنامج الإصلاح الذي بدأته في سنة ١٩٩٧، أنشئت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف مواجهة هذا التحدي. وقد عملت هذه المجموعة خلال السنة الماضية على وضع وتنفيذ أساليب التعاون الجديدة الضرورية لبلوغ أهدافنا الإنمائية.

أدوات الإصلاح: التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

١٢٨ - من خلال التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أصبح لدى الأمم المتحدة لأول مرة الأدوات اللازمة لتقديم الدعم الاستراتيجي المنسق للأهداف الإنمائية للحكومات الوطنية. فالتقييم القطري المشترك يتيح تحليلاً مشتركاً يستخدمه كل من الأمم المتحدة والمانحين والمؤسسات الأخرى، بحيث تغدو هذه الأطراف جميعاً على بيئة من التحديات والأخطار المحتملة التي تواجهها. أما إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية فيمثل آلية التخطيط والبرمجة التي تنسق استجابة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتصدي لهذه التحديات.

١٢٩ - ونحن أيضاً بصدد اتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة إشراك برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها (بما فيها اللجان الإقليمية)، التي ليس لها وجود في الميدان، إشراكاً كاملاً في إعداد أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية المشتركة وتنفيذها. ومنذ سنة ١٩٩٧، بدأ حوالي ٦٠ بلداً إجراء التقييمات القطرية المشتركة. وشارك ١٨ بلداً في المشروع النموذجي لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي بدأ في سنة ١٩٩٧. ومن المتوقع أن يبدأ

١٩ بلداً آخر تنفذ إطار من أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في سنة ١٩٩٩.

تعزيز الريادة: نظام المنسق المقيم

١٣٠ - عملت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على مدى السنة الماضية على مضاعفة جهودها من أجل تحسين نظام المنسق المقيم. وشملت هذه الجهود اعتماد إجراءات جديدة لاختيار المنسقين المقيمين لتوسيع قاعدة التوظيف وتحسين التوازن بين الجنسين؛ وتقييم أداء المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية؛ وتحسين إجراءات إعداد التقارير السنوية بالنسبة للمنسقين المقيمين واستعراض الدروس المستفادة؛ وزيادة الدعم المقدم من المقر، بما في ذلك تأمين تدريب أفضل للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية.

مضاعفة الموارد: تحقيق الاتساق ودور الأمم المتحدة

١٣١ - استجابة لدعوة الجمعية العامة إلى زيادة تنسيق السياسات والإجراءات التي تستخدمها هيئات الأمم المتحدة وتبسيطها، اعتزم ١٠٠ فريق قطري بدء دورة البرمجة لكل منها في وقت واحد، وستصبح لجميع البرامج القطرية دورات منسقة بحلول سنة ٢٠٠٤.

١٣٢ - وسيؤدي وجود كيانات الأمم المتحدة في مبانٍ مشتركة (دور الأمم المتحدة) إلى تعزيز روح الجماعة والإحساس بالهدف المشترك. وقد تم تحديد ٣٦ داراً للأمم المتحدة حول العالم حتى الآن، كما يجري النظر في عام ١٩٩٩ في إنشاء ٢٠ داراً أخرى. وفي عدد من البلدان، نقوم بتشجيع دور "افتراضية" للأمم المتحدة، تربط المكاتب المنفصلة بواسطة شبكة إلكترونية "انترنت" داخل البلد، مما يؤدي إلى تحسين تبادل المعلومات والممارسات والخبرات.

تحسين الأثر: الدعم المشترك بين الوكالات

١٣٣ - أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عدداً من الأفرقة المشتركة بين الوكالات لتوفير الدعم للفرق القطرية. وقام الفريق العامل المعني بالحق في التنمية باستعراض المبادئ التوجيهية المؤقتة لإطار الأمم

المتحدة للمساعدة الإنمائية وقدم اقتراحات محددة بشأن كيفية إدماج احترام حقوق الإنسان على نحو أفضل ضمن هذا السياق. كما أعد الفريق العامل مذكرة توجيهية لجميع المنسقين المقيمين وسيقوم بوضع وحدة نموذجية تدريبية في مجال حقوق الإنسان. كما سيعمل الفريق كذلك على نشر نماذج للممارسة السليمة لمساعدة الفرق القطرية على التعلم من بعضها البعض.

١٣٤ - وقام الفريق الفرعي المعني بقضايا اختلاف نوع الجنس، المنشأ في حزيران/يونيه ١٩٩٨، باستعراض أطر الأمم المتحدة النموذجية للمساعدة الإنمائية وقدم توصيات من أجل إدماج مناهج مراعاة نوع الجنس بفعالية أكبر في المؤشرات الأساسية للتقييمات القطرية المشتركة والمبادئ التوجيهية النهائية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٣٥ - كما عملت فرق العمل والأفرقة العاملة المخصصة على تجميع المعرفة التي اكتسبتها المجموعة الإنمائية بشأن مواضيع محددة لتستفيد منها الأفرقة القطرية. وشملت هذه الفرق الأفرقة المخصصة في الفترة ٩٩/١٩٩٨ الفريقين العاملين المعنيين بالفقر وتعليم البنات، وفرق العمل المعنية بالعمالة، والبرامج القطاعية، والتعاون مع مؤسسات بريتون وودز.

العمل معاً: بناء الشراكات من أجل التنمية

١٣٦ - خلال السنة الماضية، زادت الأمم المتحدة تركيزها على اطلاع شركائها المختلفين - على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية على أبحاثها ومنشوراتها ومناقشاتها. وقد ساهم ذلك في تحقيق مزيد من الفهم لقضايا التنمية الرئيسية والوعي بها وتعزيز الفكر الإنمائي المبتكر. وعلاوة على ذلك، ساعدت قاعدة البيانات التي اشترك في إنشائها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تعميق الفهم المتبادل ووفرت مدخلات قيّمة لمنظمات المجتمع المدني. وبينت دراسة استقصائية أجراها برنامج الأغذية العالمي في سنة ١٩٩٨ أن البرنامج يتعاون مع ما يربو على ١٠٠ منظمة غير حكومية على الصعيد

الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة، فيما يتعلق بإدماج معايير حقوق الإنسان في العملية الإنمائية. وسوف تستند المرحلة القادمة إلى التجارب العملية للحكومات عبر العالم لتعيين المواقع الأكثر احتياجا إلى المساعدة وتحديد المساعدة التي تمس الحاجة إليها.

الصلة بين المساعدة الإنسانية والتنمية

١٤٠ - تزايد في التسعينات، شيوع فرق العمل المشتركة بين الوكالات العاملة في مجال بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع نظرا لزيادة عدد اتفاقات السلام الشاملة. وقد أبرز هذا التطور الحاجة إلى كفاءة الربط الفعال بين برامج المساعدة من أجل الإغاثة والانعاش في حالات الطوارئ بالمبادرات الإنمائية الطويلة الأجل. وإدراكا منا لأهمية هذه الصلة، شرعنا في إجراء حوار بين الجهات الفاعلة الرئيسية في ميادين الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان والأمن والتنمية؛ وهدف هذا الحوار هو تيسير التعاون فيما بين الإدارات وفيما بين الوكالات بفعالية أكبر. وكان الاجتماع الأول للجان التنفيذية الثلاث المعنية بالسلام والأمن والشؤون السياسية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، خطوة هامة في هذه العملية.

بناء القدرات في مجال الإحصاءات

١٤١ - إدراكا لأهمية الإحصائيات والمؤشرات الإحصائية، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في أيار/مايو ١٩٩٨، إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالات التمويل الثنائية ومؤسسات بريتون وودز العمل معا لتقديم الدعم من أجل بناء القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات في الدول الأعضاء. وقد اتخذت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، مبادرات مختلفة لتنفيذ التعداد العالمي للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٠. كما قدمت الإدارة أيضا الدعم للنهج الإقليمية المتعلقة بإجراء التعداد في كل من وسط آسيا وبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنطقة المحيط الهادئ. ويتم تقديم الدعم أيضا للتعاون الإقليمي فيما بين المنظمات المسؤولة عن جمع الإحصاءات الوطنية والإقليمية.

القضاء على الفقر

العالمي، وهو عدد تمثل المجموعات الوطنية والمحلية ثلاثة أرباعه.

١٣٧ - واستجابة إلى البيان الذي أدليت به عام ١٩٩٩ أمام كبار رجال الأعمال بالمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، بحثت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إمكانية إقامة شراكات مع القطاع الخاص بشأن مجموعة من قضايا التنمية المختلفة. فاشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثلا، مع شركة "سيسكو سيسستمز" العملاقة للإنترنت في تنظيم حفل موسيقي عنوانه "Net Aid"، سببت عبر شبكة الإنترنت في مدن متعددة لزيادة الوعي الجماهيري وحشد الدعم المالي من أجل الحد من الفقر في البلدان النامية. وتشمل شراكات اليونيسيف مع القطاع الخاص حملة عالمية نجحت في القضاء على شلل الأطفال في أنحاء شتى من العالم.

١٣٨ - كما بذلت الأمم المتحدة جهودا متضافرة من أجل زيادة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية. ففي شباط/فبراير ١٩٩٩، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعا رفيع المستوى مع أعضاء المجلس التنفيذي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وشارك كبار موظفي البنك الدولي، بمن فيهم رئيسه وولفنسون و ١١ نائبا للرئيس، في مناقشات أخرى دارت في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي اجتماعات مفتوحة مختلفة. كما عقدت مناقشات مع مسؤولي البنك الدولي بشأن إطار التنمية الشاملة وغير ذلك من مجالات التعاون كالتقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي داخل الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة، أجري عدد من المناقشات بشأن الأساليب التي تضيف مزيدا من الفعالية على التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي. وتعاونت الأمم المتحدة بصورة فعلية أيضا مع المصارف الإنمائية الإقليمية، وخاصة فيما يتعلق بالآزمات المالية في شرق آسيا ومناطق أخرى. وعلى نحو مماثل، قام تعاون عملي على الصعيد القطري في نطاق متابعة التجربتين النموذجيتين لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/ استراتيجية المساعدة القطرية في مالي وفييت نام.

١٣٩ - وقد واصلت الأمم المتحدة تأكيدها على أن الحكم القائم على الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان هو أفضل أساس للتنمية المستدامة. كما زاد التعاون بشكل ملحوظ بين المفوضية السامية لحقوق

١٤٢ - رغم التقدم المحرز في مجال التغذية والصحة والتعليم ومتوسط العمر المتوقع، وكذا في مجال التخفيف من وطأة الفقر المادي، على مدى الخمسين سنة الماضية، فنحن لا تزال أمامنا مسافة كبيرة لنقطعها، إذ أن أكثر من ١,٥ بليون من الأشخاص يتعيّشون على أقل من دولار واحد في اليوم؛ كما أن ما يقرب من بليون من البالغين - معظمهم من النساء - مازالوا يعانون الأمية؛ وهناك ٨٣٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية؛ بينما يبلغ عدد المحرومين من المأوى المناسب أو الرعاية الصحية الملازمة ٧٥٠ مليون شخص. وما برحت حالات عدم المساواة بين الجنسين تعوق آفاق النمو الاقتصادي والرفاه.

١٤٣ - وقد أدى تزايد الكوارث الطبيعية والآثار المتخلفة عن الأزمة الاقتصادية في شرق آسيا والتدهور الاقتصادي المتواصل للاتحاد السوفياتي السابق وتزايد عدد ضحايا متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، خاصة في أفريقيا، ونشوب حروب جديدة، أدى إلى تفاقم حدة الفقر في أنحاء كثيرة من العالم في سنة ١٩٩٨.

١٤٤ - ثم إن القضاء على الفقر هو أحد الأهداف الجوهرية للأمم المتحدة ووكالاتها. إلا أن تحقيقه لا يزال بعيد المنال. وعلى الرغم من أن انخفاض تدفقات المساعدة يشكل جزءاً من المشكلة، فزيادة المساعدة ليست هي الحل الشامل. وإذا كانت المساعدة في بعض الحالات قد ساهمت في الحد من الفقر على نحو ملموس، فإنها لم تخلف سوى أثر ضئيل في حالات أخرى أو لم يكن لها تأثير أصلاً، لأن محور المسألة هنا هو كيفية استخدام المساعدات المقدمة. وحيثما يساء استخدام المساعدة الخارجية، تكون ضئيلة الفائدة لمن هم في حاجة إليها.

١٤٥ - وطالما أدركت الأمم المتحدة أن السياسة الإنمائية لا تنحصر في العوامل الاقتصادية وفتالتعريفها الضيق. فالتنمية لا يمكن أن تحدث في فراغ. إذ تستلزم توفر مستويات دنيا من أمن البشر مع كفالة المشاركة السياسية الشاملة واحترام حقوق الإنسان. والأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الدولية الوحيدة التي تشمل ولايتها الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، مؤهلة بصورة فريدة لمعالجة مسألة القضاء على الفقر على نحو شامل. وهذا يتطلب تعاوناً واسعاً فيما بين الوكالات، وتلك ممارسة متزايدة

الشيوع في الأمم المتحدة بتنظيمها الحالي. وعلى سبيل المثال، فإن الأعمال التي يجري تنفيذها بالاشتراك بين منظمة العمل الدولية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، شكلت أساس التقرير الذي قدمته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٩ عن "دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر: تمكين المرأة والنهوض بها".

١٤٦ - على أن وضع سياسة أفضل للقضاء على الفقر يقتضي تحسين استراتيجيات تقييم الخطر، والإنذار المبكر (ومنها مثلاً الاستراتيجيات التي شارك في وضعها كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي). وقد عملت الأمم المتحدة مع شركائها طوال السنة الماضية على وضع سياسات إنمائية أشمل وأعم. ووجهت لجنة التنسيق الإدارية خطة عمل بعنوان "التحرر من الفقر"، بالاستناد إلى بيانها المعني بالفقر لشهر آذار/مارس ١٩٩٨ - إلى جميع المنسقين المقيمين وإلى الأفرقة القطرية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وتشكل هذه الخطة أساساً لمبادرة جديدة تقودها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لمساعدة بلدان البرنامج على بلوغ الهدف المتمثل في تخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

١٤٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خطة عمل للاستجابة على الصعيد القطري لتحديات العولمة والأزمة المالية في شرق آسيا. وهناك ٧٨ بلداً قامت بوضع استراتيجية مستقلة للحد من الفقر (٤٣ بلداً)، أو كرست جزءاً من خطتها الإنمائية الشاملة لهذا الغرض (٣٥). وأنشأت الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أفرقة عاملة مواضيعية مشتركة بين الوكالات معنية بقضايا اختلاف نوع الجنس (في ٥٨ بلداً) والأمن الغذائي (في ٤٨ بلداً) ومجموعة من القضايا الأخرى المتصلة بالقضاء على الفقر. وفي سنة ١٩٩٨، بدأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) في وضع سياسات للتخفيف من وطأة الفقر، واعتماداً على دراسات أجريت في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٤٨ - ومع نهاية سنة ١٩٩٨، وفرت مبادرة استراتيجيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة

بالفقر الدعم لما يربو على ١٠٠ بلد في مجال تحليل الفقر وتوضيح معالمه ورصد مساره، ووضع

استراتيجيات وطنية للحد منه. وقد تضمنت هذه المبادرة تعاوناً واسعاً على الصعيد القطري مع البنك الدولي، واللجان الإقليمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤٩ - وعلاوة على ذلك، بدأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع شبكة عالمية للمعرفة تستهدف المساعدة على إعداد ميزانيات فعالة تقدم لصالح الفقراء وتأخذ أيضاً في اعتبارها الشواغل المتعلقة بقضايا اختلاف نوع الجنس والبيئة. كما ساعد برنامج الأغذية العالمي حوالي ٧٥ مليون شخص، كان أكثر من نصفهم من النساء والأطفال، على تكوين موارد مستدامة في مجال الأمن الغذائي لصالح الفقراء ومن أجل الاستجابة لاحتياجاتهم في حالات الطوارئ. وكشفت دراسة أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان في جنوب شرق آسيا بشأن آثار الأزمة المالية، عن تفاقم الفقر في المنطقة وأوصت بسياسات محددة للاستجابة لها.

١٥٠ - وفي أيار/ مايو ١٩٩٩، شرع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والبنك الدولي في تنفيذ برنامج تحالف المدن لتنسيق دعمهما للمدن في العالم النامي. ويركز التحالف بصورة خاصة على سكان المستوطنات العشوائية في المناطق الحضرية والارتقاء بالأحياء الفقيرة وتحسين نظم الإدارة والحكم في المناطق الحضرية. وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج "تحالف المدن العالمي لمكافحة الفقر" في سياق متابعة عملية الموئل الثاني، بدعم من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

١٥١ - وساعد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات حكومات في أمريكا اللاتينية وآسيا على وضع "خطط تجارية" للحد من حوافز زراعة المخدرات غير المشروعة وتشجيع الأنشطة الإنمائية البديلة. وفي الوقت ذاته، واصلت وكالات الأمم المتحدة تعاونها مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق هدف حده

والتنمية (٧) والصحة الإنجابية (٥) والمخدرات (٦) وحقوق الإنسان (١٥).

١٥٥ - وقد ساعدت تكنولوجيات المعلومات الجديدة توسيع نطاق الأنشطة الاعلامية فيما يتعلق بقضايا التنمية الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، عمل المؤتمر العالمي المشترك بين الوكالات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المعقود بواسطة الفيديو في آذار/مارس ١٩٩٩ تحت عنوان "عالم خال من العنف ضد النساء"، على الربط بين الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والناشطين المهتمين بقضايا المرأة حول العالم.

١٥٦ - وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) في الوقت الراهن بتنفيذ مشروع لإتاحة متابعة إقليمية متكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة من جانب الدول العربية. ويتناول هذا المشروع، الذي بدأ تنفيذه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، مسائل ذات صلة بمواضيع المؤتمرات الكبرى، بما في ذلك المرأة والسكان والمستوطنات البشرية والتنمية الاجتماعية. ويستند المشروع أيضا إلى تجارب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

١٥٧ - وتسلط الأمثلة التالية الضوء على أربعة مجالات محددة للنشاط.

مبادرة جديدة لتعليم البنات

١٥٨ - تعتزم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية العمل، تحت قيادة اليونسيف على بدء مبادرة جديدة لتعليم البنات مدتها عشر سنوات. وستجمع هذه المبادرة بين مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة، بما فيها جهات خارج منظومة الأمم المتحدة، تعزيزا لإتاحة التعليم للبنات على الصعيد القطري. وقد أظهر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية اتساع نطاق التسليم بفوائد تعزيز تعليم البنات، بما في ذلك زيادة دخل الأسر، وتأخير سن الزواج، وخفض معدلات الخصوبة، ومعدلات وفيات الرضع والأمهات، وتحقيق تغذية وصحة أفضل للأطفال، وزيادة الفرص والخيارات المتاحة لعدد أكبر من النساء وتعزيز مشاركتهن في التنمية وفي اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية.

أحد مؤتمرات القمة للقروض الصغيرة وهو توفير الائتمانات وغيرها من الخدمات المالية لعدد يبلغ ١٠٠ مليون من أفقر الأسر.

التنمية الاجتماعية

١٥٢ - من أهم الإنجازات التي حققتها المؤتمرات الدولية المعنية بقضايا التنمية الاجتماعية التي عقدتها الأمم المتحدة خلال التسعينات، التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة الأخذ بالنهج التي تجعل البشر محوراً لدى معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية على السواء. وفي سنة ١٩٩٩، أجري في نيويورك استعراض السنوات الخمس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة عام ١٩٩٤. وبدأت الأعمال التحضيرية لاستعراض السنوات الخمس لكل من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المقرر اجراؤهما في سنة ٢٠٠٠، وللموئل الثاني، المقرر اجراؤه في سنة ٢٠٠١.

١٥٣ - وقد توجت عملية استعراض مؤتمر القاهرة بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، اعتمدت فيها وثيقة بعنوان "الإجراءات الرئيسية اللازمة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية". وتستند هذه الوثيقة إلى تقارير أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استناداً إلى ما أسفرت عنه عدة حلقات عمل وندوات تقنية، وإلى التقييم الميداني للتقدم المحرز في ١١٤ بلداً نامياً و ١٨ بلداً من البلدان المتقدمة النمو منذ انعقاد مؤتمر القاهرة في سنة ١٩٩٤. وركزت الوثيقة التي اعتمدها الجمعية العامة الاهتمام على قضايا السكان والتنمية؛ وعلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والصحة والحقوق الإنجابية؛ والشراكات وأوجه التعاون. كما دعت البلدان كافة إلى بذل مزيد من الجهود للتصدي لمسألة العجز في الموارد اللازمة لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في القاهرة.

١٥٤ - وعلى الصعيد القطري، أنشئت أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات لتقديم مساعدتها في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات. وأشارت التقارير السنوية للمنسقين المقيمين لعام ١٩٩٨ إلى وجود ٥٧٣ فريقاً مواضيعياً تعمل حول العالم. ويعالج العديد من هذه الأفرقة قضايا التنمية الاجتماعية، مثل الخدمات الاجتماعية الأساسية (١٦) (فريقاً) والصحة والتغذية (٢٩) والتعليم (٢٤) والسكان

التركيز على الشباب

١٥٩ - للمساهمة في نماء النشء آثار هامة فيما يتصل بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان، بما في ذلك تعزيز العمليات الديمقراطية وتضييق أوجه التمييز والتفاوت القائمة على نوع الجنس أو الأصل العرقي. وقد استمرت الأمم المتحدة في بناء الشراكات وتعزيز التزامها بدعم الشباب في أنحاء العالم. فقد أنشئت في ١٠ من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات المعنية بالأطفال والشباب والمراهقين.

١٦٠ - وأشرف برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على عقد منتدى تبصيري للشباب بشأن تعاطي المخدرات، ضم شبابا من مختلف أرجاء العالم لتبادل الآراء بشأن معالجة المشاكل المتصلة بالمخدرات. واتفقت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات في العالم على أهمية خفض الطلب على المخدرات الى جانب تخفيف مناع الإمداد بها. وفي عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

١٦١ - واضطلع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في إطار شراكة مع منظمات المجتمع المدني، برعاية مبادرة الاجتماع العالمي للأجيال، التي تدعم الحوار بين الأجيال من أجل دفع مسيرة التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين. وتعاونت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مع عدد من الشركاء من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وبدعم من مؤسسة روكفلر ومؤسسة الأمم المتحدة، على تنمية ودعم الحوارات الأقاليمية الرامية الى صياغة سياسات وبرامج تراعي احتياجات الشباب. وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعمه للتعاون الإقليمي والوطني في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين عن طريق رعاية عدد من الأنشطة في منطقة البحر الكاريبي وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي آسيا والدول العربية.

الدعوة الى زيادة الإنفاق الاجتماعي والى المزيد من تركيزه

١٦٢ - أدت مبادرة ٢٠/٢٠، التي وافقت بمقتضاها البلدان المتلقية على تخصيص نسبة ٢٠ في المائة من ميزانياتها الوطنية - فيما يوافق المانحون على تخصيص

نسبة ٢٠ في المائة من مساعداتهم الإنمائية - لصالح الإنفاق على التنمية الاجتماعية، الى جذب الاهتمام الى ضرورة زيادة الإنفاق على أولويات التنمية الاجتماعية، وإلى حفز الحوار الدائر بشأن سياسات المانحين والسياسات الوطنية الداخلية. وطوال العام الماضي، تضافر كل من اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي من أجل التصدي لهذه المسألة، سواء على الصعيد الدولي أو في بلدان بعينها، استنادا الى الأعمال التي بدأت في أعقاب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١٦٣ - وقد أنجز حتى الآن خمسة وثلاثون استعراضا للإنفاق في القطاع الاجتماعي. وفي الاجتماع الدولي بشأن مبادرة ٢٠/٢٠ المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، اعتمد ممثلو ٤٨ بلدا توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في هانوي، ويشدد على ضرورة زيادة الاستثمار في مجال الخدمات الاجتماعية.

تضافر الأمم المتحدة في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

١٦٤ - تتزايد خطورة التهديد الذي يمثله وباء الإيدز على الصعيد العالمي. ومع نهاية عام ١٩٩٨، تجاوز عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٣٠ مليون نسمة، وأودى المرض بحياة نحو ١٤ مليون نسمة. وظهر نصف حالات الإصابة الجديدة بهذا الفيروس في عام ١٩٩٨ بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة. ووفقا لتقرير الحالة الصحية في العالم لعام ١٩٩٩، فإن الإيدز هو أشد الأمراض المعدية فتكا في العالم، إذ أهلك من البشر أكثر مما أهلكه حتى مرض السل.

١٦٥ - وفي عدد من البلدان الفقيرة يؤثر فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز تأثيرا سلبيا بالغاً على التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، ذكر تقرير أصدرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٨، أن البلدان التسعة الأكثر تضررا من مرض الإيدز سوف تشهد بحلول عام ٢٠٠٠، انخفاضا في الأجل المتوقع للحياة بمقدار عشر سنوات، تزيد الى ١٦ عاما بحلول الفترة بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٥. ويمكن بحلول الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ أن يزيد معدل وفيات الرضع في هذه البلدان الأشد تضررا بنسبة ٢٨ في المائة عما كان يمكن

أن يكون عليه دون وجود الإيدز، كما يمكن أن يزيد معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة ٥١ في المائة. وتؤدي الخسائر الاجتماعية والاقتصادية إلى هبوط سريع ومطرر في الأوضاع مما يهدد المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، ويحرم المصابين بهذا المرض من أي فرصة لكسب العيش الكريم.

١٦٦ - وفي عام ١٩٩٨، أصبح برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الجهة السابعة التي تشارك في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (المعروف باسم برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز). فانضم بذلك إلى اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي. وتشمل إنجازات برنامج الأمم المتحدة للإيدز إصدار سلسلة من الأدلة المتعلقة بعملية التخطيط الاستراتيجي للاستجابات الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (وقد أنجز الآن ١٣ بلدا في آسيا وأفريقيا خططها الاستراتيجية بدعم من هذا البرنامج)؛ ونشر ما يزيد على ١٠٠ دليل لأفضل الممارسات، تشمل مواد الدعوة وتقارير فنية عن آخر تطورات الحالة ودراسات إفرادية؛ مع الاضطلاع بالأعمال التحضيرية اللازمة لتكوين شراكة دولية جديدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا؛ وإنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يشارك فيه ١١٥ من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة؛ وبدء مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للإيدز وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لبناء قدرات المنظمات النسائية والحكومات على التصدي للتحديات التي يفرضها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

التنمية المستدامة

١٦٧ - اجتذبت الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة التي عقدت في عام ١٩٩٩ عددا لم يسبق له مثيل من الوزراء المشاركين، مما أكد الدور الذي تؤديه اللجنة بوصفها المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي الرفيع المستوى في مجال التنمية المستدامة. واتفق المشاركون على التصدي لأشد المشاكل إلحاحا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وإدارة المحيطات والبحار في العالم؛ والعمل

على تحقيق التنمية المستدامة في مجال السياحة؛ والتشجيع على اتخاذ مزيد من الإجراءات لزيادة الاستدامة في مجال الإنتاج والاستهلاك. وفضلا عن ذلك، سيشهد أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات للتقدم المحرز فيما يتعلق ببرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تشكل أكثر من خمس أعضاء الأمم المتحدة.

١٦٨ - وواصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية العمل مع غيرها من الهيئات الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة والبيئة. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، في تنفيذ مبادرة إقليمية مشتركة ترمي إلى تحسين إدارة المياه في المدن الأفريقية. واستمر مكتب مكافحة التصحر والجفاف في تقديم مساعدته لعدد من البلدان. وقد استفاد من هذه المساعدة حتى الآن ٤٩ بلدا.

١٦٩ - وعمل صندوق الأمم المتحدة المتجدد لاستكشاف الموارد الطبيعية على تشجيع أنشطة التعدين المناسبة للبيئة في موزامبيق وسورينام وعلى توزيع أدلة محفوظة على أقراص إلكترونية مدمجة - (سي. دي. روم) فيما يزيد على ٥٠ بلدا. وفي عام ١٩٩٨، أتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٧٥ مشروعا تحويليا في ١٩ بلدا بموجب بروتوكول مونتريال، الذي يدعم تحويل المواقع الصناعية الملوثة إلى أراض مأمونة الاستخدام. واشتركت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مع برنامج الأغذية العالمي في تحديد ممارسات الإدارة البيئية المستدامة في المناطق التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين. كما واصلت الاسكوا العمل على وضع مؤشرات بيئية للمنطقة العربية.

١٧٠ - وفي عام ١٩٩٨، اشتركت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ومجلس الطاقة العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بدء عملية تقييم الطاقة في العالم من أجل توفير البيانات العلمية والتقنية الأساسية اللازمة للهيئات المشتركة لتعزيز الأعمال الجارية فيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١. ومن خلال الشراكة القائمة مع مرفق البيئة العالمية، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة

تحسين تضافر الأمم المتحدة من أجل التنمية في أفريقيا

١٧٣ - قدمت تقرير ي المعنون "أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت عام ١٩٩٩. وقد سلط التقرير الضوء على ضرورة تحقيق قدر كبير ومستدام من النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لمجابهة التحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية. وفي ظل هذه الخلفية، اضطلعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومعها عدد من اللجان التنفيذية، بوضع خطة عمل لتحديد الأنشطة المشتركة وأنسب سبل المساهمة من جانب فرادى الوكالات.

١٧٤ - ومازالت لجنة التنسيق الإدارية تشدد على أهمية ربط مبادرات الأمم المتحدة في أفريقيا - برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وأداته التنفيذية المتمثلة في مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا - مع المشاريع الإنمائية الأخرى، مثل مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتحالف من أجل تصنيع أفريقيا، والمتابعة المنسقة للمؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة. وقد عقد الاجتماع التنسيقي الإقليمي السنوي الأول لمنظومة الأمم المتحدة في أفريقيا في آذار/مارس ١٩٩٩ - في نيروبي، ورأسته نائبة الأمين العام. واعتمد الاجتماع مبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا بوصفهما الإطار اللازم لتنسيق النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة إزاء التنمية في أفريقيا.

١٧٥ - وقد شاركت ١٠ بلدان أفريقية، تحت رعاية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في المرحلة التجريبية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومن المنتظر أن تشهد أفريقيا ١٠ أطر إضافية بحلول نهاية ١٩٩٩، استعداداً للدورات البرمجة التي تبدأ في عام ٢٠٠١.

التصدي لتحديات الفقر في أفريقيا

١٧٦ - يمثل برنامج تهيئة فرص العمل من أجل أفريقيا جزءاً لا يتجزأ من مبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا ووفاء بالالتزامات الصادرة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويرمي البرنامج إلى تنمية وتعزيز قدرة المؤسسات والشبكات الوطنية والإقليمية

للبيئة والبنك الدولي المساعدة إلى ١٣٨ بلداً في إعداد استراتيجيات وطنية لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي.

١٧١ - وبفضل إصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة تحسنت سبل وصول المستعملين إلى الأعمال التحليلية والتقنية التي تضطلع بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. مما سيساعد بدوره على كفالة المزيد من فعالية المساهمة التي تنطوي عليها المداومات التي تجرى في المنتديات الحكومية الدولية بشأن السياسة العامة، ولا سيما في لجنة التنمية المستدامة، بالنسبة إلى الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للسياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

أفريقيا

١٧٢ - مازال العمل مع الشركاء الوطنيين والإقليميين على تحسين حياة البشر في أفريقيا يمثل أولوية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. والتحديات القائمة في هذا المجال واضحة. إذ تشير التقديرات إلى أن ٤٤ في المائة من الإقليميين. و ٥١ في المائة من سكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعيشون في فقر مدقع. ومن بين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم، البالغ عددهم ٣٠ مليون نسمة، يعيش ٢٣ مليون نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد حدث ما نسبته ٩١ في المائة من جميع حالات الوفاة بسبب الإيدز في العالم في ٣٤ بلداً - منها ٢٩ بلداً في أفريقيا. وإذا كان لأفريقيا أن تبلغ الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المتمثل في خفض عدد من يعانون الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، فلا بد للنتائج المحلي الإجمالي أن يرتفع بنسبة لا تقل عن ٧ في المائة حتى عام ٢٠١٥، فيما يبلغ معدل النمو في الوقت الراهن نحو ٣ في المائة ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. وازداد عبء الديون في أفريقيا من ٣٤٤ بليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٣٥٠ بليون دولار في عام ١٩٩٨، وهو مبلغ يعادل ٣٠ في المائة من صادرات السلع والخدمات، في حين أن كان ما تلقته أفريقيا من استثمار مباشر أجنبي يقل عن ٥ بلايين دولار، أي مجرد ٣ في المائة من التدفقات العالمية.

على مكافحة الفقر في ١٠ من البلدان المشاركة، عن طريق إيجاد فرص العمل المنتجة. وكانت متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وكسب الحرب الدائرة ضد الفقر موضوعاً آخر لاجتماع دون إقليمي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في آذار/مارس ١٩٩٩.

١٧٧ - وقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برعاية عدد من الدراسات الوطنية الطويلة الأجل الرامية إلى تمكين الحكومات من تحديد الأهداف المتعلقة باستئصال شأفة الفقر، مع مراعاة الآثار المترتبة على العولمة وتدفعات الاستثمار. ووضع في زمبابوي في عام ١٩٩٩، نظام إقليمي للمعلومات المتعلقة باتخاذ القرار بحيث يمتد نشاطه إلى بلدان أفريقية أخرى. وقد استفاد من هذا البرنامج ١٤ بلداً حتى الآن. وقدم ٣٠ بلداً آخر طلبات رسمية للحصول على دعم من البرنامج.

١٧٨ - أما مبادرة أفريقيا ٢٠٠٠ التي اتخذها البرنامج الإنمائي، كي تقدم الدعم للريفيات في أفريقيا فيما يتصل بأنشطة التنمية المستدامة، فقد أشرفت على ٧٠ مشروع بحلول نهاية عام ١٩٩٨. ويقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة، تبلغ تكلفتها ١.٥ بليون دولار، إلى نحو ٢١ مليون نسمة في أفريقيا من خلال ١٠٠ مشروع. وفي الجنوب الأفريقي، يعمل برنامج الأغذية العالمي مع الشركاء الوطنيين من خلال وحداته المعنية بتحليل وتحديد أوجه الضعف على تعزيز الاستعانة بعملية رصد وتحليل السبلات، في وضع خطط لحالات الطوارئ من أجل التصدي للكوارث الطبيعية الإقليمية.

١٧٩ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أنشأ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المنتدى الأفريقي المعني بالفقر في المناطق الحضرية. وقد أصبح برنامج إدارة المناطق الحضرية التابع لهذا المنتدى، الذي يدعمه البرنامج الإنمائي والبنك الدولي، يغطي بالفعل ٢٦ بلداً أفريقياً. ويعمل برنامج المدن المستدامة، الذي ينفذ بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في ثمانية من البلدان الأفريقية.

التركيز على الصحة والتعليم من أجل أفريقيا

١٨٠ - خلال العام، ركزت الأنشطة التعليمية التي نفذت في ظل مبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا، وتولى زمام القيادة فيها اليونيسكو واليونيسيف والبنك الدولي، على تحسين التعليم الابتدائي في ١٦ بلداً تعاني

من انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية. كما شاركت وكالات الأمم المتحدة في تحسين نوعية التعليم في كل من إثيوبيا وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والكاميرون، وكوت ديفوار، ومدغشقر وملاوي.

١٨١ - وبالإضافة إلى الجهات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز (اليونيسيف، والبرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، واليونيسكو، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي)، قام البرنامج المذكور بتكثيف الحملة التي شنها ضد فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في أفريقيا. وسعى إلى الاستناد إلى أوسع قاعدة ممكنة في تنفيذ هذه الحملة، جمع البرنامج بين الحكومات، والهيئات الإقليمية، والوكالات الإنمائية الثنائية، والمنظمات المتعددة الأطراف، وقطاع الشركات (وصدرت التزامات في هذا الشأن من كبرى الشركات الصيدلانية، وصناعة الترفيه، ومن مجلس عالمي للأعمال التجارية معني بالإيدز)، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني.

١٨٢ - وتمثل أفريقيا، التي تعد شعوبها من أكبر ضحايا الملاريا، أحد المستفيدين الأساسيين من حملة القضاء على الملاريا التي تتولى منظمة الصحة العالمية زمام قيادتها، وترمي إلى خفض حالات الوفاة بسبب الملاريا بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، وبنسبة ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وكان من شأن المبادرات الأخرى التي اضطلعت بها الأمم المتحدة، ومنها مثلاً الأيام الوطنية للتحصين، مساعدة النساء والأطفال في الكثير من البلدان الأفريقية في هذا الخصوص.

١٨٣ - وقد أدت الأعمال التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان لمساعدة البلدان في أفريقيا في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، إلى تحسين ملموس في الرعاية المقدمة في مجال الصحة الإنجابية في ١٩ بلداً. واستحدثت أربعة بلدان تشريعات تحرم ممارسة ختان الإناث.

١٨٤ - ويمثل تعزيز قدرة المرأة على زيادة الأمن الغذائي للأسر المعيشية، أحد محاور التركيز الرئيسية للأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي.

بناء القدرات الوطنية لصالح الحكم الرشيد والتجارة

١٨٥ - يحتل التعاون مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين في أفريقيا مكانة رئيسية في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز القدرة الوطنية فيما يتعلق بالحكم الرشيد والتجارة. وقد أنشأ الفريق المعني بشؤون الحكم التابع لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا، المنتدى الأفريقي لشؤون الحكم، وهو يعكف على وضع قواعد شاملة للبيانات من أجل تحليل الممارسات الحكومية. وقد اجتمع هذا المنتدى في حزيران/يونيه ١٩٩٩ في مالي لدراسة الصلة بين أسلوب الحكم وإدارة الصراعات. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل برنامج شؤون الحكم والقيادة التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على زيادة التوازن بين الجنسين فيما يتعلق باتخاذ القرار، سواء من جانب الناخبين أو المرشحين أو النواب المنتخبين في أفريقيا.

١٨٦ - وقد شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع الأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واليونسكو، ومنظمة التجارة العالمية، ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في تنظيم منتدى في آذار/مارس ١٩٩٩ للنظر في كيفية تهيئة بيئة إيجابية مواتية للاستثمار، وتحسين القدرة على المنافسة.

١٨٧ - ووضع فريق التجارة التابع لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا، الذي يتولى الأونكتاد زمام قيادته

بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، إطاراً متكاملًا لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. وأما منتدى التواصل التجاري بين آسيا وأفريقيا الذي نظمه الأونكتاد (آذار/مارس ١٩٩٩) فهو يمثل نموذجاً للدعم المستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب.

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

١٨٨ - منذ إنشاء صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية في آذار/مارس ١٩٩٨، أنجزت أربع جولات للتمويل. ومنح ما يقرب من ١٤٠ مليون دولار إلى ٧٩ مشروعاً تغطي مجالات السكان والمرأة (٢٣ مشروعاً) وصحة الطفل (١٥ مشروعاً) والبيئة (٢٠ مشروعاً) وقضايا مختارة تهم الأمم المتحدة (١١ مشروعاً) شاملة في ذلك تقديم الدعم لبرنامج الأمين العام المتعلق بالإصلاح. كما خصصت الأموال اللازمة لجهود تقديم المساعدة الفورية في حالة الطوارئ إلى منطقة كوسوفو.

١٨٩ - ومع بداية عام ١٩٩٩، بدأ تنفيذ عملية تمويل تجمع بين البساطة والكفاءة. وأنشئت "أفرقة أطر برنامجية" منفصلة لتقديم التوجيه في إعداد مشاريع محددة. وتشمل الأفرقة مجالات السكان والمرأة مع التركيز بالذات على المراهقات وعلى النهوض بخدمات الصحة الإنجابية، إضافة إلى صحة الطفل والتركيز بصورة خاصة على خفض وفيات الطفولة والحد من التدخين؛ فضلاً عن مجال البيئة في ظل تركيز خاص على التنوع البيولوجي وعلى الطاقة وتغير المناخ.

الفصل الثالث

الوفاء بالالتزامات الإنسانية

مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أحدد فيه سبلا مبتكرة يستطيع بها مجلس الأمن، متصرفا في حدود ولايته، أن يعزز قدرته على ضمان الحماية للمدنيين أثناء الصراع.

١٩٤ - وقد جرى في وقت واحد توجيه النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات وهي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك (في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ لاحتياجات عام ١٩٩٩). وحتى ٣١ تموز/يوليه، كانت الاستجابة للنداءات تمثل نحو ٤٩ في المائة من المبلغ المطلوب. إلا أن تلك الاستجابة، إذا استثنينا جنوب شرق أوروبا، لا تمثل إلا ٣١,٦ في المائة، أي أنها لم تكن أفضل بدرجة تذكر مما كان عليه الحال في عام ١٩٩٨. وكان التوزيع الجغرافي والقطاعي للأموال الملتزم بها متفاوتا للغاية، بمعنى أنه لم يتسن ضمان ولو أدنى مستويات المساعدة لبعض القطاعات. كما أن الأموال التي جرى الالتزام بها لبعض البلدان كانت أقل بكثير جدا عن القدر الكافي، ومن الأمور المحزنة بوجه خاص ضعف الاستجابة للآزمات في أفريقيا في الوقت الذي تتمتع فيه بلدان مانحة كثيرة بمرحلة ازدهار طويلة.

١٩٥ - ويتسم التنسيق الفعال بأهمية خاصة في تصميم الاستجابة المشتركة بين الوكالات لاحتياجات المشردين داخليا، لأنه لا توجد وكالة رائدة دولية وحيدة تعمل في هذا المجال، وقد شكلت الأعمال الذي اضطلع بها ممثلي المعني بالمشردين داخليا بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأساس لورقة سياسات بشأن حماية المشردين داخليا أعدتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وستضعها في صيغتها النهائية قريبا. وتحدد الورقة السبل التي تكفل فعالية أداء مسؤوليات الحماية كما تضع نظاما يتم بمقتضاه على وجه السرعة إسناد المسؤوليات إلى مختلف الوكالات في حالات الطوارئ. ومن المبادرات الأخرى التي شهدتها العام الماضي إجراء استعراض لحالات البلدان المتأثرة بالتشرد الداخلي، وإعداد خلاصة وافية للممارسات الميدانية الجيدة، وإنشاء قاعدة بيانات عالمية عن المشردين داخليا.

١٩٦ - ومع ازدياد عدد الكوارث الطبيعية والبيئية الكبرى، تضمنت الجهود المبذولة لتعزيز الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمواجهة تلك الكوارث توجيه

١٩٠ - كان العام الماضي مليئا بالكوارث الإنسانية، وقد كانت الزيادة غير العادية في عدد الكوارث الطبيعية وحجمها مثيرة للاهتمام بشكل خاص. كما اندلعت صراعات مسلحة جديدة في إثيوبيا وإريتريا وجنوب البلقان راح ضحيتها عدد هائل من الأرواح وأجبرت أعداد ضخمة من السكان على النزوح عن ديارهم فضلا عما سببته من معاناة إنسانية، في الوقت الذي استمرت فيه حالات الطوارئ الممتدة في أنغولا وسيراليون وأفغانستان والسودان وأماكن أخرى.

١٩١ - ولا يزال الاستهداف المتعمد للمدنيين وللعمالين في المنظمات الإنسانية، فضلا عن الحيلولة دون توصيل المساعدة الإنسانية يسببان صعوبات تحول دون الاضطلاع بالأعمال الإنسانية في الوقت المناسب في كثير من البلدان. ولمواجهة ذلك التجاهل غير المقبول للمعايير الإنسانية، شرع مجلس الأمن في إجراء مجموعة من المناقشات العلنية بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

تنسيق الأعمال الإنسانية

١٩٢ - واصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تعزيز مهامه الأساسية الثلاث وهي: تنسيق الأعمال الإنسانية، ووضع السياسات، وأنشطة الدعوة في مجال الشؤون الإنسانية.

١٩٣ - فأما أنشطة التنسيق فركزت على تحسين الظروف التي يجري فيها الاضطلاع بالأعمال الإنسانية، وذلك بعدة سبل منها التفاوض مع أطراف الصراعات على تسهيل الوصول وتوفير الأمن؛ وتعزيز مبادئ العمل الإنساني؛ والاضطلاع بأنشطة الدعوة لدى مجلس الأمن والهيئات الأخرى. وكانت الحاجة إلى المزيد من احترام القوانين والمعايير الدولية المتصلة بحقوق المدنيين والتقييد بها وتطبيقها موضع التركيز الرئيسي خلال هذا العام الذي يواكب الذكرى السنوية الخمسين لتوقيع اتفاقيات جنيف. ففي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٩، عقد مجلس الأمن جلستين مفتوحتين حول المسألة. وطلب مني البيان الرئاسي الذي أسفرت عنه هاتان الجلستان أن أقدم تقريرا عن حماية المدنيين إلى

وتحسين عملية توجيه النداءات الموحدة، وحقوق الإنسان/العمل الإنساني، والمشردين داخليا، وقضايا نوع الجنس والاستجابة الإنسانية، والتدريب، والأسلحة الصغيرة، وتقديم المساعدة إلى بلدان رابطة الدول المستقلة، وإعادة الإدماج بعد انتهاء الصراع، والمبادرات المتعلقة بالألفية الجديدة. وقد أدى انضمام البنك الدولي إلى عضوية اللجنة الدائمة في آذار/ مارس ١٩٩٩ إلى زيادة تعزيز فعالية تلك اللجنة. كما أعطيت أولوية رئيسية لتعزيز نظم التنسيق في الميدان، وبخاصة قدرة منسقي الشؤون الإنسانية، بوسائل منها مثلا المشاورة المشتركة مع المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. ووضعت أيضا مبادئ توجيهية عامة للأطر الاستراتيجية استنادا إلى العمل الذي جرى الاضطلاع به على نحو تجريبي في أفغانستان.

إيصال الخدمات الإنسانية

٢٠٠ - في العام الماضي، قدمت الأمم المتحدة المساعدة إلى بلدان تضررت من جراء أكثر من ٦٠ كارثة طبيعية، فضلا عن حالات الطوارئ التي هي من صنع الإنسان. وكان من بين تلك البلدان والمناطق الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، وأرمينيا، وإريتريا، وأفغانستان، وأنغولا، وأوغندا، وبوروندي، ورواندا، وجورجيا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وسيراليون، والصومال، وطاجيكستان، وغينيا - بيساو، ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، ويوغوسلافيا السابقة. وكثيرا ما كانت تتضمن تلك المساعدة مبادرات مشتركة مبتكرة. ومن الأمثلة على تلك المبادرات التعاون بشأن المسائل الصحية بين منظمة الصحة للبلدان الأمريكية واليونسيف لمكافحة الكوليرا في أمريكا الوسطى؛ والتعاون بشأن قضايا الطفل. وتدخل في هذا السياق المبادرات التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونسيف في غرب أفريقيا بشأن الجنود الأطفال الذين لا يرافقهم أحد؛ والتعاون بشأن قضايا نوع الجنس (بين اليونسيف وبرنامج الأغذية العالمي).

٢٠١ - وظلت الاعتداءات على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية من المشاكل الرئيسية. ففي عام ١٩٩٨، قتل ٢٢ من موظفي الأمم المتحدة وعدد أكبر من

ثلاثة نداءات رئيسية مشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالإعصار ميتش وفيضانات بنغلاديش والصين، وفضلا عن ذلك، أوفد خلال العام ١٧ من أفرقة الأمم المتحدة لتقييم حالات الكوارث والتنسيق بشأنها. وجرى نشر تقارير عن حالات أكثر من ٦٠ كارثة طبيعية. كما وجه ٢٨ نداء دوليا، جمع من خلالها أكثر من بليون دولار، وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، شارك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم حلقة عمل دولية في مجال إدارة الكوارث في بيجين لدراسة سبل تعزيز التأهب لمواجهة الكوارث وبناء القدرات لهذا الغرض وسد الفجوة بين مرحلة الإغاثة في حالات الطوارئ والمرحلة الأولى للإنعاش. كما نظمت حلقات عمل وحلقات دراسية إقليمية ركزت على وضع خطط لحالات الطوارئ وتعزيز أعضاء أفرقة الأمم المتحدة لتقييم حالات الكوارث وتنسيقها الموجودين في المناطق المهددة بالكوارث.

١٩٧ - وجرى تنظيم مجموعة من الفعاليات المواضيعية والمؤتمرات الإقليمية بمناسبة انتهاء العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وتوجت تلك الأنشطة بمنتدى برنامجي عقد في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٩ وضم جميع المشاركين في إطار العمل المتعلق بالعقد. واعتمد المنتدى استراتيجية شاملة للحد من الكوارث للقرن ٢١. قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراضها. وأجرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقييما للمنجزات التي تحققت في إطار العقد واتخذ قرارا لضمان استمرار أنشطة الأمم المتحدة المتعددة القطاعات والمتضافرة للحد من الكوارث مستقبلا.

١٩٨ - وحققت اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، برئاسة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مزيدا من التعاضد في معالجة المسائل التي ترتب عليها آثار قوية في المساعدة الإنسانية من ناحيتي الأمن وحفظ السلام ومن الناحية السياسية. وقد دُعيت مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية إلى المشاركة في اجتماعات اللجنة التنفيذية. وظلت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المحفل الرئيسي للتنسيق والتشاور بين الوكالات بشأن المسائل الإنسانية وصنع القرار فيها بهذا الشأن.

١٩٩ - وأنشأت اللجنة الدائمة أفرقة عاملة بشأن عدد من المسائل، وتتضمن تلك المسائل الكوارث الطبيعية،

ذلك بكثير من الموظفين المحليين والدوليين التابعين للمنظمات غير الحكومية ممن كانوا يعملون في حالات طوارئ معقدة. وقد دلت على تفاقم تلك المشكلة مقتل موظفين تابعين لمنظمات إنسانية من جراء عدة اعتداءات مباشرة وقعت في أنغولا والصومال. وقد فقد برنامج الأغذية العالمي ١٢ من موظفيه في عام ١٩٩٨. وكان من نتيجة ذلك أن سعى البرنامج إلى تحسين أمن الموظفين عن طريق توفير تدريب لمدة ثلاثة أيام على الأقل في شكل توعية أساسية في مجال الأمن لجميع موظفي البرنامج، وإلى إدخال تحسينات رئيسية في أمن المرافق الميدانية.

٢٠٢ - وزاد صرف المعونة الغذائية في عام ١٩٩٨. فقد قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى نحو ٧٥ مليون شخص، اعتماداً على مساهمات بلغت ١,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٨، بزيادة قدرها ٣٣ في المائة عن عام ١٩٩٧. وإدراكاً من البرنامج للتحديات التي يسببها عمله المتزايد في مجال المساعدة الغذائية، فقد أنشأ العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، وهي برنامج يستهدف ضمان الانتقال دون توقف من مرحلة أنشطة الإغاثة والإنقاذ في حالات الطوارئ إلى مرحلة الإنعاش بعد انتهاء الأزمة.

٢٠٣ - وركزت برامج المساعدة الصحية لمنظمة الصحة العالمية على تقييم الاحتياجات الصحية للمتأثرين بحالات الطوارئ والكوارث، حيث كانت توفر معلومات صحية وتساعد في تنسيق أنشطة القطاع الخاص وفي تخطيط وتنفيذ برامج ذات أولوية في مجالات من قبيل الصحة النفسية، ومكافحة الأوبئة، والتحصين، والمواد الصيدلانية، والتغذية وأعطيت أولوية لتعزيز التنسيق بين الهيئات الصحية الوطنية والمجتمع الدولي، ولسد الفجوة بين أنشطة الإنعاش وإعادة التأهيل، وأنشطة التنمية الصحية. وبذلت جهود خاصة للقضاء على شلل الأطفال ومكافحة الملاريا في البلدان المتأثرة بحالات الطوارئ، ولتحسين النظم الصحية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ولمراقبة التوزيع العادل للسلع الأساسية المستوردة بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) في العراق وإصلاح الخدمات الصحية فيه.

٢٠٤ - وتعرض الاتفاقيات الإنسانية في غمار الحرب الحديثة لانتهاك متزايد، والأطفال هم الضحايا الرئيسيون لهذا الانتهاك. وقد وصلت اليونيسيف، سعياً

منها لتلبية احتياجات الأطفال الموجودين في حالات صراع، الضغط من أجل التماس التزامات من الحكومات والهيئات العسكرية باتخاذ إجراءات أكثر فعالية لحماية الأطفال. وحثت على إنهاء تجنيد الجنود الأطفال وعلى أن يجري على الصعيد العالمي الأخذ بحظر شامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتضمنت برامجها المضطلع بها داخل البلدان لحماية الأطفال في مناطق الصراع برامج للتوعية بخطر الألغام، والتفاوض على اتفاقات لوقف إطلاق النار للسماح بتوفير الأغذية و/أو أمصال التحصين لمن يحتاجون إليها.

٢٠٥ - وكانت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال في حالات الصراعات المسلحة تعمل من أجل زيادة الوعي العالمي بآثار الصراع على الأطفال، ومن أجل تعبئة الدعم السياسي من قبل الحكومات والمجتمع المدني على السواء لتعزيز حماية الأطفال وحقوقهم ورفاههم أثناء الصراعات المسلحة وفي أعقابها فقد قامت، على الصعيد القطري، بمجموعة من الزيارات لبلدان تخوض غمار صراع مسلح أو بلدان متأثرة به، وعملت على الحصول على التزامات من أطراف الصراعات والأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى بتوفير مستوى أفضل من الحماية والرعاية للأطفال. كما تبذل حالياً جهوداً للتشجيع على إدراج حماية الأطفال وتلبية احتياجاتهم باعتبارهما عنصرين أساسيين في عمليات إحلال السلام، وتستهدف تلك الجهود عدة بلدان يجري حالياً بذل جهود لبناء السلام فيها. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، اتخذ مجلس الأمن قراراً يؤكد فيه على الحاجة إلى بذل جهود أوسع نطاقاً وأكثر فعالية لحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح.

٢٠٦ - وإدراكاً من اليونيسيف لكون الأطفال والنساء أصحاب حقوق وأن بإمكانهم الاضطلاع بدور محوري في جهود بناء السلام، فقد أسهمت في إعداد وتنفيذ أنشطة تدريبية لقوات حفظ السلام لتوعيتها بحقوق الطفل والمسائل التي تهم المرأة. ونظراً لأن الكوارث والأزمات يمكن أن تؤثر على المرأة والرجل بطريقة مختلفة، فقد وضعت اللجنة الدائمة أيضاً سياسة موحدة بشأن إدماج منظور يراعي قضايا نوع الجنس في برامج المساعدة الإنسانية.

٢٠٧ - وتعيش أغلبية المتضررين من الكوارث في المناطق الريفية. وفي هذا المجال، اضطلعت منظمة الأغذية والزراعة بدور مهم في تقييم الأضرار التي لحقت

لعمليات الأونروا قدرة الوكالة على مواصلة تقديم الخدمات الأساسية في حالات الحروب والصراع، وذلك في إطار مساعدات الطوارئ في أغلب الأحيان. بيد أن العجز المالي المستمر الذي تواجهه الوكالة، وقد بلغ ٧٠ مليون دولار من ميزانيتها لعام ١٩٩٩ وقدرها ٣٢٢ مليون دولار، كان له أثر سلبي حتمي على حجم الخدمات ونوعيتها.

تقديم المساعدة إلى اللاجئين

٢١١ - بحلول نهاية ١٩٩٨، كان عدد اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين يبلغ ٢١,٤ مليون شخص، بينما وصل هذا العدد في عام ١٩٩٧ إلى ٢٢,٣ مليون شخص. ويمثل اللاجئين أكثر قليلا من نصف هذا الرقم (١١,٤ مليون لاجئ)؛ ويتألف الباقيون من مشردين داخليا وعائدين وطالبي لجوء وأشخاص عديمي الجنسية، وتوجد الأغلبية الساحقة من اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بولاية المفوضية في أفريقيا وآسيا وأوروبا.

٢١٢ - وعلى النقيض مما حدث في السنوات السابقة، لم يشهد عام ١٩٩٨ ولا بداية عام ١٩٩٩ عمليات نزوح كبيرة للاجئين. فقد كانت حالات الطوارئ التي تصدت لها المنظمات الإنسانية، رغم كثرتها، تتسم بصغر الحجم نسبيا لعدم احتلالها لموقع بارز في ساحة الأحداث. ثم تغير هذا النمط بشكل مثير في الأسبوع الأخير من آذار/مارس ١٩٩٩. فمنذ ذلك الحين وعلى امتداد الأشهر الثلاثة التالية، أجبر ٨٥٠ ٠٠٠ من سكان كوسوفو ذوي الأصل الألباني على النزوح من ديارهم - في واحدة من أكبر وأسرع الهجرات الجماعية التي شهدتها العصر الحديث. وقامت المفوضية وشركاؤها، بدعم في مجال السوقيات من منظمة حلف شمال الأطلسي، بعملية إغاثة ضخمة لمساعدة الذين كانوا يتدفقون إلى ألبانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود. وجرى نقل أكثر من ٩٠ ٠٠٠ لاجئ إلى بلدان في أوروبا وما وراءها برعاية برنامج الإجلاء الإنساني. وعندما استعيد السلام إلى كوسوفو، كانت عودة اللاجئين تكاد تشبه نزوحهم من حيث الطابع الفجائي وكثافة الأعداد. ففي مدة لم تتجاوز أسبوعين عبر الحدود أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ عائدين إلى كوسوفو.

بالقدرات الإنتاجية المحلية، فوفرت الإنذار المبكر بحالات الطوارئ الغذائية الوشيكة الوقوع، وأعدت معلومات عن المحاصيل الزراعية والإمدادات الغذائية، وأسدت المشورة التقنية إلى العديد من الأطراف الفاعلة المشتركة في المساعدة الزراعية المقدمة في حالات الطوارئ. كما قدمت المنظمة دعما كبيرا إلى المزارعين المتضررين من الكوارث، فساعدت بذلك على سد الفجوة بين الإغاثة والإصلاح.

٢٠٨ - وبسبب استخدام الألغام يتفاقم عدد كبير من أفدح الأزمات الإنسانية التي نشهدها اليوم، ذلك أن الألغام لا تزال تهدد المدنيين بالموت في كثير من المناطق حتى بعد توقف الأعمال القتالية بفترة طويلة. ولمواجهة الأخطار التي تشكلها الألغام الأرضية، قامت دائرة الأعمال المتصلة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، بتنسيق عدد من بعثات التقييم المشتركة بين الوكالات، تم من خلالها تحديد المشاكل والتحديات التي تواجه بعض البلدان والمجتمعات المحلية، واقتراح استجابات موحدة وشاملة. وفضلا عن ذلك، عملت الدائرة مع شركائها لوضع وتنفيذ برامج في مجال التوعية بخطر الألغام، ومساعدة الضحايا، وتطهير الألغام، وجهود الدعوة. وحظيت تلك البرامج وغيرها من الأنشطة بتأييد عميق من جانب الدول الأعضاء، سواء من خلال تبرعاتها للصندوق الاستئماني للتبرعات لإزالة الألغام أو من خلال التصديقات العديدة على اتفاقية أوتاوا مما أتاح بدء نفاذ المعاهدة في ١ آذار/مارس ١٩٩٩.

٢٠٩ - وتسلم المنظمات الإنسانية بصورة متزايدة بأن مسؤوليتها تتضمن كفالة أن تمهد برامج الإغاثة السبيل للتنمية المستدامة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جنبا إلى جنب مع الوكالات الإنسانية لضمان أن تراعى في عمليات الإغاثة الحاجة إلى التنمية البشرية المستدامة الطويلة الأجل. وتتجلى تلك الحاجة في برامج تسريح المقاتلين السابقين، والعمليات الشاملة في مجال الألغام، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم، واستعادة مؤسسات الحكم الرشيد.

٢١٠ - وتستهدف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تحقيق أهداف إنسانية وإنمائية في آن واحد من خلال تقديمها خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية إلى نحو ٣,٦ ملايين لاجئ فلسطيني. وما فتئت إحدى السمات المميزة

كوسوفو

٢١٣ - تمثل أزمة كوسوفو مثالا صارخا على العلاقة الوثيقة بين الإضرار بحقوق الإنسان وبين الحرب وتدفقات اللاجئين. ويتزايد تسليم المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان بأن الاستجابة للآزمات الإنسانية يجب أن تنظر أيضا في الإخفاقات التي يشهدها مجال حقوق الإنسان. وقد اضطلعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بمبادرة جديدة عندما أرسلت مبعوثين لجمع بيانات عن انتهاكات حقوق الإنسان وإنشاء مكاتب ميدانية لهذا الغرض بالذات.

٢١٤ - وتحفل أفريقيا بأمثلة فاجعة كثيرة في هذا الصدد، فقد أرغمت أزماتا سيراليون وغينيا - بيساو مئات الآلاف على الفرار من ديارهم. ولم يسفر القتال المتجدد في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن تحركات جديدة فقط للاجئين والمشردين، وإنما جعل أيضا الاستمرار في تقديم الإغاثة مسألة بالغة الخطورة على الوكالات الإنسانية، وفي أواخر عام ١٩٩٨، أدى الصراع المسلح بين إثيوبيا وإريتريا إلى تدفقات جديدة وكثيفة للمشردين والمطرودين في القرن الأفريقي، في حين دفعت الحرب الداخلية في الكونغو - برازافيل ٢٥٠٠٠ لاجئ كونغولي من منطقة بول إلى العبور إلى حوض الكونغو الأدنى في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢١٥ - وفي عام ١٩٩٨، حدثت عودة طوعية محدودة ليس إلا. واستطاع اللاجئون الإثيوبيون العودة من السودان؛ وعاد اللاجئون من أفريقيا إلى شمال غرب الصومال، مما أشار إلى استعادة درجة من السلام والاستقرار إلى بعض أجزاء القرن الأفريقي على الأقل. وفي غرب أفريقيا، تمت عودة اللاجئين الطوارق إلى مالي والنيجر، في حين عاد عدد كبير من الليبيين إلى ديارهم، إما تلقائيا (١٦٠٠٠ لاجئ) أو بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (١١٠٠٠ لاجئ منذ عام ١٩٩٧). وفي أمريكا الوسطى، تحركت مشاكل لاجئي غواتيمالا المزمدة نحو نهاية ناجحة بفضل مزيج من حالات العودة الطوعية والاندماج المحلي في المكسيك.

٢١٦ - بيد أنه في حالات أخرى، أدى استمرار العنف أو قطع المفاوضات السياسية إلى تعطيل خطط عودة اللاجئين، مما أفضى في حالات متطرفة إلى مزيد من

الهجرة. وتلك كانت هي الحالة في أنغولا على وجه الخصوص، حيث أدى تجدد الأعمال القتالية إلى موجة جديدة من اللاجئين كما تسبب أيضا في وجود المزيد من المشردين داخليا، مما اضطر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى تعليق برنامجها المتصل بالعودة. وقضى الصراع المسلح في جنوب السودان على خطط العودة الطوعية لحوالي ٢٤٠٠٠ لاجئ من إثيوبيا وأوغندا؛ كما لم يتمكن حوالي ١٢٤٠٠٠ لاجئ صومالي في كينيا من العودة إلى بلد منشئهم؛ واستمر زهاء ١٢٠٠٠ لاجئ صحراوي في الحياة بالمنفى، في انتظار وصول مفاوضات الصحراء الغربية إلى نهاية ناجحة؛ وفيما تعيّن على اللاجئين من بروندي، الذين يبلغ عددهم حوالي ٢٧٠٠٠ لاجئ، البقاء في جمهورية تنزانيا المتحدة، حيث يشكل وجودهم مصدرا رئيسيا للتوتر بين الدولتين.

٢١٧ - وعلى نحو متماثل ثبت أن الحلول في أنحاء أخرى من العالم أقرب إلى السراب الموهوم. ففي أيار/مايو ١٩٩٨، نشب صراع داخلي في جورجيا دفع بحوالي ٤٠٠٠ شخص إلى النزوح من منطقة غالي. ثم سُرد الكثيرون مرة ثانية. أما عودة اللاجئين الأفغان من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية فقد عرقلها عدم الاستقرار المستمر في أفغانستان، حيث توقفت فعلا أنشطة إعادة الاندماج والإصلاح. وثبتت استحالة عودة مئات الآلاف من اللاجئين التاميل إلى سري لانكا من الهند بسبب الحرب الأهلية الضارية المحترقة في سري لانكا. وحثت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حكومتي بنغلاديش وميانمار على التعجيل بالعودة الطوعية لما يقرب من ٢٠٠٠ لاجئ مسلم، ما زالوا مقيمين في كوكس بازار، في بنغلاديش. وقد استؤنف برنامج العودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٢١٨ - ويضعف من التحديات التي تواجه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في هذه الحالات المتفجرة التي كثيرا ما تصل إلى طريق مسدود، أن اللجوء الآمن في الدول المجاورة، أو في البلدان القريبة تتزايد صعوبة كفالتة لضحايا الحروب أو انتهاكات حقوق الإنسان. بينما بلدان العالم المتقدم النمو والصناعي تزداد معارضتها لقبول الالتزامات الأساسية في حماية اللاجئين، في حين تذكر البلدان الفقيرة أن عليها أن تتحمل لمدة طويلة عبئا غير متناسب من جراء مشكلة اللاجئين العالمية.

إلى الصكوك الدولية الهادفة إلى حماية اللاجئين والاتفاقات المتعلقة بالأشخاص العديمي الجنسية. وفي نفس الوقت، اتخذت بعض الإجراءات لضمان إدماج احتياجات الحماية بشكل أفضل ضمن برامج المساعدة.

٢١٩ - واستجابة لهذه الشواغل وغيرها، ضاعفت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين جهودها، في إطار ولايتها التي تنص على الحماية بتأكيدا على أنشطة الدعوة مثل الحملة العالمية لتشجيع انضمام الدول

الفصل الرابع

المشاركة في العولمة

مماثلة - مما يؤكد الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون وقوع هذا الاحتمال.

٢٢٢ - وفي معظم البلدان، لن يصل النمو في المستقبل القريب إلى المستوى اللازم لتخفيض عدد الذين يعيشون ربقة الفقر. وللأسف، ففي البلدان النامية ككل لا يزال ١,٥ بليون نسمة يتعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. ولا يزال يتعيّن على التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر أن يحرز نتائج في هذا المضمار.

٢٢٣ - وخلال العام الماضي هيأت الأمم المتحدة منبرا مرموقا لإجراء حوار بشأن الأزمة المالية، واستمرار الفقر، وتهميش أفريقيا وأقل البلدان نمواً وبشأن أبعاد أخرى من العولمة.

٢٢٤ - وعلى المستوى الحكومي الدولي، ما برحت الجمعية العامة تشارك باطراد في مسائل العولمة. فقد أجرت الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ حواراً رفيع المستوى لمدة يومين عن موضوع أثر العولمة الاجتماعي والاقتصادي. وكان من شأن هذه العملية المبتكرة، التي تضمنت موائد مستديرة وأفرقة وزارية الجمع بين عدة منظورات مشتقة من الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وأثبتت عملياً القدرة الفريدة للأمم المتحدة على إشراك إطار عريض من أصحاب المصالح المهتمين بالمسائل ذات الأهمية الحساسة للمجتمع الدولي.

٢٢٥ - وإدراكاً من الجمعية العامة للتحديات التي تشكلها والفرص التي تتيحها الأسواق المالية العالمية اليوم، لا سيما للاقتصادات النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، قررت في عام ١٩٩٧ النظر في عقد "منتدى حكومي دولي رفيع المستوى للنظر في تمويل التنمية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١". وفي النصف الأول من عام ١٩٩٩، وافق فريق عامل تابع للجمعية العامة على أن "يتناول" المنتدى "المسائل الوطنية والدولية والنظامية المتصلة بتمويل التنمية بأسلوب شامل في سياق العولمة والترابط". واقترح الفريق العامل أن يشرك المنتدى جميع أصحاب المصالح ذوي الصلة، ومن بينهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي هذا الصدد، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز

٢٢٠ - العولمة مصطلح يجسد بإيجاز التفاعلات المتزايدة التعقيد بين الأفراد والشركات والمؤسسات والأسواق عبر الحدود الوطنية. والتحديات الكثيرة التي تتضمنها العولمة، وهي تحديات لا يمكن للدول القومية أن تواجهها إذا ما تصرفت بمفردها، تقدم أكثر الأسباب مباشرة ووضوحاً لعم التعاون المتعدد الأطراف. والعولمة واضحة في نمو التجارة، والتكنولوجيا والتدفقات المالية؛ وفي النمو المتواصل والنمو المتزايد للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الدولي؛ وفي العمليات التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية على نطاق العالم؛ وفي الزيادة الواسعة للاتصالات وعمليات تبادل المعلومات العابرة للحدود، لا سيما عن طريق شبكة الإنترنت؛ وفي انتقال الأمراض والآثار البيئية عبر الحدود؛ وفي التدويل المتزايد لبعض أنواع النشاط الإجرامي. بيد أن فوائدها ومخاطرها موزعة على نحو غير متساو، ففي مقابل ما توفره من نمو وازدهار للكثيرين، فإنها تتسبب في ضعف وتهميش متزايد للآخرين - وفي نمو "مجتمع غير مدني". وخلال العام الماضي، قامت الأمم المتحدة بدراسة مفصلة إلى حد ما لشتى أبعاد العولمة - الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية ولقضايا التوازن بين الجنسين.

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

٢٢١ - منذ عام واحد فقط، كان من الاحتمالات البارزة حدوث كساد شامل على نطاق العالم كله. ولحسن الحظ، أمكن إلى الآن تجنب هذه النتيجة. ورغم ذلك، أدت سنتان من الاضطراب المالي الدولي الذي تسببت فيه الأزمة إلى خفض النمو الاقتصادي العالمي إلى حد كبير. وباستثناء اليابان، فإن الاقتصادات المتقدمة النمو - التي تعتبر تقليدياً محرك النمو في الاقتصاد العالمي - لم تتأثر سوى تأثير طفيف، أما الأغلبية العظمى من الاقتصادات النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية فقد عانت في أقل القليل من التباطؤ - وفي بعض الحالات من انعكاس المسار - في النمو الاقتصادي مع ما يصاحب ذلك من نكسات في التقدم الاجتماعي. وقد يمكن استعادة الاتجاهات الإيجابية التي سبقت الأزمة، وإن كان ذلك قد يستغرق بعض الوقت، ولكن الخسائر التي حدثت في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ لا يمكن تعويضها. وفي الوقت نفسه، لا يزال العالم معرضاً في المستقبل إلى تفجرات

لتسهيل زيادة مشاركة هذه المؤسسات في تمويل عملية التنمية التي بدأتها الجمعية العامة.

٢٢٦ - وأجرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال السنة عددا من المناقشات الداخلية عن الأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية للعولمة، كما أنه يعمل بشكل متزايد مع نظرائه في مؤسسات بريتون وودز في معالجة هذه المسائل الواسعة المدى. وفي عام ١٩٩٩ تم عقد الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ثم أكملته عمليات من تبادل الآراء بين المجلس والمديرين التنفيذيين للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. ويجري إعداد زيارة أخرى إلى المجلس للمديرين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في خريف عام ١٩٩٩. وأوصت لجنة التنمية بأن تواصل الأمم المتحدة تنقيح المبادئ والممارسات الرشيدة في مجال السياسة الاجتماعية المعدة بواسطة البنك الدولي في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٢٢٧ - وقد وصلت اللجان التنفيذية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي - التي تعالج مسائل التنمية الاجتماعية، والنهوض بالمرأة والسكان والتنمية - أعمالها المتعلقة بمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة. على أن كلا من هذه المجالات العريضة يتأثر بشكل عميق بالعولمة. وكانت الإنجازات الرئيسية هي إنجاز البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاستعراض الخماسي السنوات الدولي للسكان والتنمية، الذي أجري في دورة استثنائية للجمعية العامة عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٩. كما ركزت الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٩ على المسائل ذات الصلة في مجالات الفقر، والعمالة ومركز المرأة، كما ركزت على التنمية في أفريقيا.

٢٢٨ - ويتميز أثر العولمة على المرأة في عالم العمل بالأهمية والتعقيد. وهو موضع دراسة رئيسية هي "الدراسة الاستقصائية عن دور المرأة في التنمية"، التي شاركت فيها منظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبنك الدولي، وسأولى تقديرها إلى الجمعية العامة.

٢٢٩ - وقد نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في أثر العولمة على الخدمات الاجتماعية وأوصت بتحسين التنسيق الدولي في تخطيط وتمويل هذه الخدمات. ونظرت لجنة السكان والتنمية في العلاقة بين نمو السكان وهيكلمهم وتوزيعهم وفي مسائل النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة. وقد أبرزت مداولات اللجنة كيفية تأثير العولمة على التحديات الديمغرافية وخاصة فيما يتعلق بالحركة الدولية للسكان وانتشار الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية.

٢٣٠ - وتناولت لجنة التنمية المستدامة عددا من التحديات الهامة التي تمثلها العولمة، بما في ذلك إدارة المحيطات، والسياحة (وهي واحدة من أسرع الصناعات نموا في الاقتصاد العالمي) وتحديات التنمية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة والدول النامية. واقترحت، في جملة أمور، إجراءات لدعم أعمال الجمعية العامة في مجال شؤون المحيطات ومبادئ توجيهية للسياسة في مجال السياحة المستدامة. ونظرت أيضا في برنامج عمل بربادوس بشأن التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة لأغراض الاستعراض الذي سيجري في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

٢٣١ - ومن منطلق إدراك لجنة حقوق الإنسان أن القوى الدافعة للعولمة يمكن أن يكون لها آثار رئيسية على حقوق الإنسان، لا سيما في البلدان النامية، فقد طلبت إلى جميع الهيئات التعاھدية، وإلى المقررین الخاصین، والخبراء المستقلين والأفرقة العاملة النظر في أثر العولمة على حقوق الإنسان في نطاق ولاية كل منهم. وطلب إلى اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان أن تقدم دراسة شاملة عن هذه المسألة إلى اللجنة في دورتها التالية.

٢٣٢ - وفي المقر أتاححت الترتيبات الإدارية الجديدة والإصلاحات الأخرى التي شهدتها الأمانة العامة والهيئات الأخرى، فرصة المساهمة الفعالة في الحوار الدائر حول العولمة. وتقود نائبة الأمين العام فرقة عمل من كبار الموظفين، تتولى تنسيق استجابة الأمم المتحدة إزاء مجموعة من مسائل العولمة. وقد أصدرت اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقارير عن الحاجة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي وعن مشاكل الديون في البلدان النامية. ويجري إعداد تقارير جديدة

بشأن التمويل الإنمائي والأبعاد الاجتماعية لسياسة الاقتصاد الكلي، كمساهمة في المناقشة المتعلقة بالمسائل الاجتماعية - الاقتصادية المتصلة بالعولمة.

٢٣٣ - وكانت من نتائج العولمة تجديد التأكيد على الهوية الإقليمية. ولا يزال النظر في المسائل الإقليمية وتعزيز التعاون مع المؤسسات الإقليمية عن طريق اللجان الإقليمية واحداً من محاور عمل المنظمة. وخلال السنة الماضية، كانت اللجان الإقليمية أداة لمشاورات متعمقة اشتركت فيها الحكومات والمجتمع المعني بشأن جدول أعمال الجمعية العامة في الألفية الجديدة. وقد أصبحت العولمة أيضاً موضع بحث رئيسي في المراكز الأكاديمية التابعة لجامعة الأمم المتحدة المتفرقة في المناطق المختلفة وفي كثير من معاهد البحث الأخرى التابعة للأمم المتحدة الموزعة في أنحاء العالم.

٢٣٤ - على أن تحديات العولمة بلغت درجة من التعاضل يصعب معها على الحكومات والمنظمات الدولية أن تتعامل معها بمفردها. وفي اجتماع عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وضعت لجنة التنسيق الإدارية تحديات العولمة والآثار الضارة للأزمة المالية في صدارة جدول أعمالها. وعقب ذلك الاجتماع طُلب إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تضع خطة تدابير للأفرقة القطرية للأمم المتحدة للعمل مع الشركاء الوطنيين في إطار استجابة لتحديات العولمة والأزمة المالية في شرق آسيا. واستناداً إلى الاستراتيجيات القائمة، طرحت الخطة إطاراً من الخيارات المحددة في إطار أربعة مجالات عريضة من النشاط: (١) رصد أثر الأزمة، لا سيما على الفئات المستضعفة؛ (٢) مساعدةفرادى البلدان على إجراء إصلاحاتها الهيكلية والمؤسسية اللازمة؛ (٣) المساعدة في بناء وتعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية وشبكات الضمان لأقل الناس حظاً؛ (٤) إقامة صلات أوثق مع البنك الدولي.

٢٣٥ - وفي الدورة العادية الأولى للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٩، انتهى أعضاء اللجنة إلى أن منظومة الأمم المتحدة تحتاج، في مواجهة تحديات العولمة، إلى التعاون بشكل أكثر فعالية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وكذلك مع الحكومات. ولما كان تكثيف التعاون من خلال الشراكة أمراً ممكناً، فقد اقترحت في دافوس إشراك قطاع الشركات بنفذه ومداه الواسع لتحقيق أهداف المنظمة. وفي دورة اللجنة العادية الثانية التي

ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، سيسعى أعضاء اللجنة إلى التوصل إلى استنتاجات عامة بشأن قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة بشكل مرن وفعال لتحديات العولمة في القرن القادم.

٢٣٦ - وعلى الرغم من الحاجة إلى إدراك جميع أصحاب المصالح في تهيئة استجابات للعولمة، فإن المسؤولية الكبرى عن التصدي لنتائجها السلبية تقع على عاتق أكثر الاقتصادات تقدماً في العالم. وهذا هو السبب الذي دفعني إلى الكتابة إلى زعماء البلدان الثمانية الرئيسية قبل عقد مؤتمر قمتهم في كولونيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩ كي أحثهم على اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع غالبية سكان العالم على هامش الاقتصاد العالمي. وقد قصدت إلى حفزهم على إنعاش نموهم الاقتصادي ذاته، من أجل تقديم المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية ولتخفيف عبء الديون، وعلى دعوة ممثلي البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية للمشاركة في المداولات المتعلقة بالنظام المالي الدولي الجديد. وبرغم إحراز بعض التقدم في هذه المجالات، فلا تزال الحاجة تدعو إلى إحراز المزيد والمزيد.

٢٣٧ - وقد أحرز بعض التقدم في مؤتمر قمة كولونيا بشأن مسألة تخفيف عبء الديون الباهظة التي تنوء بها البلدان الفقيرة المدينة. ولكن ما زالت هناك حاجة إلى أن يناقش وزراء المالية في الدورة التالية للجنة المؤقتة التفاصيل المالية والتنفيذية، وقد أولى الاهتمام في المجلس الاقتصادي هذا العام إلى ضمان التمويل المناسب للتنفيذ الكامل لقرارات البلدان السبعة الكبرى في كولونيا. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية فإن الصورة قاتمة. ومع ذلك، ففي الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨، انخفضت حصة الناتج المحلي الإجمالي المكرسة للمساعدة الإنمائية الخارجية في الاقتصادات المتقدمة النمو من ٠,٣٣ في المائة إلى ٠,٢٣ في المائة.

٢٣٨ - وتدخل البلدان إلى نظام التجارة العالمي من مداخل مختلفة للغاية، كما أن أثر العولمة والتحرير الاقتصادي غير متكافئ بالنسبة لها. وقد حققت البلدان النامية نجاحاً ملحوظاً حيث أدت الإصلاحات المحلية إلى زيادة حيوية التجارة والاستثمار الدوليين. غير أن مشاكل الوصول إلى الأسواق والحصول على رؤوس الأموال والتكنولوجيا لا تزال سائدة، ويصعب كثيراً على البلدان

وصحة الإنسان، وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية المحتملة على البلدان النامية، والعلاقة بين قضايا السلامة البيولوجية وبين وضع نهج تحوُّطي لدرء المخاطر. ويعكف المجتمع الدولي على إعداد بروتوكول يرمي، إلى تحقيق أهداف شتى منها كفالة ألا يجري نقل الكائنات الحية المعدلة سوى إلى البلدان التي "تعلن موافقتها مسبقاً على ذلك".

٢٤٢ - ويتقدم العمل باضطراد في إعداد جدول أعمال سلامة المواد الكيميائية. وقد تحقق أخيراً اتفاق الرأي العالمي على ضرورة عقد اتفاقية ملزمة قانوناً، لتعزيز سلامة المواد الكيميائية بمنع الاتجار غير المبرر في المواد الكيميائية والمبيدات الخطرة. وفيما يختص بذلك، تم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ فتح باب التوقيع على اتفاقية روتردام المتعلقة بإجراء الموافقة المسبقة والمدرسة فيما يتعلق ببعض الكيماويات والمبيدات الخطرة في مجال التجارة، ثم تحقق تقدم ملموس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، في دورة المباحثات الثانية من أجل صياغة مشروع اتفاقية عالمية لخفض انبعاثات ومخلفات الملوثات العضوية الثابتة، حيث عقد فريق الخبراء المعني بالمعايير اجتماعه مؤخراً. وستعقد دورة المباحثات الثالثة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في جنيف، ومن المقرر تنظيم سلسلة من حلقات العمل الإقليمية في هذا المجال.

٢٤٣ - كما أطلقت مبادرات التقييم العالمي الشامل للمياه، وهي مبادرة اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويمولها صندوق البيئة العالمية، بغرض تقييم عدد من المشاكل والقضايا الرئيسية التي ستواجهها البيئة المائية على مدار السنوات الأربع القادمة. وهذا التقييم، الذي صمم بحيث لا يقتصر على تحليل المشاكل الراهنة فقط وإنما لرسم سيناريوهات تعكس حالة موارد المياه العالمية مستقبلاً، يركز على مشاكل المياه المشتركة العابرة للحدود. وسيجري تحليل خيارات السياسات من أجل إسداء المشورة العلمية السليمة، لصانعي القرار والمدراء المعنيين بموارد المياه.

٢٤٤ - وعلى المستوى الأوروبي الإقليمي، عقد المؤتمر الثالث للوزراء الأوروبيين المعنيين بالبيئة والصحة في لندن في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وقد وقع ٣٥ بلداً على البروتوكول المتعلق بالبيئة والصحة، الملحق باتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، المتعلقة بحماية

النامية القيام بالتحويلات المؤسسية اللازمة للاندماج المفيد في الاقتصاد العالمي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ستعقد في سياتل الدورة الثالثة للمؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة، ويبدو من المرجح الآن أن المؤتمر سيبدأ جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام، حظيت بتأييد واسع فكرة أن تكون هذه الجولة "جولة إنمائية". فمن شأن جولة إنمائية تجارية جديدة أن توفر فرصاً للبلدان النامية للتفاوض على اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي على أساس برنامج عمل إيجابي. ويتضافر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل مساعدة البلدان النامية على تحديد مواقف تفاوضية لها في المؤتمر.

العولمة والبيئة

٢٣٩ - لا تنقيد تغيرات البيئة العالمية بالحدود الوطنية، وهي تمثل واحداً من أخطر التحديات التي تواجه العولمة. وليس أدل على ذلك من التهديدات التي يشكلها الاحترار الكوكبي لسكان العالم، التي لا يمكن التصدي لها سوى باتفاق بعيد الأثر متعدد الأطراف. غير أن توافق الآراء السياسي اللازم لتحقيق ذلك لم يكن من السهل التوصل إليه في بونينس آيرس. وقد عقدت الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، في تشرين الثاني/نوفمبر، لبدء عملية البت في قواعد تنفيذ الأليات المتفق عليها في كيوتو في عام ١٩٩٧، واعتماد خطة عمل لفترة سنتين.

٢٤٠ - وقد عقد في القاهرة المؤتمر العاشر لأطراف بروتوكول مونتريال المعني بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وركز المؤتمر في جدول أعماله على تعزيز الجهود الدولية الرامية لإزالة الدمار الذي لحق بطبقة الأوزون الواقية لكوكب الأرض. وتصدى المؤتمر لأول مرة للتحدي المتمثل في وضع سياسات لحماية طبقة الأوزون، بالاتساق مع الجهود المبذولة حالياً لخفض انبعاثات غازات الدفيئة المسببة لتغير المناخ.

٢٤١ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٩، بحث مؤتمر أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي في كرتاغينا، الأخطار التي قد تشكلها التكنولوجيا الإحيائية بالنسبة للتنوع البيولوجي

الوطنية، التحديات الرئيسية التي يجابهها مكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، الذي يتألف من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومركز منع الجريمة الدولية، في غمار مواجهته مع "المجتمع غير المدني".

٢٤٨ - وفي الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، أصدرت الدول الأعضاء تعهداً تاريخياً بالقضاء على الزراعة غير المشروعة لنباتات الخشخاش والكوكا والقنب الهندي، أو تخفيضها بقدر كبير، بحلول عام ٢٠٠٨. كما أبرزت الأهمية الحيوية لخفض الطلب على المخدرات في إطار الحملة الرامية للحد من استهلاكها في غضون ١٠ سنوات.

٢٤٩ - وفيما يختص بالعرض، يؤدي برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات دور العامل الحفاز في إعداد استراتيجيات شاملة للقضاء على المحاصيل غير المشروعة وعلى الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتنطلق هذه الاستراتيجيات من الافتراض بأن مشكلة المخدرات تحتاج إلى معالجة شاملة، وأن هذه المعالجة تحتاج بدورها إلى تعاون وثيق بين البرنامج وشركائه على المستويين الوطني والدولي، ومع المؤسسات المالية الدولية، باعتبار أن تقليل حوافز زراعة المحاصيل غير المشروعة يقتضي تحسين نوعية الحياة بصورة عامة في المجتمعات الريفية، مما يعني بدوره توجيه المزيد من الاهتمام إلى مسألة توفير بدائل اقتصادية مشروعة للمزارعين، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية الأولية. وفي جانب الطلب، أطلق البرنامج مبادرة جديدة لمساعدة الحكومات على إنشاء قاعدة بيانات للحالات الوبائية، يكون من شأنها تقديم المعلومات إلى المسؤولين عن مدى انتشار المخدرات وأساليب تعاطيها داخل حدودهم الوطنية؛ مما سيساعد على وضع سياسات أنجع للوقاية والمعالجة وإعادة التأهيل.

٢٥٠ - وقد واصل مركز منع الجريمة الدولية تشجيع الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات المتزايدة التي تنطوي عليها الجريمة العابرة للحدود الوطنية. حيث بدأ في آذار/ مارس ١٩٩٩ ثلاثة برامج عالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، ومكافحة الاتجار بالبشر ومكافحة الفساد. وقد أحرزت اللجنة المختصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية تقدماً كبيراً في صياغة مشروع الاتفاقية

واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، بما في ذلك ١٦ من بلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية. وقد انطلق المؤتمر من الأسس التي وضعها مؤتمران للبيئة والصحة سبق عقدهما في فرانكفورت ١٩٨٩، وفي هلسنكي ١٩٩٤، مما كان بمثابة البداية للالتزام جديد بتحسين البيئة والصحة في القرن الحادي والعشرين، في ضوء الحاجة لقيام تعاون دولي لمعالجة المشاكل القائمة عبر الحدود، مثل تلوث الهواء واستمرار الحرمان من الحصول على المياه النقية وعلى خدمات الصرف الصحي فضلاً عن مشاكل النقل، التي لا تزال بانتظار حل لها يزيل الآثار الضارة التي يسببها ازدياد حركة المرور على الصحة والبيئة.

٢٤٥ - وما برح التوصل إلى اتفاقات ملزمة قانوناً لكفالة أمن البيئة، واحداً من التحديات الرئيسية لا سيما فيما يختص بإيجاد أنظمة تجارية دولية تراعي السلامة البيئية. ويشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في تحليل الأثر الاجتماعي والبيئي للاتجاهات الاقتصادية ذات العلاقة بالعولمة، مع التركيز بصفة خاصة على توضيح المجالات المحتملة للتعارض والتوافق بين مصالح التجارة العالمية وبين الشواغل البيئية، وتقييم جدوى استخدام الأدوات الاقتصادية للمساعدة على تنفيذ الاتفاقات البيئية.

٢٤٦ - وقد تابع برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعوتي التي وجهتها من المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس للتفاعل مع القطاع الخاص، ومن ذلك مثلاً ما يتم من خلال اعتماد الإعلان العالمي المتعلق بالإنتاج الأنظف. وقد أحرز تقدم كبير في عمل البرنامج المذكور مع مؤسسات الخدمات المالية وقطاعي الاتصال والسياحة، بما في ذلك الدخول في مبادرات جديدة مع منظمي الجولات الجماعية.

المجتمع غير المدني

٢٤٧ - رغم أن العولمة جاءت بفوائد عديدة، إلا أنها ارتبطت أيضاً بالنمو المضطرب للأنشطة غير المشروعة عبر الحدود، مما أوجد اقتصاداً عالمياً تحت الأرض يقدر بمئات البلايين من الدولارات، وهو ما يهدد مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في بلدان كثيرة. ويشكل إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها وتعاطيها، إضافة إلى تفشي الجريمة المنظمة عبر الحدود

المنطقة، فكان أن ألجمت ما وصفه البعض بأنه سباق تسلح إقليمي. وفي أوروبا الغربية أدى منطق قوى السوق إلى تعميق التكامل الأوروبي، فأعطى جميع الأطراف مصالح حقيقية واضحة في إيجاد حلول سلمية للخلافات التي تنشأ بين الدول.

٢٥٣ - ويرى كثير من المعلقين أن ثمة ارتباطا مهما بين انتشار الليبرالية الاقتصادية، وهي من أبرز سمات العولمة، وانتشار الليبرالية السياسية، حيث بات أكثر من ٦٠ في المائة من دول العالم اليوم يضم حكومات ديمقراطية. ويشير دعاة ما كان يسمى بـ "أطروحة السلام الديمقراطي"، إلى أن الأنظمة الديمقراطية لا تكاد تتقاتل قط فيما بينها؛ وأنه ينخفض على صعيدها إلى حد كبير مستوى الصراعات الداخلية المسلحة عما تشهده الأنظمة غير الديمقراطية. ويقول هؤلاء إنه بقدر ما ييسر توسع قوى السوق ظهور الديمقراطية، فإن للعولمة أثرها الإيجابي أيضا على أمن العالم.

٢٥٤ - بيد أن للعولمة كذلك جانبا مظلما. فقد وفر الطلب العالمي على سلع معينة - كالأخشاب والماس والمخدرات، الأموال التي أتاحت استمرار القتال بين الفصائل المتحاربة عبر سنوات عدة. ومن هنا فشبكة الإنترنت العالمية التي يسرت انتشار معايير حقوق الإنسان والحكم الرشيد، كانت هي نفسها وسيلة لنشر عدم التسامح وبث المعلومات اللازمة لصنع أسلحة الإرهاب.

٢٥٥ - كذلك فإن المستويات المرتفعة للتنمية الصناعية تعني بدورها ازدياد عدد الدول التي تملك مفاتيح التكنولوجيات الأساسية اللازمة لصناعة أسلحة الدمار الشامل، بينما يؤدي الانفتاح المضطرب للسوق العالمية إلى زيادة صعوبة الرقابة على الاتجار في السلائف التي تقوم عليها صناعة أسلحة الدمار الشامل.

وبروتوكولاتها الثلاثة المتعلقة بالاتجار في البشر وباللاجئين والأسلحة النارية.

٢٥١ - وأدى التوسع السريع في النظام المالي العالمي واستخدام الشبكة العالمية (الإنترنت) إلى ازدياد التحديات التي يشكلها غسل الأموال. وتمثلت استجابة البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال التابع لمكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، في قيامه حاليا بإعداد مبادرة عالمية هي منتدى الأمم المتحدة للمناطق الخارجية، كي تنطلق في أوائل عام ٢٠٠٠ وترمي إلى منع استغلال القطاع المالي الخارجي لصالح الأموال المتأتية من الأنشطة الإجرامية. وتمثل الأهداف العريضة لهذه المبادرة في تعزيز الشفافية في المعاملات الدولية والتشجيع على توسيع التعاون الدولي في التصدي للأنشطة الإجرامية التي تشمل أنشطة المراكز المالية الخارجية. كما يواصل البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال مساعدة الحكومات على الوفاء بالالتزام الذي تعهدت به في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، بسن تشريعات وإعداد برامج وطنية بحلول عام ٢٠٠٣ تتعلق بمسألة غسل الأموال.

الآثار المترتبة على العولمة في مجال الأمن

٢٥٢ - هناك عدد من النتائج التي يمكن أن تترتب على العولمة فيما يختص بالأمن على الصعيدين العالمي والوطني، بعضها إيجابي والبعض الآخر سلبي. فقوى السوق العالمية تستطيع أن تولد الثروات وتنشر الرخاء. لكن حينما تكون التنمية غير متكافئة، فقد تفضي إلى ازدياد التوترات السياسية وإلى مخاطر عدم الاستقرار، على نحو ما شهدناه مؤخرا في أعقاب الأزمة العالمية التي ألمت بشرق آسيا. ومن المفارقات أن هذه الأزمة نفسها خفضت الانفاق على الأغراض الدفاعية في

الفصل الخامس

النظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان

مقدمة

٢٥٦ - مع مغيب القرن التاسع عشر وحلول فجر القرن العشرين، نهض مؤتمر لاهاي للسلام اللذان عقدا في عامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ للسعي إلى إضفاء الطابع الإنساني على عالمنا وإلى إدخال قواعد من شأنها تخفيف المعاناة الإنسانية أثناء الصراعات المسلحة. وكان السبب وراء البحث عن تسوية سلمية للصراعات هو الحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن الحرب. ومن ثم فإن الجهود التي بذلتها عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة لتدوين القانون الدولي وتطويره تدريجيا قد أثمرت أكبر عائد منها في القرن العشرين متمثلا في النظام القانوني الدولي المتعلق بحماية حقوق الإنسان.

٢٥٧ - واليوم، تقوم الإعلانات، والاتفاقيات، والمعاهدات ومجموعات المبادئ ومدونات السلوك بتغطية ما يكاد يكون جميع الجوانب التي يمكن تصورها في مجال العلاقة بين الفرد والدولة. كما توجد الصكوك القانونية لحماية حقوق الطفل، وحماية حقوق المرأة في المعاملة المتساوية، وإيضاح واجبات الحكومات في مجال احترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحريم التمييز العنصري، ومنع التعذيب، وحماية الأقليات وتعزيز التنوع الثقافي وحمايته. وما نحن ندخل الألفية الجديدة في ظل مدونة دولية لحقوق الإنسان تشكل واحدا من أعظم إنجازات القرن العشرين.

٢٥٨ - بيد أن ما يحز في النفس هو ذلك الإمعان في الاستهانة بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. فما زال الأمر يقتضي القضاء المبرم على ممارسات إبادة البشر، والقتل الجماعي، والإعدامات التعسفية وتلك المنفذة بدون محاكمة، والتعذيب، وحالات الاختفاء، والاسترقاق، والتمييز، وتفشي الفقر المدقع واضطهاد الأقليات. ولقد أنشئت مؤسسات وآليات داخل الأمم المتحدة من أجل القضاء على هذه الآفات التي أصابت حضارتنا. وتضم هذه المؤسسات والآليات الأفرقة العاملة والمقررين الخاصين الذين تحددهم لجنة حقوق الإنسان، والمؤسسات والآليات المنشأة لتعزيز ممارسة الحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

٢٥٩ - وعندما نواجه انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، فإن توثيقها وكشفها يصبحان من الأهمية بمكان في الحاضر وفي المستقبل، ويحدونا الأمل مستقبلا أن لا تقتصر المحكمة الجنائية الدولية، في ضوء الأمثلة التي سبقت إليها المحاكم الدولية التي أنشئت بالفعل، على محاكمة المستبددين والطفلة المجرمين فحسب، بل أن تكون بمثابة العنصر الرادع ضد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في كل مكان.

٢٦٠ - ويشكل الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية منعطفا في تاريخ التعاون الدولي في مجال تعزيز الرفاه الإنساني وممارسة حقوق الإنسان عالميا. وتنطوي التطورات التي يشهدها هذا المجال على أهمية بالغة بالنسبة للنظام القانوني الدولي لدرجة تستدعي إيلاءها اهتماما مفصلا.

المحكمة الجنائية الدولية

٢٦١ - وقَّعت ٨٤ دولة حتى الآن على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما. وصدقت أربع دول على النظام الأساسي الذي سوف يدخل حيز النفاذ بعد تصديق ٦٠ دولة عليه. وبناء على طلب من الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، دعوت إلى اجتماع اللجنة التحضيرية المعنية بالمحكمة الجنائية الدولية التي أنشأها مؤتمر روما لعام ١٩٩٨، فعدت اللجنة دورتها الأولى في شباط/فبراير ١٩٩٩ ودورتها الثانية في تموز/يوليه - آب/أغسطس. وستعقد دورة ثالثة في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر.

٢٦٢ - وقد أحرزت اللجنة التحضيرية بعض التقدم في صوغ القواعد الإجرائية المتعلقة بالإثبات وأركان الجرائم للمحكمة الجنائية المستهدف إنشاؤها. ولكن إذا أريد الوفاء بالموعد الذي حدده مؤتمر روما وهو ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، يبقى الكثير الذي ينبغي عمله. وفي غضون ذلك، فإنني أحث الدول الأعضاء على التصديق على النظام الأساسي واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه.

المحكمتان الدوليتان

٢٦٣ - بناء على طلب الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عينت خمسة خبراء مستقلين لاستعراض جميع جوانب أداء المحكمتين الدوليتين. ورغم أن الاستعراض عام في نطاقه، إلا أنه سيركز على الإدارة القضائية، لا سيما إدارة القضايا في مرحلة ما قبل المحاكمة، مستهدفاً في ذلك التحقق من إمكانية توزيع الموارد بصورة أكفأ. ومن المقرر أن يقدم الفريق المعني بالاستعراض تقريراً إلى الجمعية العامة في أواخر ١٩٩٩.

٢٦٤ - وما برحت الأحكام التي تصدرها المحكمتان توضح الجوانب الرئيسية من القانون الإنساني الدولي. وهي تشتمل على نطاق المخالفات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩؛ وتطبيق مفاهيم الصراع المسلح الدولي وغير الدولي، والتمييز بينها؛ وقواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة على الصراعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي؛ ومدلول ونطاق الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك علاقتها بالصراع المسلح؛ وتعريف مفهوم التعذيب في القانون الإنساني الدولي؛ وتعريف الاغتصاب في القانون الجنائي الدولي؛ وتجريم التخطيط والترتيب لارتكاب انتهاكات القانون الإنساني الدولي؛ ومعنى ونطاق المسؤولية عن إصدار الأوامر؛ ومشروعية الإكراه كوسيلة للدفاع عن الاتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؛ وأركان الجرم في المساعدة والتحرّض على تخطيط أو إعداد أو تنفيذ جريمة تقع تحت طائلة القانون الدولي.

٢٦٥ - ويواجه المحكمتان تحديات رئيسيان. يتمثل أولهما في ضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات لتقصير مدة احتجاز المتهم بانتظار المحاكمة، وكذلك الوقت الذي تستهلكه المحاكمات بحد ذاتها. والثاني هو أن محكمة يوغوسلافيا السابقة تواجه المهمة الإضافية والجسيمة التي تتمثل في التحقيق في الجرائم التي ارتكبت في كوسوفو.

٢٦٦ - وفي العام الماضي، أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أربع عرائض اتهام ضد تسعة أفراد على رأسهم، سلوبودان ميلوسوفيتش رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وكانت المحكمة قد أصدرت منذ إنشائها ٢٧ عريضة اتهام عامة ضد ٩٠ فرداً.

٢٦٧ - وكانت المحكمة وقت إعداد هذا التقرير تضع ٣٠ شخصاً قيد الاحتجاز. منهم خمسة أشخاص ينتظرون الاستئناف؛ و ١٠ أشخاص تجري محاكمتهم؛ و ١٥ شخصاً ينتظرون المحاكمة. وخلال العام الماضي، بدأت محاكمة ثمانية متهمين، في حين صدرت الأحكام بحق ستة متهمين، فزاد بذلك مجموع الذين صدرت عليهم الأحكام إلى سبعة أشخاص. وقد ثبتت التهمة بحق خمسة من المتهمين لارتكابهم على الأقل بعضاً من الاتهامات التي وجهت ضدهم؛ وبرئ الآخر من جميع التهم الموجهة إليه. وإضافة إلى ذلك، رفضت غرفة الاستئناف طلب الاستئناف المقدم من أحد المتهمين المدانين المحكوم عليهم، وأذنت في الوقت نفسه للمدعية العامة بتقديم الاستئناف ضد براءته من بعض التهم.

٢٦٨ - وخلال العام، كتبت رئيسة المحكمة إلى رئيس مجلس الأمن أربع رسائل تحتج فيها على عدم تعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع المحكمة، وعدم قيامها حتى الآن بضبط وترحيل ثلاثة أشخاص اتهمتهم المحكمة بارتكاب جرائم، ورفضها المستمر السماح للمدعية العامة والمحققين التابعين لها بدخول كوسوفو.

٢٦٩ - ونتيجة للأحداث التي شهدتها كوسوفو، أنشأ مكتب المدعية العامة قواعد مؤقتة للعمليات في ألبانيا وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. كما حصلت المدعية العامة على إذن مني لاستخدام ٣٠٠ موظف من الفئة الثانية مقدمين من الدول الأعضاء بلا مقابل للاضطلاع بأعمال الطب الشرعي المتخصصة في كوسوفو فور انتشار القوات الدولية. وحتى تاريخه، أبرمت ١١ دولة اتفاقات مع المنظمة لتزويدها بخبراء لهذا الغرض.

٢٧٠ - وأبرمت النمسا والسويد اتفاقات تتعلق بإنفاذ أحكام المحكمة، مما وصل بعدد الاتفاقات المبرمة حتى الآن إلى خمسة، فيما تستمر المفاوضات مع دول أخرى بما يكفل عقد اتفاقات مماثلة.

٢٧١ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، انتخبت الجمعية العامة ثلاثة قضاة لتزويد غرفة المحاكمة الثالثة بما تقتضيه من موظفين. وقد تسلموا مهامهم في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. غير أن القاضية غابرييل كيرك ماكدونالد أعلنت استقالتها من المحكمة، اعتباراً من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وعقب مشاورات أجريتها

على قدم وساق مع غيرها من الدول من أجل التوصل إلى مزيد من هذه الاتفاقات.

٢٧٤ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، انتخبت الجمعية العامة تسعة قضاة للخدمة في غرفة المحاكمة التابعة للمحكمة. وفي الجلسة العامة التي عقدتها المحكمة في حزيران/يونيه ١٩٩٩، انتخب القاضي نافانيثم بيلاي رئيسا للمحكمة، ليحل محل القاضي ليتي كاما الذي لم يكن تنطبق عليه شروط إعادة انتخابه لذلك المنصب.

الطريق إلى الأمام

٢٧٥ - حرصت في شتى مواضع هذا التقرير على التشديد على أن السلام والتنمية وحقوق الإنسان قضايا مترابطة. كما أشرت إلى أن التركيبة التي تجمع بين التخلف والعولمة والتغيير السريع إنما تطرح تحديات خاصة للنظام الدولي لحقوق الإنسان. وهذا يضاعف من أهمية إصرارنا على مسؤولية الدول في دعم حقوق الإنسان، بصرف النظر عن أنظمتها السياسية، أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية ومهما كانت أحوالها الاقتصادية والاجتماعية. وبمعنى أبسط: فإن السعي لتحقيق التنمية، والانخراط في العولمة، وإدارة التغيير لا بد وأن تؤدي جميعا إلى إرساء حقوق الإنسان بوصفها أمرا حتميا وليس إلى العكس.

٢٧٦ - إن احترام حقوق الإنسان، على نحو ما تنادي به الصكوك الدولية، يشكل محور ولايتنا. ولو غضضنا الطرف عن هذه الحقيقة الأساسية، لأخفقنا جميعا.

مع رئيس مجلس الأمن والجمعية العامة، عينت القاضية باتريشيا ماكغوان والد، من رعايا الولايات المتحدة الأمريكية، للعمل في الفترة المتبقية من مدة خدمة القاضية ماكدونالد (التي تنتهي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١). أما لويز آربور المدعية العامة لكلتا المحكمتين، فقد أعلنت استقالتها اعتبارا من ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وفي ١١ آب/أغسطس ١٩٩٩، عين مجلس الأمن مرشحتي، كارلا دل بونتي من رعايا سويسرا، مدعية عامة في كلتا المحكمتين، اعتبارا من ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

المحكمة الدولية لرواندا

٢٧٢ - أصدرت المحكمة الدولية لرواندا خلال العام الماضي عريضتي اتهام بحق خمسة أفراد. وكانت قد أصدرت منذ إنشائها ٢٨ عريضة اتهام بحق ٤٨ شخصا، من بينهم ٣٨ شخصا قيد الاحتجاز حاليا تحت سلطة المحكمة. وينتظر خمسة متهمين نظر المحكمة في الاستئناف المقدم منهم؛ وتجري محاكمة ثلاثة متهمين؛ في حين ينتظر المحاكمة ثلاثون متهما. وهناك خمسة متهمين ثبتت التهمة عليهم، أو اعترفوا بالتهم الموجهة إليهم، فيما يتعلق بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية. وصدرت أحكام بحق الأشخاص الخمسة جميعا. ولم يُفصل بعد في دعاوى الاستئناف الخاصة بجميع هذه القرارات أو الأحكام.

٢٧٣ - وقد أصبحت مالي الدولة الأولى التي أبرمت اتفاقا بشأن إنفاذ أحكام المحكمة. والمفاوضات جارية

الفصل السادس

إدارة التغيير

إيجاد ثقافة اتصال

٢٧٧ - إيجاد ثقافة اتصال على صعيد الأمم المتحدة أمر محوري في إطار استعداداتنا لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ولمتابعة هذا الهدف، تنفذ إدارة شؤون الإعلام استراتيجية اتصالية جديدة بالمشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني في أرجاء العالم. والهدف هو التماس سبل جديدة "للإعلام عن أنشطة الأمم المتحدة" وإبراز نجاحاتها. ودعما لهذا الهدف تعمل الإدارة خلال السنة على النهوض بقدر أكبر من الانفتاح والشفافية بما يكفل على نحو أوسع توفير مزيد من المعلومات، مع تحسين التواصل بين مسؤولي الأمم المتحدة ووسائل الإعلام العالمية. وفي الوقت ذاته فإن برنامج الأمم المتحدة للمذيعين والصحفيين من البلدان النامية، الذي تشرف عليه وتديره إدارة الأمانة العامة كل سنة، يشرك في العمل الأجيال الأحدث من الممارسين ويساعد على بناء شبكات للمهنيين في وسائل الإعلام بما يتيح زيادة وعيهم بما تقوم به الأمم المتحدة من أعمال في طول العالم وعرضه.

٢٧٨ - وتخطط إدارة شؤون الإعلام لتحسين سرعة إبلاغ الأخبار المتعلقة بالأمم المتحدة من خلال انطلاق خدمة إخبارية للأمم المتحدة تقوم على الشبكة الإلكترونية وتستخدم البريد الإلكتروني لإحاطة الصحفيين علما بالمواضيع الإخبارية الهامة التي تنبعث من المنظمة. وسوف تصاغ هذه الإخطارات الإخبارية، ما أمكن، حسب اهتمامات الصحفيين على أن ترتبط بمركز إخباري تابع للأمم المتحدة في صفحة المقر التي ستوفر المزيد من التفاصيل عن كل موضوع معروض في الإخطار الإخباري. كما أن جلسات الإحاطة الصحفية التي يقدمها كبار موظفي الأمم المتحدة باستخدام الفيديو من المقر ومن المواقع الأخرى الصانعة للأخبار سوف تساعد أيضا على وضع أنباء الأمم المتحدة في بؤرة اهتمام الصحفيين في كل أنحاء العالم. وسوف تؤدي مراكز الأمم المتحدة للإعلام دورا رئيسيا في هذا الصدد من خلال جمع المعلومات التكميلية من المراكز الإقليمية ورصد التغطية الإعلامية المحلية.

٢٧٩ - وتقع على الإدارة المسؤولية الكلية عن موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، الذي يخضع لصقل دائم. وفي عام ١٩٩٩، أنشئت على الموقع صفحة سمعية بصرية جديدة للمقر. وتتاح برامج إذاعة وتلفزة الأمم المتحدة على الفور تقريبا لمستخدمي شبكة الإنترنت في أرجاء العالم. ويتم الوصول إلى صفحة مقر الأمم المتحدة (www.un.org) ثلاثة ملايين مرة في الأسبوع من ١٣٣ بلدا. وقد ازداد الاستخدام زيادة ضخمة على مدى السنوات الثلاث الماضية: من ١١,٥ مليون مرة في ١٩٩٦ إلى ٩٨,٥ مليون في ١٩٩٨، و ١٥٠ مليون مرة متوقعة في ١٩٩٩. وسيكون الدعم الحكومي الدولي حيويا لمساندة الموقع على الشبكة بجميع لغات الأمم المتحدة مع مواصلة تحديثه من ناحية المحتوى وفي ضوء أوجه التقدم التكنولوجي.

٢٨٠ - ويتاح لأكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ مدرسة في أكثر من ١٠٠ بلد سبل الوصول الإلكتروني إلى "الحافلة المدرسية الحاسوبية" التابعة لإدارة شؤون الإعلام (www.un.org/cyberschoolbus) وهي مشروع تعليمي تفاعلي على الخط المباشر يجمع بين فئات متنوعة من الطلبة والمعلمين للتعرف على أعمال الأمم المتحدة. وقد جمع مشروع "المدارس تزيل الألغام من المدارس"، على سبيل المثال، الأموال من أطفال المدارس في البلدان المانحة، للمساعدة في إزالة الألغام من حول المدارس في البلدان التي مزقتها الحروب؛ كما ساعد أيضا على رفع الوعي بشأن الألغام بين الطلاب الذين يتراسلون بواسطة البريد الإلكتروني مع أفرقة إزالة الألغام في أفغانستان وموزامبيق.

٢٨١ - وخلال السنة نظمت الإدارة سلسلة واسعة من المعارض والفعاليات الخاصة بالمقر في نيويورك وفي أماكن أخرى بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومع شركاء خارجيين مثل شركة والت ديزني والمؤسسة الأمريكية لبحوث الإيدز (أمفار) ومنندى الحرية. وتلقت الإدارة عددا قياسيا من الطلبات لتقديم المساعدة لمشاريع الاحتفال بحلول سنة ٢٠٠٠.

٢٨٢ - وتواصل الإدارة، ضمن خدماتها المقدمة إلى عامة الجمهور، استهداف الشباب من خلال الاتصال المباشر وجها لوجه - بسبل شتى منها مثلا الجولات المصحوبة بمرشدين والجلسات الإعلامية والمناسبات

التنظيم والإدارة

٢٨٦ - يعد وجود رؤية جديدة أمراً محورياً للبرنامج الذي يستهدف إصلاح المنظمة. ويجري وضع هذه الرؤية موضع التنفيذ من خلال استراتيجية تسعى إلى خلق كيانات مبسطة وأمانة عامة أقل حجماً وأكثر كفاءة يقوم على تسييرها مدراء يتمتعون بالسلطة ويتحملون الالتزام نحو توخي الامتياز الإداري انطلاقاً من روح المسؤولية. وبفضل مساندة الموظفين والإدارة فنحن نحرز تقدماً مطرداً نحو تلبية أهدافنا المتعلقة بتبسيط الإجراءات عبر سلسلة من المجالات.

٢٨٧ - وقد هيأ مكتب السياسات الإدارية حواراً جارياً مع مدراء البرامج بشأن تنفيذ تدابير الإنتاجية التي ستحسن أداء البرامج المقررة بينما تتوخى تحجيم أو تخفيض التكاليف. وفي نيتي أن تودع وفورات الكفاءة في حساب تنمية جديد وتتاح لمشاريع إضافية.

٢٨٨ - وقد أدت تكنولوجيا المعلومات المتقدمة إلى تحسين إمكانات الاتصال بالموظفين وشجعت حوار الإصلاح في سائر أنحاء المنظمة. ويعد منتدى إدارة التغيير وسيلة رائدة للمناقشة بينما استمرت جوائز الأمم المتحدة ٢١ في تكريم الموظفين على الأفكار الابتكارية وأتاح إنشاء منتدى حاسوبي للموارد البشرية تبادلاً مباشراً للآراء المتعلقة بقضايا الإصلاح. ويحوي مصرف بيانات الأفكار الذي أنشئ لتشجيع الموظفين على تقديم أفكار للتحسينات الإدارية نحو ١٠٠ اقتراح في الوقت الحالي.

٢٨٩ - ونحن ملتزمون بمواصلة تحسين الممارسات الإدارية ولا سيما في نظم إعداد التقارير والرصد وفي زيادة قدرات الإدارة وعنصر المساءلة لديها.

إدارة الموارد البشرية

٢٩٠ - أعيد التأكيد على أهمية استراتيجية إدارة الموارد البشرية التي اعتمدها الجمعية العامة في ١٩٩٤ وتم التوسع فيها في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨. ويتقدم بإطراد تنفيذ الاستراتيجية في ظل تفويض المديرين وفي إطار التمكين والمساءلة على أساس متزايد مع الاستفادة من مجموعة مختلفة من آليات الرصد وتعزيز الوسائل المحددة للمساءلة.

الخاصة - وحلقات العمل للطلبة والمدرسين. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، حضر نحو ٤٠٠ شاب من ١٢٥ مدرسة في ٧ بلدان مؤتمراً طلابياً عن حقوق الإنسان في المقر. كما أن تنظيم الاجتماعات عن طريق الفيديو وسيلة متزايدة الأهمية لربط الجماهير الشابة في أي مكان بالأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك يجري بذل مجهود خاص لإشراك الشباب من أنحاء العالم في استراتيجية الاتصال العالمية لجمعية الألفية.

٢٨٣ - وفي سبيل فعالية الاتصال، يتعين على الأمم المتحدة إبلاغ رسالتها إلى مواطني الدول الأعضاء وكذلك إلى الحكومات. وتؤدي مراكز الأمم المتحدة للإعلام دوراً حيوياً في هذا الشأن بتنظيم المناسبات ونشر المعلومات باللغات المحلية لتظهر أهمية أعمال الأمم المتحدة بالنسبة للحياة اليومية للناس في كل مكان. ومن شأن تواجد هذه المراكز على الواقع، ومعرفتها بالظروف المحلية أن يتيح لها إمكانية توصيل رسالة المنظمة بصورة أنجع للجماهير المحلية. ومما يهيئ للرؤية العالمية للأمم المتحدة صوتاً محلياً من خلال العلاقات التي تطورها مراكز الإعلام مع المجتمع المحلي.

٢٨٤ - وخلال العام الماضي انصب اهتمام مراكز الإعلام، بالتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية، على الأنشطة التعليمية والشبابية مثل نموذج اجتماعات الأمم المتحدة والبرامج التعليمية لما بعد المدرسة ومشاريع خدمة المجتمع المحلي.

٢٨٥ - وعملت مكتبة داغ همرشولد على زيادة قدرة "مكتبتها الإلكترونية" باستخدام الإنترنت للربط بالمكتبات الودية للأمم المتحدة وغيرها من المكتبات الكبرى حول العالم. ويصدر الآن عدد متزايد من الوثائق بالاسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية بينما تقوم آلية جديدة لدليل البحث بإرشاد المستعملين إلى المصادر المرجعية الرئيسية وإلى تقارير الأمم المتحدة التي يتزايد الطلب المتواتر عليها. وتوزع إلكترونيا رسالة إخبارية إلى أكثر من ٣٣٠ من المكتبات الودية حول العالم مع لفت انتباهها إلى وثائق الأمم المتحدة الصادرة حديثاً. وتقدم المكتبة مناهج تدريبية على الخط المباشر وفي إطار امتدادها إلى المجتمع المدني، ولا سيما في البلدان النامية، تنفذ برامج تدريبية إقليمية لاسترعاء الاهتمام إلى توافر المعلومات على الخط المباشر بشأن الأمم المتحدة.

٢٩١ - سوى حيز ضئيل من المرونة، كما أن الدول الأعضاء التي تنتظر السداد تواجه توقعات ضئيلة من الانفراج.

٢٩٥ - وقد زادت أوجه القلق إزاء العبء المضاف الذي انطوت عليه بعض الأنشطة الإنسانية وأنشطة حفظ السلام التي لم يكن التمويل الإضافي لها بالسرعة المطلوبة أو حيثما كان يطلب من المنظمة الوفاء بالتكاليف من الأموال السابق تخصيصها لبرنامج عملها العادي.

تكنولوجيات المعلومات

٢٩٦ - أدت عمليات النهوض بالبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في الأمانة العامة إلى تحسين قدرتنا على بث المعلومات داخليا وإلى الدول الأعضاء. وشملت أبرز الإنجازات في هذا الشأن استبدال أكثر من ٤٠٠٠ حاسوب شخصي، والارتقاء بشبكة المنطقة المحلية، وتنفيذ برنامج متجدد لتركيب مجموعات من أحدث البرامج الحاسوبية النموذجية للتشغيل الآلي في المكاتب، وإدخال تحسينات على نظام الاتصالات بالأقمار الاصطناعية، بما يكفل الآن دعم الحركة المتزايدة من مراكز العمل الرئيسية وبعثات حفظ السلام. وفي الوقت ذاته فإن توفير البريد الإلكتروني وتوسيع الدعم التقني، وقرار استضافة صفحات الشبكة العالمية (WEB) للبعثات الدائمة في نيويورك أحدث ثورة في الاتصال مع الدول الأعضاء.

٢٩٧ - ولقد واصلنا برنامجنا لوضع وتركيب أحدث نظام متكامل للمعلومات الإدارية في جميع مراكز العمل. ونقوم الآن باختيار العناصر الأخيرة لهذا النظام. وفي الوقت الحاضر يستخدم النظام ثمانية من مراكز العمل الرئيسية لأغراض شؤون الموظفين. كما تلبى جميع احتياجات الإدارة المالية للمقر عن طريق النظام المذكور؛ وبعيدا عن المقر، ستكون هذه القدرة قد تم تركيبها مع نهاية عام ٢٠٠٠. كما أن قدرة كشوف المرتبات التابعة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل سوف تدخل نطاق العمل بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. وسوف تتيح أوجه التقدم التكنولوجي الإضافية للعاملين في الميدان سبل الاتصال من بعد بنظام المعلومات الإدارية المتكامل. ولقد أصبح هذا النظام أكثر تنوعا وتقوم وكالات الأمم المتحدة

ويوجد الآن نظام لتقييم الأداء يتم الوصول إليه إلكترونيا. وهو يربط بين تقييم الأداء وبين النتائج بدرجة أوثق، ويحدد الاحتياجات اللازمة لتنمية قدرات الموظفين ويجعل المديرين مسؤولين عن إدارة شؤون الموظفين وتنمية قدراتهم. ويجري تبسيط إجراءات التوظيف والتنسيب والترقية. وفي المرحلة الأولى سيتم تخفيض الوقت اللازم لكل منها إلى النصف. وسوف تقوم برصد التقدم قدرة للمتابعة تم إنشاؤها مؤخرا.

٢٩٢ - ونحن نبني الموارد الإدارية للأمانة العامة عن طريق سلسلة متكاملة من برامج تنمية قدرات الموظفين والدعم المهني. وقد أضاف إدخال برنامج لاستعراض الموارد البشرية، سينتهي إلى وضع خطط عمل يتفق عليها مع كل من مدراء البرامج، بعدا جديدا لتخطيط الموارد البشرية.

الإدارة المالية

٢٩٣ - واصلت الإدارة تطوير نهجها القائم على النتائج بالنسبة لعملية الميزنة المالية. وتمشيا مع هذا، تتضمن مقترحات الميزانية الحالية مجموعة متوازنة من مؤشرات الأداء سوف تسلط الضوء على النتيجة المتوقعة للموارد الملتزم بها. وسوف تشكل هذه المقترحات الأساس لميزانية نمطية تقدم إلى الجمعية العامة لاستعراضها بحلول خريف عام ١٩٩٩.

٢٩٤ - وكما كان عليه الحال في الماضي، قمنا بتزويد الدول الأعضاء بتقارير مستكملة ومنتظمة عن الحالة المالية للمنظمة. وهذا أمر لا يزال بالغ الدقة. فبالرغم من أن ١١٧ من الدول الأعضاء - وهو رقم قياسي مرتفع - غطت بالكامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية لعام ١٩٩٨ وجميع السنوات السابقة، إلا أن الأمم المتحدة اعتبارا من منتصف ١٩٩٩ لا تزال مدينة بمبلغ ٢,٥ بليون دولار. ونتيجة لذلك، لم يحدث نقص في الديون المستحقة للدول الأعضاء عن القوات والمعدات المستخدمة في عمليات حفظ السلام. ولا يزال هذا الدين عند مستوى ٩٠٠ مليون دولار تقريبا - وهو نفس المستوى الذي بلغه في السنوات الثلاث الماضية. وما لم يتم سداد جانب كبير من المتأخرات من الدول الأعضاء، فنحن لا نتصور سداد أي مبلغ من هذا الدين في عام ١٩٩٩. وهكذا فإن الأمم المتحدة ليس أمامها، إن وجد،

الأخرى بتركيبه أو بتركيب العناصر البارزة التي يتضمنها بما يستجيب لاحتياجاتها.

٢٩٨ - ولقد بذلنا جهوداً متناسقة في السنة الماضية لتأكيد الالتزام بحل مشكلة الصفر في سنة ٢٠٠٠. وحدد فريق الإدارة المعني بسنة ٢٠٠٠ العمليات المحورية للمنظمة ككل وإشراف على وضع خطط الطوارئ في حالة حدوث تعطيل للعمليات الجوهرية للبعثات. وبالإضافة إلى ذلك استعرضت لجنة التنسيق الإدارية حالة التأهب لدى أعضاء منظومة الأمم المتحدة وحددت الوكالات الرائدة لتنسيق الأعمال في كل موقع.

إدارة المرافق

٢٩٩ - خلال السنة الماضية أولينا اهتماماً خاصاً لصيانة وتجديد مجمع مباني المقر التي ظل يستخدم بصفة دائمة على مدى ٥٠ سنة. واستجابة لاحتياجات التجديد والصيانة المتزايدة، نكف على وضع برنامج للاستثمار الطويل الأجل لتجديد المقر. وبالاقتراح مع التزامنا ببرامج حفظ الطاقة، فمن شأن هذه الجهود أن تساعد على تحسين بيئة العمل لموظفينا ولغيرهم ممن يستخدمون هذه المرافق.

الشؤون القانونية

المساعدة التشريعية

٣٠٠ - استفاد عدد من الهيئات المعنية بالعمل التشريعي، لا سيما لجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي من الخدمات المقدمة من مكتب الشؤون القانونية في مجال البحوث القانونية، خلال السنة. كما وفّر المكتب المشورة القانونية لهيئات سنّ القوانين للمساعدة في مداولاتها وتعزيز نجاح مفاوضاتها، بما في ذلك لجنة القانون الدولي؛ ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، واللجنة السادسة للجمعية العامة وأفرقتها العاملة؛ واللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦؛ واللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة؛ واللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية؛ والاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا.

٣٠١ - وقدم مكتب الشؤون القانونية أيضاً المساعدة في إدارة المؤتمرات المعقودة للتفاوض بشأن إبرام واعتماد اتفاقات هامة متعددة الأطراف، كما قدم الدعم للمؤسسات المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (اجتماع الدول الأطراف، ولجنة حدود الجرف القاري، والسلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار). وطلبت منظمات دولية أخرى المشورة من المكتب في وضع النظم والقواعد والمعايير في مجال اختصاص كل منها، ومن ذلك على سبيل المثال، ميدان القانون البحري.

٣٠٢ - وشارك المكتب في صياغة عدة صكوك قانونية، منها نشرة الأمين العام عن المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي المطبّق على قوات الأمم المتحدة في حالات الصراع المسلح.

٣٠٣ - كما قدم المكتب التوجيه إلى الدول في مجال اتخاذ التدابير لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. كما قدم المساعدة التقنية إلى الدول العاكفة على إصلاح القانون التجاري، مع التركيز بصورة خاصة على الدول التي تنظر في اعتماد نصوص أعدتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

المشورة القانونية

٣٠٤ - ساعد المكتب في إعداد وصياغة مشاريع اتفاقات بين الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الدولية الأخرى. وشملت هذه المساعدة المعاونة في إعداد مشروع اتفاق علاقة مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما ساعد في إعداد وصياغة مشاريع اتفاقات بين الأمم المتحدة وفرادي الدول، وعلى الأخص اتفاقات مركز البعثة، واتفاقات مع الدول من أجل إنفاذ أحكام المحكمتين الدوليتين. وقدم المكتب أيضاً المساعدة القانونية في التفاوض بشأن العقود وعمليات الإيجار وغير ذلك من المعاملات القانونية التي تكون المنظمة طرفاً فيها.

٣٠٥ - وأسدى المكتب المشورة القانونية بشأن مجموعة من عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إعداد الاتفاقات بين إندونيسيا والبرتغال بشأن مركز تيمور الشرقية، وبين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة

والعضوية الناشئة عن عملها. كما أسدى المكتب المشورة القانونية بشأن المسائل المتصلة بإفناذ الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن وتنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء.

٣١٠ - وعمل المكتب كمركز تنسيق للاتصالات التي تدور بين المستشارين القانونيين لهيئات منظومة الأمم المتحدة وعزز التنسيق فيما بينهم في المسائل المتعلقة بالسياسات القانونية.

النظام الدولي للمعاهدات

٣١١ - اضطلع المكتب بمهام الأمين العام بوصفه الوديع لـ ٥٠٨ من المعاهدات المتعددة الأطراف. وفي السنة الماضية، تناول المكتب أكثر من ٨٠٠ إجراء منفصل فيما يتصل بتلك المعاهدات، فقام بدراسة ومعالجة المسائل القانونية العديدة الناشئة. واضطلع المكتب بالمهمة المنوطة بالأمانة العامة بموجب الميثاق التي تتمثل في تسجيل المعاهدات والاتفاقات الدولية المبرمة من الدول الأعضاء، وقام بتجهيز أكثر من ٥٠٠ ٢ طلب تسجيل خلال السنة الماضية.

التواصل الإعلامي

٣١٢ - تم الاضطلاع بمجموعة متنوعة من الأنشطة خلال السنة لتحسين نشر المعلومات المتعلقة بالقانون الدولي وبأعمال الهيئات القانونية للأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، واصل المكتب تنفيذ برنامج جديد يستهدف تعزيز فهم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وكفالة اتساق وفعالية تطبيقها.

٣١٣ - وأجرى المكتب تحسينات كبيرة في برنامج منشوراته. وعمد إلى تخفيض حجم العمل المتراكم في إنتاج "مجموعة المعاهدات" واتخذ تدابير من شأنها إنجاز هذا العمل كاملاً بحلول سنة ٢٠٠١. وبذل مزيداً من الجهود لمعالجة حجم العمل المتراكم في إعداد "مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة". وأنشأ قاعدة بيانات الكترونية لإنتاج "البيان الشهري بالمعاهدات والاتفاقات الدولية المسجلة أو المحفوظة أو المقيدة لدى الأمانة العامة" و "المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام"، وبادر باتخاذ تدابير لنشر جميع المجلدات المطبوعة من "مجموعة المعاهدات" على شبكة الإنترنت

وبين الأمم المتحدة وأستراليا بشأن إجراء استطلاع رأي سكان تيمور الشرقية المقيمين خارج تيمور الشرقية ذاتها وبشأن مركز بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وتولى المكتب صياغة مشروع إجراءات الطعن والتوجيهات التنفيذية للجنة تحديد الهوية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وأعد الصكوك التشريعية اللازمة لبدء عمليات بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو وأسدى المشورة بشأن مجموعة واسعة النطاق من القضايا القانونية المعقدة الناشئة عن إدارة البعثة لكوسوفو.

٣٠٦ - وتابع المكتب تقرير فريق الخبراء من أجل كمبوديا ووضع مقترحاً بشأن محكمة تتولى الملاحقة القانونية لزعمااء الخمير الحمر.

٣٠٧ - وأسدى مكتب الشؤون القانونية أيضاً المشورة القانونية وهياً سبل المساعدة والتمثيل فيما يتصل بحل عدد من الصراعات حول العالم. كما حضر المكتب موكلًا عن الأمم المتحدة في القضايا المرفوعة من المنظمة أو ضدها، بما في ذلك، عدد كبير من المطالبات التجارية الناشئة عن بعثات حفظ السلام. واتخذ إجراءات لتأمين احترام امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها بتمثيل الأمين العام أمام محكمة العدل الدولية في الإجراءات الاستشارية المتعلقة بـ "الخلاف المتصل بحصانة المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان من الإجراءات القانونية". ومثل المكتب المنظمة أمام المحكمتين الدوليتين، ووضع توجيهها عاماً للأمانة العامة حول كيفية الرد على الطلبات المقدمة من المحكمتين للحصول على وثائق الأمم المتحدة وعلى الشهادة من قادة القوات وغيرهم من أفراد الأمم المتحدة.

٣٠٨ - وقام المكتب بمساعدة الدول الأعضاء المعنية في حل المسائل القانونية المتصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٩٢ (١٩٩٨) والقرارات الأخرى للمجلس المتعلقة بتفجير الرحلة ١٠٣ للطائرة بان آم. وبالإضافة إلى ذلك، كلف المكتب بمهمة التحضير لنقل الشخصين المشتبه أنهما قاما بعملية التفجير من ليبيا إلى هولندا وتنفيذ هذه العملية.

٣٠٩ - وقدم المكتب توجيهها عاماً للأمانة العامة بشأن تصريح أعمالها وأسدى المشورة إلى الأجهزة السياسية بشأن المسائل المتعلقة بالإجراءات والاشتراك والتمثيل

ومستشارين - تنفيذًا لمشاريع كلفه بها عملاؤه. ويشمل أيضا الإذن بدفع قروض تبلغ ١٧٥ مليون دولار لمشاريع يشرف عليها المكتب لصالح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٣١٨ - وواصل المكتب الاضطلاع بأعمال نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) في مجالات تقليدية من قبيل الإدارة البيئية، وشؤون الحكم، واستئصال شأفة الفقر. ولكنه عمل أيضا في مجالات خارج نطاق التنمية بالذات مع شركاء جدد، من بينهم إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

٣١٩ - وثمة معالم بارزة تجلت في عام ١٩٩٩ وسلطت الضوء على الفوائد المترتبة على الشراكات الجديدة التي أقامها المكتب مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وقد قدم المكتب الدعم نيابة عن إدارة الشؤون السياسية، إلى لجنة التوضيح التاريخي فيما تجريه من تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في غواتيمالا وفي توثيق لهذه الانتهاكات. فأنشأ المكتب الهيكل الأساسي للجنة، الذي يشمل ١٤ مكتبا محليا في تسع من مناطق هذا البلد، واستعان بموظفي إجراء المقابلات الذين قاموا بتوثيق تاريخ العنف السياسي الذي دام في البلد فترات طويلة، وتعاقد على الخدمات المطلوبة محليا ودوليا، وتولى شراء المعدات وتوفير التدريب. وقدمت اللجنة إلى تقريرها في شباط/فبراير ١٩٩٩.

٣٢٠ - كما ساعد المكتب شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، والبرنامج الإنمائي، وحكومة المكسيك في العمل على أحدث الأسس لإنتاج قرص الكتروني مدمج (سي دي روم)، وتم إصداره في مكسيكو في آذار/مارس ١٩٩٩، وهو يوفر مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية.

٣٢١ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، قامت وحدة المكتب بالأعمال المتعلقة بالألغام بتلبية الطلب الذي قدمته إدارة عمليات حفظ السلام للحصول على مساعدة المكتب في وضع الأساس لعمليات الأمم المتحدة لإزالة الألغام في كوسوفو - وهي شرط تقتضيه عودة اللاجئين على نطاق واسع. والوحدة عاكفة على إنشاء مركز لتنسيق الأعمال

قبل حلول سنة ٢٠٠١. وقام بتحسين وتحديث مواقع على الشبكة المتعلقة بمجموعة المعاهدات الخاصة بالمنظمة، ولجنة القانون الدولي، والمحكمة الجنائية الدولية وتدوين القانون الدولي وتطويره وتعزيزه.

٣١٤ - وتم توسيع المكتبة السمعية - البصرية للقانون الدولي لتيسير عمليات إعارة المواد السمعية البصرية للحكومات والمؤسسات التعليمية؛ ونظمت الحلقات التدريبية وجلسات الإحاطة فيما يتعلق بتوحيد القانون التجاري لتعزيز الوعي بالنصوص التي أعدتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وتشجيع اعتمادها.

التحديات

٣١٥ - يتوقع المكتب مواجهة تحديات كبيرة، في السنة المقبلة، في معالجة المسائل القانونية المعقدة الناشئة عن تنفيذ بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لولايتها وفي مساعدة الدول الأعضاء في أعمالها التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وهناك تحديات إضافية ناشئة عن الزيادة المفاجئة في النشاط الدائر حول العالم بغية إصلاح وتحديث القانون التجاري وما يصاحب ذلك من الحاجة إلى مواءمة وتوحيد قوانين التجارة الدولية.

خدمات المشاريع

٣١٦ - يضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذ المشاريع بالنيابة عن الوكالات والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في أرجاء العالم، وهو الكيان الوحيد في منظومة الأمم المتحدة الممول ذاتيا. ومن بين الخدمات الكثيرة التي يقدمها: إدارة المشاريع؛ وإدارة القروض، وشراء السلع والخدمات، وتعيين موظفي المشاريع. ويجمع المكتب بين القيم المؤسسية والقيم العامة، فيضع ممارسات القطاع الخاص في خدمة المثل العليا التي يدعو لها ميثاق الأمم المتحدة.

٣١٧ - وفي عام ١٩٩٨، بلغت حافضة مشاريع المكتب في مجموعها ما قيمته ٣,٨ بلايين دولار، ولأول مرة تجاوزت قيمة المقتنيات الجديدة من الأعمال التجارية مبلغ بليون دولار. وبلغت قيمة ما أنجز بالفعل ٧١٣ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ قيمة جميع المدخلات - التي تعاقد عليها المكتب من سلع وخدمات

تلقي القبول والتعزيز، وتوطدت أساليب العمل التي يتبعها المكتب.

٣٢٦ - وقد استحدث مكتب خدمات الرقابة الداخلية عددا من الآليات لتعزيز الرقابة الداخلية على الأجهزة ذات الإدارة المستقلة. وأبرم المكتب مذكرات تفاهم لتقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات مع كل من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومركز التجارة العالمي/ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ منظمة التجارة العالمية، ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات. ويجري توفير خدمة مراجعة الحسابات أيضا لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وقد بدأ العمل منذ عدة سنوات بهذه الترتيبات التي تظهر التزام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بدعم الإدارة السليمة والمساءلة في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة.

٣٢٧ - وقد أبدت اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق التابعتان للجمعية العامة اهتماما متزايدا بأعمال المكتب. وازداد عدد التقارير التي يصدرها المكتب كل عام، وقد نشرت نسبة منها تربو على ٥٠ في المائة بناء على تكاليفات من الجمعية العامة.

٣٢٨ - وفي عام ١٩٩٩، وجه المكتب اهتمامه بصفة خاصة إلى عمليات حفظ السلام، وإلى الأنشطة الإنسانية وغيرها من الأنشطة المتصلة بالميدان، فضلا عن التقدم المحرز في نطاق الأمانة العامة ومكاتبها الخارجية في إعداد أنظمة تكنولوجيا المعلومات للعمل في سنة ٢٠٠٠. وانصب تأكيد خاص على رصد التقدم المحرز في تنفيذ عملية الإصلاح في الأمم المتحدة، ولا سيما في إدارة الموارد البشرية وخدمات الدعم الأخرى.

مراجعة الحسابات والمشورة الإدارية

٣٢٩ - خلال العام الماضي، أجرت شعبة المكتب لمراجعة الحسابات والمشورة الإدارية مراجعة للحسابات المتعلقة بأنشطة مختلفة من أنشطة الأمانة العامة، بما فيها الدعم الإداري، وبعثات حفظ السلام، ومشاريع التعاون التقني؛ على النحو التالي: مكاتب الأمم المتحدة في كل من جنيف ونيروبي وفيينا؛ ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق؛ والعملية الميدانية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في رواندا؛ ومشاريع

المتعلقة بالألغام في بريشتينا، والاستعانة بمدير وأفراد أساسيين، وشراء المعدات، حسب الاقتضاء. ويتمتع المكتب الكائن في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بصفته مقر وحدة إعادة التأهيل والاستدامة في المجال الاجتماعي، بالإمكانات التي تؤهله لتوفير خدمات الإدارة لمنظمات الأمم المتحدة المشتركة في تجميع كوسوفو.

٣٢٢ - وقد منح المكتب أولوية عليا لتنويع العملاء من أجل توسيع قاعدته المالية وتلبية احتياجات المجتمع الدولي على نحو أفضل. وفي إطار اتجاه المكتب نحو الأخذ باللامركزية، أبرم في عام ١٩٩٩، اتفاقا مع الفاو وافتتح مكتبا إقليميا في مقر المنظمة في روما. ويأمل المكتب في أن يشجع وجوده هناك على إقامة تحالفات جديدة مع شركاء آخرين من الأمم المتحدة، فضلا عن منظمات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف.

٣٢٣ - وتمشيا مع نهج التجديد الذي يتبعه المكتب، فهو يسعى قدر الإمكان إلى تحويل ما يواجهه من التحديات إلى فرص. وقد تحولت أعمال المكتب المتعلقة بالتوافق مع العام ٢٠٠٠، على سبيل المثال، إلى مشاريع جديدة اضطلع بها في عدة بلدان لمساعدة الحكومات على التصدي للتحديات التي يشكلها "داء الألفية". وقد أدى انتقال المكتب إلى مواقع جديدة في خريف عام ١٩٩٩ إلى استحداث خبرة فنية جديدة في مجال الإدارة المعمارية والإنشائية بحيث يمكن للأعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة الاستفادة منها. ولدى المكتب الآن أفرقة لتنمية الأعمال التجارية وإقامة المشاريع وبوسعها تصميم الخدمات بحيث تلائم الاحتياجات المتغيرة لشركائه الكثرين.

٣٢٤ - وفيما تشرع الأمم المتحدة في إقامة علاقة جديدة مع القطاع الخاص، يمكنها أن تستفيد بما للمكتب من خبرة في الاستعانة بدوائر الأعمال التجارية والعمل معها، حتى تأخذ بأفضل الممارسات المؤسسية مع المحافظة على التزامها بالمبادئ الواردة في الميثاق.

المساءلة والرقابة

٣٢٥ - واصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في عامه الخامس، سعيه لزيادة المساءلة الإدارية داخل المنظمة. وفي غضون هذه الفترة، أضحت ثقافة الرقابة الداخلية

٢٢ مكتبا وبرنامجا ولجنة إقليمية في أنحاء العالم. وقامت الشعبة أيضا بمراجعة لحسابات تكنولوجيا المعلومات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، والمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، واضطلعت بعملية استشارية خاصة لمساعدة المركز الدولي للحساب الالكتروني في جنيف على تقييم ما يؤديه من أعمال التخطيط التحضيرية لمواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠ من حيث الملازمة وحسن التوقيت والاكتمال.

٣٣٣ - وقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية نتائج عدة عمليات للمراجعة والاستعراض إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، بما في ذلك العمليات المتعلقة بكل من برنامج التأمين الصحي في الأمم المتحدة واستخدام المتقاعدين، والزيادة في تكاليف عقد تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل، واستعراض حالات التحكم المتصل بالشراء.

التقييم

٣٣٤ - استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية الدعم الذي قدمته إدارة نزع السلاح إلى الهيئات الدولية لنزع السلاح، وعلى وجه التحديد اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، وهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح. وصادف المكتب ارتياحا عاما من الوفود بشأن مستوى الدعم الذي تقدمه الإدارة للهيئات المتعددة الأطراف. بيد أن التقييم حدد بالفعل عددا من أوجه القصور ذات الصلة بكل من أنشطة المراكز الإقليمية؛ وبرنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح والمعلومات التقنية المقدمة للدول الأعضاء؛ والتعاون مع المنظمات الإقليمية؛ وتنمية الاتصالات مع الوكالات المتخصصة وهيئات البحوث والمؤسسات غير الحكومية.

٣٣٥ - واضطلع المكتب بتقييم الإنجازات التي حققتها برنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الانتخابية في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨. وركز التقرير الختامي على ما يلي: (أ) الدور الذي تؤديه شعبة تقديم المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية في سياق التغيير في طابع شبكة المساعدة الانتخابية، ومعايير ومدونات الممارسة الدولية؛ (ب) تدخل الأدوار والمسؤوليات بين وحدات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية؛ (ج) عمليات التقييم الداخلية والخارجية للأنشطة الرئيسية التي تقوم

برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في كل من تايلند والصين وجزر الأنتيل الهولندية؛ ومركز منع الجريمة الدولية ومجلسه الاستشاري العلمي والمهني الدولي؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتبه الإقليمي لغربي آسيا ووحدة التنسيق الإقليمي لمنطقة بحار شرقي آسيا. ومكتبا مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في فوكوكا وريو دي جانيرو ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات؛ والمحكمتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. وجرت مراجعة للحسابات أيضا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وأمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومقرها دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٣٣٥ - وظلت العمليات والأنشطة الأخرى المتعلقة بحفظ السلام تتمتع بالأولوية. فأجرت شعبة مراجعة الحسابات والمشورة الإدارية مراجعة لحسابات بعثات حفظ السلام في إسرائيل، وأنغولا، والبوسنة والهرسك، والجمهورية العربية السورية، وسلافونيا الشرقية، ولبنان، وهايتي، وقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، بإيطاليا. وانتدبت الشعبة، بالإضافة إلى ذلك، مراجعين مقيمين لحسابات بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، ومكتب منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في العراق.

٣٣٦ - وقام قسم مراجعة حسابات مفضوية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التابع للشعبة بمراجعة حسابات العمليات الميدانية للمفضوية في ٢٠ بلدا. وقد أسهمت عمليات المراجعة هذه، التي شملت أيضا الشركاء المنفذين، بما في ذلك الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، في تحسين الضوابط الداخلية وعملية تقديم التقارير المالية. وأولى القسم اهتماما خاصا لعملية الشراء لكفالة اتسامها بالإنصاف والشفافية، حتى في ظروف الطوارئ.

٣٣٧ - وإدراكا من شعبة مراجعة الحسابات والمشورة الإدارية لضرورة جعل نظام حواسيب الأمم المتحدة متوافقا مع العام ٢٠٠٠، فقد شاركت بحكم مركزها في عضوية الفريق التنفيذي لعملية التوافق مع عام ٢٠٠٠ في المقر. ونظمت الشعبة أيضا حملة رئيسية لتعزيز الوعي في المكاتب الواقعة خارج المقر وذلك بإرسال استبيانات وتقارير متابعة متعلقة بمسألة عام ٢٠٠٠ إلى

بها شعبة تقديم المساعدة الانتخابية؛ (د) ملائمة إجراءات العمل المعمول بها وعمليات الدروس المستفادة القائمة.

٣٣٦ - كما اضطلع المكتب باستعراضات تجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والثلاثين بشأن تقييم إدارة شؤون الإعلام لمرحلة إنهاء عمليات حفظ السلام. وقد وجد الاستعراض الذي جرى لإدارة شؤون الإعلام أن الإدارة تأخذ بعدد من توصيات اللجنة: فهي أكثر نشاطا في الاستعانة بالوسائل التقليدية من قبيل الإذاعة، وبالوسائل الإلكترونية الجديدة، كما أنها عاكفة على وضع نظام أكثر فعالية في جمع الأخبار وفي إيصالها. بيد أن التقدم المحرز متفاوت، وسيتمتع في وقت لاحق إعادة استعراض الأثر المترتب على التدابير التي اتخذت في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، في أعقاب إعادة توجيه أنشطة الأمم المتحدة الإعلامية.

٣٣٧ - ووجد الاستعراض الذي أجري لعمليات حفظ السلام أن إدارة عمليات حفظ السلام قد قطعت شوطا بعيدا في الاستفادة من الدروس المستفادة من الخبرة السابقة، وفي التعاون مع إدارة شؤون الإعلام بشأن الجوانب الإعلامية لبعثات حفظ السلام، وفي إغلاق البعثات. بيد أنه لم يحرز تقدم يذكر في إنشاء سجل مفهرس لإجراءات التشغيل العادية التي وضعتها البعثات التي أنجزت أعمالها وسيبقى مكتب خدمات الرقابة الداخلية هذه المسألة قيد الاستعراض.

التفتيش والرصد

٣٣٨ - استجابة للشواغل التي أعربت عنها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والثلاثين بضرورة المزيد من التشديد على التحليل النوعي في عمليات تقييم البرامج في المستقبل، أعد المكتب تقريرا عن "السبل التي يمكن بها ضمان التنفيذ الكامل للبرامج المقررة وضمن نوعيتها وتقييمها على نحو أفضل من جانب الدول الأعضاء وإبلاغ هذه الدول بها". واقترح التقرير ثلاثة خيارات، كانت موضعاً لنظر اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين. كما طلبت مني اللجنة أن أستكشف الطرق التي يمكن بها كفالة التنفيذ الكامل للولايات وتقييمها على نحو أفضل، وفقا لقرار الجمعية

العامة ٢٠٧/٥٣، وأن أقدم تقريرا عن هذه المسألة إلى اللجنة في دورتها الأربعين.

٣٣٩ - وجرى خلال العام الماضي أيضا استعراض التقدم المحرز في النهوض بتوفير الخدمات المشتركة وتحسين كفاءة خدمات الدعم في المجالات المحددة في برنامج الإصلاح في كل من نيويورك وجنيف وفيينا. وأظهر هذا الاستعراض أن عملية الإصلاح قد هيأت حافزا جديدا لتحسين كفاءة التكلفة من خلال توسيع نطاق الخدمات المشتركة. وأوصى المكتب في تقرير التفتيش الذي اضطلع به باتخاذ تدابير لتحسين خدمات الدعم المركزية، وإزالة العوائق التي تحول دون التوسع في الخدمات المشتركة، من قبيل فقدان الثقة، وحماية "نطاق الاختصاص"، والافتقار إلى الاتصال فيما بين رؤساء المنظمات. وشدد التقرير أيضا على ضرورة أن تقدم الدول الأعضاء الدعم الكامل لتعزيز الخدمات المشتركة.

التحقيقات

٣٤٠ - واصل قسم التحقيقات التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومقره في نيويورك ونيروبي، دعمه لمبدأ المساءلة وذلك بالتوصية بمحاسبة الموظفين والمتعاقدين على المخالفات التي ترتكب لقواعد الأمم المتحدة وعلى الأفعال الجنائية التي تقترب بحق المنظمة. واشترك القسم، وفقا لما تنص عليه ولايته، في طائفة من التحريات. وفي عام ١٩٩٩، اضطلع القسم بالتحقيق في ادعاءات بالفساد، حيث تدارس الشراكات المبرمة مع القطاع الخاص، وأتم أول تحقيقاته في إحدى اللجان الإقليمية. وعمل القسم أيضا بالاشتراك مع أجهزة إنفاذ القوانين الوطنية للمساعدة على تقديم مرتكبي الجرائم ضد المنظمة للمحاكمة. وكانت إحدى القضايا تتعلق بإقدام أحد المقاولين المتعاقدين مع بعثة لحفظ السلام على سرقة ما قيمته ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من ممتلكات الأمم المتحدة. وتعلق قضية أخرى بواقعة غش تقدر قيمتها بمبلغ ١,٢ مليون دولار في نفقات السفر في إحدى بعثات حفظ السلام.

٣٤١ - وحقق القسم في ادعاءات بالفساد في المكتب الميداني لأحد البرامج الرئيسية. وخلص التحقيق إلى أن القرائن لا تدعم هذه الادعاءات. بيد أن القسم أوصى بأن

وأصدر المكتب توصيات لعلاج هذه التجاوزات وإحكام الضوابط على الشراكات مع القطاع الخاص. ويعكف فريق الإدارة العليا حاليا على دراسة هذه المسألة.

٣٤٣ - وأسفر استعراض شاركت في إجراءات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مع شعبة المكتب لمراجعة الحسابات والمشورة الإدارية، عن أن أجهزة المحكمة الثلاثية - دوائر المحكمة، ومكتب الادعاء، وقلم التسجيل - تدار بصفة عامة على نحو يتسم بالكفاءة والفاعلية. وأوصى هذا الاستعراض بإجراء تحسينات في بعض المجالات الإدارية والمالية الهامة. وقد قدم تقرير في هذا الشأن إلى الجمعية العامة.

٣٤٤ - واضطلع قسم التحقيقات أيضا بتحقيقات استباقية لتحري احتمال وقوع غش في جميع أرجاء المنظمة وأصدر توصيات لمكافحته. وركزت هذه التحقيقات على استحقاقات الموظفين التي يحتمل أن يساء استعمالها ومنها مثلا المنح المتعلقة بالتعليم والأمن.

تضع إدارة البرنامج سياسات وإجراءات للتحقيق في الادعاءات المقدمة على نحو يتسم بالحياد والسرعة والشفافية. وشكلت هذه القضية خطوة رئيسية صوب تحقيق ما تصمم عليه المنظمة من فرض مستويات أخلاقية وقانونية رفيعة في معاملاتها التجارية مع الكيانات الخارجية.

٣٤٢ - وفي أعقاب ورود تقارير عن التصدير غير المشروع للممتلكات الفكرية والاحتفاظ بها على نحو غير سليم من جانب بعض من لهم صلة بمشروع تابع لبرنامج آخر، قام القسم بفحص الشراكات التي تنطوي على تجارة الكترونية بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وكشف التحقيق النقاب عن حالات التماس أموال من الغير على نطاق واسع وغير مشروع وعن إبرام اتفاقات غير مأذون بها بين موظفي الأمم المتحدة وأفراد عادييين وشركات. كما كشف عن وجود مصالح للقطاع الخاص في أحد البرامج التي ترعاها الأمم المتحدة لتقديم المساعدة التقنية للبلدان المحرومة من الإمكانيات الاقتصادية.
